«الهدف» تحاور اثنين من قادة المعارضة البحرينية

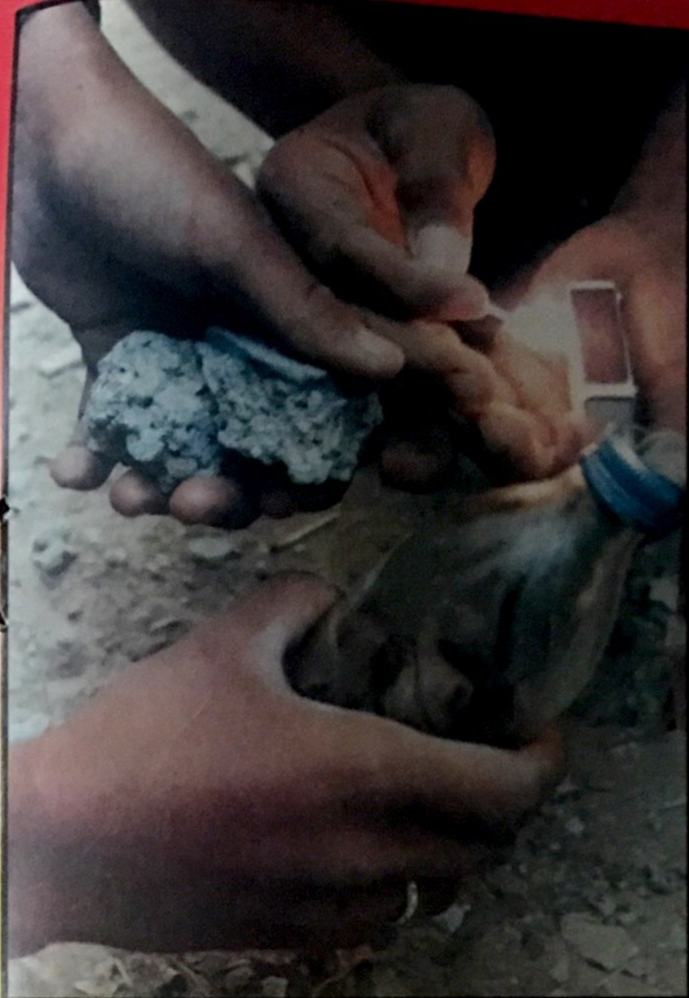
AL – HADAF

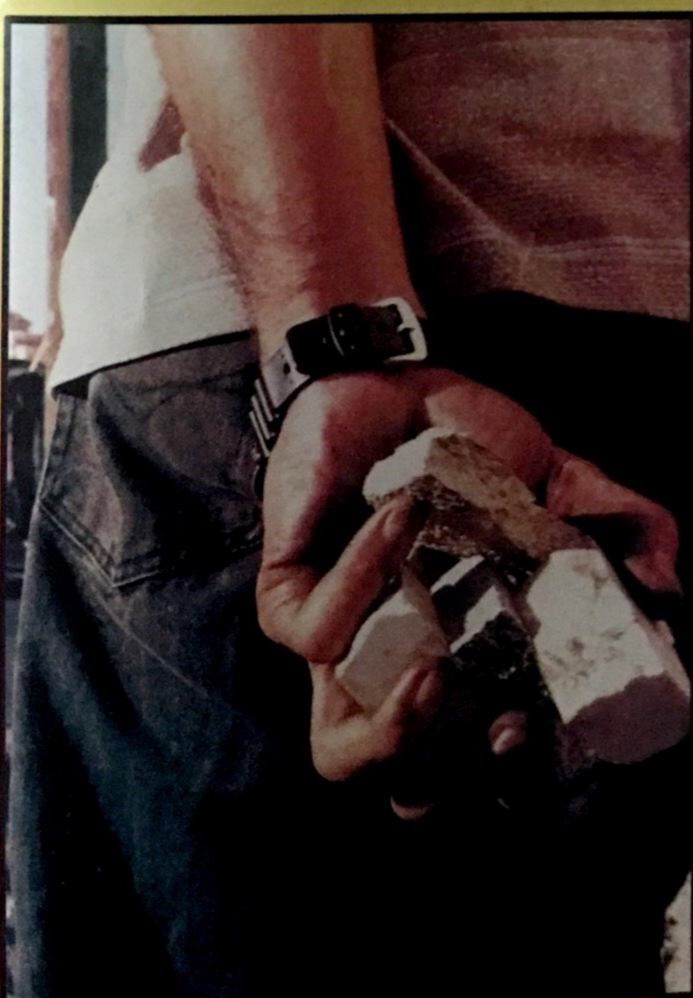
الهدف

سياسية عربية
كل الحقيقة للجماهير



إسرائيل تجدد عدوانها على الشعب الفلسطيني






AL - HADAF
الهدف
سياسية عربية - تصدر مؤقتا كل أسبوعين

«الهدف» ٢٨ شباط ٢٠٠١ - العدد ١٣١٥
السنة الحادية والثلاثون - الثمن ٢٠ ل.س/ ١٠٠٠ ل.ل
AL - HADAF - No. 1315 - 28/2/2001



رئيس التحرير
جـــواد عــقــــل

سكرتير التحرير
خليـــل جنـداوي

مدير الادارة
محمد خير الاسعد

المدير الفني
زهـــدي العـدوي

ثمن النسخة

لبنان ١٠٠٠ ل.ل — تونس ١,٢٥ د.ت
سوريا ٢٠ ل.س — صنعاء ١٥ ريالاً
الأردن ٥٠٠ فلساً — السودان ٦ جنيهات
العراق ١٠ د.ع — المغرب ١١ درهم
الإمارات ١٠ دراهم — أمريكا وكندا ٣ دولار
الجزائر ١٥ ديناراً — ألمانيا ٥ ماركات
ليبيا دينار واحد — أسبانيا ٣٠٠ بيزيته

الأشتراكات

قيمة الإشتراك السنوي بما فيها أجور البريد:
سوريا ٦٠٠ ل.س
لبنان والأردن ٣٠ دولار
بقية الدول العربية ٥٠ دولار
أوروبا ١٢٥ دولار
أسيا وافريقيا ١٠٠ دولار
الامريكتين واستراليا ١٥٠ دولار

يتم الاشتراك بارسال إشعار الإيداع بقيمة الاشتراك السنوي (أو نصف السنوي) على العنوان التالي:
بنك بيروت والبلاد العربية.
شتورا - لبنان، رقم الحساب:
AC. No. 220094
أو بارسال شيك بنكي بأسم «الهدف»
دمشق /ص.ب: ٣٠١٩٢

المكاتب

دمشق: ص.ب ٣٠١٩٢
دمشق: ٦٣٢٨٢٦٧ - ٦٣١٩٣٧٤
بيروت: ٣٠٩٢٣٠/ عمان: ٦٩٦٣٤٠
الجزائر: ٥٩٤٥٤٨ - ٣٨٤٣٠٤
بغداد: ٧١٩١٦٢٢ - ٧١٧٤٧١٠
صنعاء: ٢٠٥٨٤٩
البريد الإلكتروني alhadaf@mail.sy

• التوزيع في الجمهورية العربية السورية:
المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

• التوزيع في المغرب:
الشركة الشريفية للتوزيع والصحف.

كلمة

الانتفاضة مستمرة ولا جدال في ذلك، وها هي تدخل شهرها السادس دون أن تظهر أي مؤشرات على أن نهاياتها قريبة.. طبعاً هذا لا يعني أن الانتفاضة تجاوزت كل الأخطار التي كانت تتربص بها، صحيح أنها تصلبت واشتد عودها في خضم المواجهة، رغماً عن أنف الجميع وباتت عصية على الكسر العسكري المباشر والذي كان يقف على رأس التهديدات التي تواجهها.. لكن المفارقة أن المخاطر التي كانت تبدو في البداية ثانوية أو حتى هامشية أخذت في الفترة الأخيرة تبرز بحدة مثيرة للقلق.. وطبعاً نقصد هنا خطر الحصار الاقتصادي الذي يمارسه العدو الصهيوني لإنهاك شعبنا وتجويعه بهدف إضعاف مقاومته وكسر إرادته.

بات هذا الأمر الآن الأكثر إلحاحاً، وخصوصاً أن الاقتصاد الفلسطيني لا يعمل في الوقت الراهن إلا بنسبة ٢٥٪ من طاقته السابقة، كذلك فإن الحصار تسبب في خسائر فلسطينية قُدرت بـ ٣,٣ مليار دولار، وارتفعت نسبة البطالة لتصل إلى ٤٩٪ من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية وهذا أدى إلى حالة مرعبة وضعت أكثر من نصف الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر.

في ظل هذا الوضع الخطير تبرز في الشارع الفلسطيني تساؤلات مرّة حول المساعدات العربية الموعودة والتي طال انتظارها.. ويتحدث الجميع بسخرية عن المليار دولار التي لم يصل منها سوى بضعة ملايين لم تتجاوز في أحسن الروايات ٣٥ مليون دولار.

طبعاً الكثير من المساعدات وصل، وخصوصاً الشعبي منها، لكن الأكثر ومعظمه رسمي لم يصل، وشعبنا يتساءل إلى متى يستمر هذا الوضع؟ وهل بهذه الطريقة يريد العرب تحرير الاقصى؟ بل هل فعلاً يريد العرب تحرير القدس ودعم الشعب الفلسطيني؟...

في الختام نشير إلى قدوم عيد الأضحى المبارك الذي سيحل علينا بعد أيام. وفي هذه المناسبة المثقلة بالرموز والدلالات التي تشير أساساً إلى الإيمان بالمبادئ والمثل والتضحية بكل غال ورخيص في سبيلها، نوجه التحية لجماهير شعبنا الفلسطيني الذي يُقدم يومياً قرابين الشهداء على مذبح الحرية والاستقلال ولجماهير أمتنا العربية التي لم ولن تتخلى عن قضيتها المركزية فلسطين.

وأخيراً ليس أمامنا إلا أن نقول.. كل عام وأنتم بخير.. وأمتنا بخير.. وفلسطين بخير.. والانتفاضة بألف خير...

موضوع الغلاف:



إسرائيل تجدد عدوانها على الشعب الفلسطيني
ص ٦

في هذا العدد

شؤون فلسطينية

شؤون العدو

شؤون عربية

شؤون دولية

الهدف الثقافي

مواقف.. برسم الانتظار من القمة العربية

تتطلع هذه الأيام جماهير شعبنا وكل القوى الحية في هذه الأمة لاجتماع القمة العربية بتفاؤل كبير رغم الجراح والمآسي والآلام التي يعتصرها قلب كل عربي من الحالة التي وصلت إليها الأمور من تشتت وفرقة وسيطرة كل عوامل الخلاف والتمزق على أوضاعنا الرسمية في وقت تتزايد فيه التحديات والاعتداءات وتتكالب قوى الشر والعدوان على أمتنا وشعوبنا العربية من أجل استمرار تدفق مصالحها على حساب الأمة وكرامتها ، فصون الكرامة واستعادة مكانتنا بين الشعوب تتطلب أول ما تتطلب أن يقف المسؤولين العرب بمسؤولية عالية أمام واقع ماآلت إليه الأوضاع على امتداد وطننا العربي الكبير من المحيط إلى الخليج، والمجتمع الدولي في ظل سياسة القطب الواحد غير قادر ولا مؤهل لإنصاف الأمة وشعوبها ما لم نتلمس بصدق وأمانة مسؤولياتنا وواجباتنا اتجاه أمتنا وشعوبها، فهاهو شعب العراق يرزح منذ أكثر من عشر سنينٍ تحت حصار دولي ظالم لم تشهد البشرية مثيلاً له في بشاعته وبربريته فأكثر من مليون طفل عراقي قضى نحبه ولم نحرك ساكناً على المستوى العملي، وليبيا حوصرت وقوطعت ظلماً وعدواناً، وكذلك السودان وقضية العرب المركزية وشعبها يتعرضون لحملات القتل والإبادة منذ أكثر من ثلاثين عاماً على يد جزاري إسرائيل وشعب الانتفاضة يواصل إرادة التحدي والصمود، ويقوم منذ أكثر من خمسة أشهر بالقتال في الخندق الأول دفاعاً عن الأمة العربية والإسلامية دفاعاً عن المقدسات من أجل مستقبل أفضل للأمة وأبنائها ومستقبلها، والصهاينة بدعم وإسناد متواصلين من الأمريكيين مهما كانت إدارتهم جمهورية أم ديمقراطية. وإسرائيل تواصل عدوانها بمختلف الوسائل والأسلحة مستخدمة حتى اليورانيوم المخضب والغازات السامة لقتل وجرح وإصابة المزيد من ابناء شعبنا الأعزل، والأمة تتفرج لاحول لها ولا قوة وينتظر العرب قدوم الفرج ويضرعون إلى المولى أن يقدرهم على رؤية إدارة أمريكية متفهمة لمصالحهم ومحايدة على أقل تقدير. ولا يحرك البعض منهم ساكناً لما

يجري لأطفال فلسطين والعراق، يتضامنون مع شعب فلسطين وشعب العراق، ويؤكدون وقوفهم إلى جانب شعب الانتفاضة ويسرفون في عقد المؤتمرات والاجتماعات ليتداولوا في كيفية إيصال الدعم والأموال في الوقت الذي يزداد العدو الصهيوني شراسة ويختار لإسرائيل جزاراً وإرهابياً من أبشع وأفظع مجرمي العصر، ويختال بوش الابن فرحاً بضربات قواته لشعب العراق ويرسل مبعوثه كولن باول ليتشاور مع الأصدقاء العرب في كيفية مواصلة الحصار ليكون أكثر نجاعة وإيذاءاً للعراقيين، ولا يحرك باول وإدارته ساكناً للعدوان والبربرية الإسرائيلية المتواصلة ضد شعب الانتفاضة، فأين العرب؟ أين نحن من مستقبلنا ومضيرنا ؟ هل سنواصل سياسة الفرقة والتشرذم في وقت تتزايد وتتعاظم المخاطر على الأمة ومستقبلها ومصيرها ؟ هل ستتواصل إدارة الظهر لما يجري للعراق وشعبه في وقت تزداد حملات الإدانة والاستنكار للعدوان والغطرسة الأمريكية البريطانية على أرض العرب في كل أرجاء المعمورة، فهاهي روسيا والصين تدين العدوان وهمجيته.

فالقادة العرب أمام امتحان عسير والفرصة أمامهم سانحة لتحمل مسؤولياتهم الوطنية والقومية وإعادة الأمور إلى نصابها وإلا فإن مستقبل أوطاننا وعرشنا وشعوبنا ستكون في خطر.

ولعل أعقد وأعظم المهمات بانتظار قرار رسمي عربي يستجيب لمتطلبات المرحلة ومقتضياتها ومهما كان حجم التضحيات فإن مستقبل الأمة وشعوبها أمانة في أعناقهم، وعليهم تقع مسؤولية النهوض بالأمة وإمكاناتها لصنع مستقبل مشرق مليء بالأمل والتفاؤل لمصلحة الأجيال القادمة، والتاريخ لن يرحم كل من يدير الظهر للمخاطر والأهوال التي تواجه الأمة العربية ومستقبلها، فالآمال معقودة على الزعماء وقدرتهم على استشفاف المستقبل وآفاقه من خلال:

١ ـ ضرورة وضع المصلحة العربية العليا فوق كل الاعتبارات من خلال تبني سياسة اقتصادية وأمنية موحدة تؤمن للأمة وأجيالها تحقيق سوق عربية مشتركة على قواعد وأسس صحيحة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى وضماناً وحماية للأمة ومقدراتها، الاقتصادية الهائلة وخدمة لخطط الإصلاح والتطور لعموم المنطقة. بالإضافة إلى تبني سياسة عربية أمنية تضمن للأمة المحافظة على مصالحها الاستراتيجية وحماية النظام الرسمي العربي بحيث تضمن إمكانية استقراره وحمايته من أية تهديدات خارجية. والخروج بميثاق شرف عربي يضمن للجميع حق العيش بأمان واطمئنان ودون تهديد للتفرغ لمعالجة قضايا الجماهير ومشكلاتها، وتوفير مناخات وأجواء صالحة للتخلص من الوجود الأجنبي الذي يتربع على أرضنا لحماية مصالحه وأمنه وأمن إسرائيل التي تمارس كل أشكال العربدة والغطرسة على أمتنا وشعوبها. وتدنس بشكل دائم ومستمر مقدساتنا.

٢ ـ اتخاذ قرارات عربية جريئة تلامس نبض الشارع وآماله من خلال الرفع الفوري للحصار الظالم على العراق وشعبه، ومساندة ليبيا والسودان في مواجهتهما لمظالم أمريكا وبريطانيا، فلا يجوز أن يستمر الحصار الغربي للعراق تحت أية ذريعة.

٣ ـ اتخاذ موقف عربي حازم وصريح من حكام إسرائيل الجدد من خلال رفض النظام الرسمي العربي لأية محاولات لتسويق شارون وبرنامجه العدواني على الأمة العربية، وذلك باتخاذ موقف عربي حازم من القيادة الإسرائيلية الجديدة، وتبني منظومة مواقف سياسية موحدة وحازمة اتجاه شارون والتطبيع وعملية السلام.

٤ ـ دعم الانتفاضة الفلسطينية الباسلة دعماً حقيقياً وعملياً ملموساً.

٥ ـ تنسيق المواقف الرسمية العربية وتوحيدها من خلال خلق مناخات للتضامن الرسمي والشعبي العربي الحقيقي وإفساح المجال لأجواء الثقة بين الأنظمة العربية والشارع العربي، والتمسك بالانسحاب الإسرائيلي حتى حدود الرابع من حزيران. ورفض تسويق شارون ومخططاته المعادية ●●

الحدث

حينما حاول الجنرال المتصهين باراك الهروب من جحيم الانتفاضة إلى أحضان الرأي العام الإسرائيلي كان له ما أراد فقد اختار الإسرائيليون جنرال آخر أكثر بشاعة وصلفاً وعنجهية وعدوانية. اختار الإسرائيليون جزار صبرا وشاتيلا ومجرم من ألع مجرمي القرن الواحد والعشرين، ولعل في هذا الاختيار دلالة واضحة وعميقة لعدم جاهزية الشارع والرأي العام الإسرائيلي للسلام بفعل استمرار الدعاية والترويج للأفكار الصهيونية بأساليب مختلفة ومتنوعة، فالشيء الوحيد الذي تكاد تجمع عليه كل التلاوين السياسية الإسرائيلية من أقصى اليمين حتى أقصى اليسار هو فرض سلام على العرب ارتباطاً بموازين القوى المختلة لصالح العدو الصهيوني مضافاً لها دعم وإسناد متواصلين من الإدارة الأمريكية أياً كان فارسها سواء كان جمهورياً أم ديمقراطياً.

إسرائيل تجدد عدوانها على الشعب الفلسطيني

جواد عقل

فالغائب الحاضر في هذه الانتخابات كان ما يسمى «بعملية السلام» حيث يتسابق كل من المرشحين على إطلاق الوعود والدعوات لدعم الاستيطان والمستوطنين وإخماد جذوة الانتفاضة وفرض سلام على الطريقة الإسرائيلية. ورغم هذه الوقائع والحقائق البادية للعيان إلا اننا كشعب لازلنا نسمع بين الفينة والأخرى تصريحاً لهذا القائد العربي وذاك السياسي البارع يطلب منا إعطاء الجلاد متسعاً من الوقت قبل اتخاذ أي قرار متسرع. ففي الوقت الذي تحزم فيه إسرائيل على أدوات قمعها وعدوانيتها بخيار حكومة ما يسمى «بالوحدة الوطنية» لتضم إلى فرسانها شارون وباراك في هذا الوقت بالذات تستعد إسرائيل وقياداتها الجديدة لمواجهة ثورة شعبنا وتصميمه على مواصلة الانتفاضة حتى تحقيق الانتصار واستعادة شعبنا لحقه الكامل في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحق شعبنا المقدس في العودة إلى ديارهم، يقف العرب على المستويين الشعبي والرسمي حائرين من تصرفات إسرائيل وقادتها فالنظام الرسمي مازال متردداً وغير حاسم في اتخاذ مواقف رادعة للسياسة الإسرائيلية وممارسات قادتها السياسيين والعسكريين ضد شعب فلسطيني. فلهذا يحاول عدد من أركان هذا النظام وتحت ضغط الوصايا الأمريكية الحديث عن انتظارماستكشف عنه الأيام حول طبيعة ممارسات ورؤية حكومة شارون للسلام، إلا أن الأمر لا يحتاج إلى كل هذا الوقت من الانتظار لأن شارون يحمل برنامجاً انتخابياً يمينياً متطرفاً ومعادياً للعرب والسلام.

فكيف يمكن لنا كعرب أن نرهن انفسنا لسلكية جنرال أرعن مليىء بالحقد والكراهية للعرب.

ولذلك فإن الأمة العربية مدعوة على المستويين الشعبي والرسمي لاتخاذ مواقف جادة ومسؤولة لوضع حد للصلف والعنجهية الصهيونية من خلال:-

تفعيل سلاح المقاطعة الإسرائيلي والبدء عملياً بعقد اجتماعات للجنة المقاطعة العربية لاتخاذ خطوات عملية ومدروسة لتفعيل هذا السلاح ضد إسرائيل راهناً ومستقبلاً وضد كل من يحاول التنكر لحقوقنا المشروعة ويساند إسرائيل ومشروعها العدواني على الأمة ومقدراتها.

اتخاذ إجراءات سياسية فاعلة على المستوى الرسمي العربي بحيث تساهم تلك الإجراءات في زيادة العزلة على نظام شارون والتصدي لأية محاولات للحكومة الإسرائيلية ولشق ثغرات في جدار الصمود الرسمي العربي وذلك من خلال تبني موقف عربي موحد يقوم على أساس لاداعي لفتح عواصمنا ومطاراتنا للمبعوثين والوزراء الإسرائيليين وتحت أية تسميات او اعذار قبل أن تعلن حكومة شارون للملا التزامها بمحددات عملية السلام والقائمة على أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران من جميع الأراضي العربية المحتلة.

أن يبادر العرب إلى تحرك دولي من أجل شرح وجهة النظر العربية من عملية السلام في المنطقة وموقف العرب من الانتهاكات الدائمة والمستمرة لإسرائيل لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أن يسارع العرب إلى تقديم المساعدات إلى الانتفاضة وضرورة بحث استراتيجية الدعم المادي والمعنوي من خلال تطوير وتفعيل دور اللجنة العربية المنبثقة عن لقاء القمة العربية.. ووضع حد لكل أشكال المماطلة والتباطؤ في دفع المساعدات للشعب الفلسطيني تحت أية ذرائع ومسميات غير مقبولة.

تطوير المساندة والتفاعل الشعبي العربي مع الانتفاضة من خلال:-

إطلاق الحريات للجماهير لتعبر عن مكنونات تفاعلها مع الثورة الشعبية في فلسطين.

الكف عن مطاردة اللجان والتشكيلات المساندة للانتفاضة من خلال تقديم أعضاءها للمطاردة والملاحقة القانونية.

أن تبادر اللجنة الشعبية العربية لدعم الانتفاضة ومقاومة المشروع الصهيوني إلى تفعيل قراراتها وتفعيل دور اللجان المنبثقة عنها بحيث نكون أمام تحرك شعبي عربي مواكب للتحركات الرسمية العربية لعزل



إسرائيل وحلفاءها وحشد أكبر قدر ممكن من الدعم والتأييد للانتفاضة ونضال الشعب العربي الفلسطيني المتواصل والمساهمة في توفير أكبر قدر ممكن من الاحتياجات الضرورية لشعب فلسطين المحاصر.

أن تتظافر الجهود الرسمية والشعبية العربية لاستمرار حملة محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين وعلى رأسهم شارون وباراك لارتكابهم أبشع المجازر بحق شعبنا والشعوب العربية وضرورة تنسيق الحملات الرسمية والشعبية لتشكل أداة فعالة للضغط على المجتمع الدولي لممارسة دوره المطلوب في محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين أسوة بما يجري في البلقان وغيرها من دول العالم، واستخدام كل الأساليب والوسائل الممكنة لتأخذ هذه الحملة طريقها إلى الاعتماد والتبني من قبل الأسرة الدولية وكل الهيئات والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

فيجب أن لايغيب عن ذهن المواطن العربي حقيقة أن اتفاق شارون حزب العمل ومهما كانت نتائجه يؤكد حقيقة ونوايا حكومة الجنرالات التوسعية كامتداد طبيعي ومنطقي لتاريخهم الأسود في ارتكاب المجازر ضد الشعب الفلسطيني وقيادته بشكل رئيسي وجماهير الأمة العربية بشكل عام. ولعل البرنامج الذي اتفق عليه خير دليل ومؤشر سلبي لمستقبل الأوضاع في المنطقة حيث ستشهد المنطقة مزيداً من التصعيد وإحكام الحصار والاستخدام المفرط لكل أنواع السلاح ضد المنتفضين الصابرين في أرض فلسطين وسنشهد مزيداً من الإجراءات والممارسات القمعية الإسرائيلية وتزايد عمليات الاغتيال للقادة الميدانيين، ومن غير المستبعد أن تلجأ حكومة ما يسمى بالوحدة الوطنية إلى تصعيد الأجواء من خلال محاولة ارتكاب حماقات ضد سوريا أو لبنان لتخفيف الضغط والإدانة الدولية لممارسات القمع التي تقوم بها حكومة إسرائيل ضد أهلنا في فلسطين.

وإدراكاً منا كفلسطينيين لجسامة المرحلة وخطورة مؤشراتها نعتقد جازمين إنه آن الأوان للقيادة الفلسطينية أن تدرك سياسة اللعب على حبال وأوهام التسوية بصيغتها السابقة قد أفقد حركتنا الوطنية وشعبنا القدرة على إنجاز خطوات عملية تستجيب لنبض الشارع الفلسطيني في الداخل والخارج الذي يريد بحق أن تتوحد أدوات الفعل الوطني الفلسطيني لتتمكن من إنجاز خطوات عملية جريئة على مستوى الفعل الوطني المقاوم بكافة أشكاله وليساهم في إحباط مخططات مجرمي الحرب الصهاينة الذين توحدوا من أجل ضرب عملية ما يسمى بالسلام ولتجميد الأوضاع المتردية واللا إنسانية في الضفة والقطاع وباقي الأراضي العربية المحتلة وإدارة بوش تدعم هذا التوجه وتحاول بكل ما لديها من وسائل ضغط على حرف أنظار المجتمع الدولي عن رؤية مخاطر ما يجري من جرائم فوق أرضنا المحتلة، وهذه الفرصة سانحة من خلال تبني سياسة واضحة وجريئة من ما يسمى بعملية السلام بحيث نتبنى نقل قضيتنا إلى الأمم المتحدة والتباحث مع أية جهة كانت على قاعدة القرارات الدولية صاحبة الشأن كرزمة واحدة وتحقيق الوحدة الوطنية استجابة لنداء الواجب والمصلحة الوطنية العليا.

فرغم تمكن أو عدم تمكن الإرهابي شارون من تشكيل حكومة وحدة وطنية فإن الفرصة سانحة لأصحاب القرار الرسمي الفلسطيني والعربي لإدراك حقيقة إسرائيل شارون الجزار بتصرف غير قادرة ومؤهلة ومستعدة لتحقيق سلام عادل مع العرب والفلسطينيين، فمنطق التاريخ يقول لايمكن لجزار وقاتل وإرهابي متعجرف أن ينجز هذا الهدف السامي، وأقصى ما يمكن أن يقدمه للعرب والفلسطينيين بإقناع العرب بقبول مشاريع شارون الهادفة كأقصى حد ممكن إبقاء الوضع كما هو عليه الآن، ورضوخ العرب لسياسة الأمر الواقع.

فاستمرار المراهنة على ماستكشفه الأيام مضيعة للوقت وإهدار للدم الفلسطيني الذي مازال يروي تراب الوطن، فشعبنا الذي خبر الصهاينة بمختلف تلاوينهم واكتوى بنيران كل أنواع الأسلحة في كافة أماكن تواجده مازال قادراً على مواجهة الغطرسة والعربدة الصهيونية وبحاجة ماسة إلى قيادة سياسية ترتفع إلى مستوى تضحياته وآماله وهو قادر مع كل المخلصين في هذا العالم على كشف حقيقة قادة إسرائيل وطبيعة الدعم الأمريكي لهم في زمن العولمة وسيتمكن إذا تظافرت الجهود الفلسطينية والعربية الشعبية والرسمية على كشف حجم المخاطر التي ستنجر عن مواصلة إدارة الظهر لأبشع جرائم ترتكب في القرن العشرين أمام البشرية دون عقاب من تأليب القوى المحبة للسلام في العالم ضد إسرائيل وحلفاءها وقادر على كشف حقيقة أن شعباً يريد الحرية وله الحق في استخدام كل أشكال النضال ضد محتليه. فلتدافع الشعوب العربية عن كرامتها الوطنية والقومية وتضع حداً للغطرسة والعنجهية الصهيونية وذلك من خلال اتخاذ إجراءات وخطوات جادة ومؤثرة ضد إسرائيل وممارساتها ●●

قمة عمان: وتحديات الحقبة الشارونية

عمر قطيش



من بين أهم عبَر القرن الماضي تلك القائلة: عندما تصل قمة الفاشية إلى قمة السلطة في بلدٍ ما وذلك كخيار لمواجهة الأزمة أو الأزمات التي يواجهها ذلك البلد، تكون تلك الفاشية قد اقتربت من خط نهايتها، وهزيمتها، وإفلاسها لأنها تمثل الخيار الأقصى والأبشع والأكثر إيلاماً لشعب ذلك البلد ناهيك عن ضحاياه من الشعوب الأخرى.

هذا ما حدث بالضبط للنازية في ألمانيا، والفاشية في إيطاليا، واليابان، ولأنظمة التفرقة العنصرية في روديسيا، وناميبيا، وجنوب إفريقيا.

وهذا ما سيحدث أيضاً عاجلاً أم آجلاً للفاشية والعنصرية الصهيونية المتعجرفة والتي وصلت مؤخراً إلى قمة السلطة في الكيان الصهيوني بانتخاب ممثلها المجرم أرئيل شارون رئيساً للحكومة، بوصفه الآن كشخص، وحزب، وتحالفات وبرنامج بمثل خشبة خلاص «إسرائيل» من تحديات تواجهها الآن وفي طليعتها استمرار، وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية الحالية التي ألحقت ولا تزال الأذى الكبير بسمعة وهيبة، ومكانة الكيان الصهيوني وعلى أكثر من صعيد وفي أكثر من مجال.

غير أن هذا السقوط المرتقب للفاشية والعنصرية الصهيونية بوصفه حتمية تاريخية لن يتم من تلقاء نفسه من ناحية، ولن يتم دون ثمن باهظ من ناحية أخرى، كما تؤكد ذلك أيضاً تجربة العديد من الشعوب والأمم في نضالها المرير الذي تكلل بهزيمة النازية، والفاشية وأنظمة الفصل العنصري.

إذاً، وتأسيساً على ما سبق يمكن القول بأن ما تنطوي عليه حقبة الحكم الشارونية القادمة والمستندة لتحالف حزبي العمل، والليكود بالأساس من تحديات كبيرة للعرب عموماً، والفلسطينيين منهم على وجه الخصوص وعلى المستويين الرسمي، والشعبي، أمر لا يجوز الاستهانة به، أو التقليل من شأنه أو التقاعس عن عمل كل ما هو مستطاع لمواجهته بأي شكل من الأشكال.

وهي دعوة لا تأتي من فراغ بل تستمد قوتها من الكثير من معاني، ودلالات فوز الإرهابي شارون بمنصب رئيس الحكومة وهو صاحب السجل الحافل بالمجازر البشعة ضد الفلسطينيين والعرب بدءاً من مجزرة قبية، وأخيراً وليس آخراً مجزرتي صبرا، وشاتيلا.

ولعل أهم تلك المعاني والدلالات لهذا الحدث ما يلي:

○ إن الكيان الصهيوني بمظهره الرئيسي والذي انتخب شارون رئيساً لحكومته هو كيان لا يجنح إلى السلم مع العرب، كما زعم سابقاً، وغير مستعد لدفع الحد الأدنى من ثمن ذلك الجنوح.

بل هو كيان يجنح إلى مواصلة البغي والعدوان ضد العرب، ويتنكر لحقوقهم التي أقرت بها الشرعية الدولية لهم.

واستناداً إلى ذلك ينبغي علينا القول وبكل الصراحة والوضوح اللازمين لكل من توهم من العرب والفلسطينيين ومنذ مؤتمر مدريد وحتى الآن بأنه بات قاب قوسين أو أدنى من السلام المزعوم في منطقة الشرق الأوسط، بأن يكف الآن عن أوهامه تلك، ويدرك من هو العدو الحقيقي للفلسطينيين، والعرب، وذلك كي لا يذهب الزمن والدم، والتضحيات الفلسطينية والعربية في مراهنات جديدة فارغة على سلام غير قادم أو جولات مفاوضات عبثية جديدة يجري الترويج لها الآن وبقوة من قبل واشنطن، وتل أبيب، والعديد من العواصم الأوروبية وبعض العرب والفلسطينيين وبذرائع مختلفة لتسويق شارون دولياً وإقليمياً، وعربياً وفلسطينياً، وذلك من خلال إظهاره بمظهر الراغب في السلام ومطالبة العرب بإعطائه فرصة والحكم لاحقاً على أفعاله وليس أقواله التي ستتبدل حكماً بتبدل موقعه من المعارضة إلى رئاسة الحكومة كما يزعمون.

○ إن خيار شارون يعني وبوضوح شديد خيار العصا الإسرائيلية الغليظة لقمع انتفاضة الشعب الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية أخرى إرغام الفلسطينيين، والعرب على الإذعان لشروط وإملاءات الكيان الصهيوني الخاصة بـ«السلام» وبالقوة هذه المرة بعد أن رفض العرب، والفلسطينيون الاستجابة الكاملة لها عبر المفاوضات.

وهذا الخيار بدأت تطبيقاته الفعلية ضد الشعب الفلسطيني الذي يعاني الآن من حصار يزداد إحكاماً وقسوة يوم إثر يوم وفي سياق عقوبات جماعية شاملة للفلسطينيي المناطق المحتلة في عدوان عام 1967، ويترافق ذلك الحصار مع تصاعد حدة الاعتداءات العسكرية كماً ونوعاً لإجبار الفلسطينيين على وقف انتفاضتهم تحت شعار «وقف الحصار مرهون بوقف الانتفاضة».

وهو في ذات الوقت احتمال لا يجوز استبعاده أمر استخدامه ضد العرب خاصة بعد تصاعد التهديدات العسكرية الصهيونية ضد العرب عموماً وبيروت ودمشق على وجه الخصوص.

هذه المعاني والدلالات وغيرها تضع القمة العربية المقبلة في عمان إذا عقدت في موعدها ولم يجرِ تأجيلها كما علمت من مصادر موثوقة بفعل ما نجمَ عن العدوان العسكري الأمريكي - البريطاني الأخير على بغداد من توتر جديد للعلاقات العربية - العربية بفعل استخدام أراضي كل من دولتي الكويت، والملكة العربية السعودية كمنصة انطلاق للطائرات المغيرة، وردة الفعل العراقية المشروعة على ذلك. تلك المعاني والدلالات تضع تلك القمة أمام خيارين لا ثالث لهما أولهما الرضوخ الرسمي العربي لمشيئة المعتدي الصهيوني لا قدر الله.

وثانيهما رفض منطق القوة والغطرسة الصهيونية قولاً وعملاً.

والأخذ بالخيار الثاني وهو برأيي المطلوب يحتم على قمة العرب المقبلة أن تستخدم كل ما هو متوفر لديها من إمكانيات وأسباب قوة وهي ليست قليلة، وتجاوز أسباب الضعف القائمة وهي كثيرة أيضاً.

وإذا كان واقع الحال الرسمي العربي (ولأسباب لا يتسع المجال لذكرها) لا يسمح في هذه الأونة بمطالبته بإسقاط خيار «السلام مع إسرائيل» كخيار استراتيجي للعرب في مواجهة خيار العدوان الإسرائيلي. إلا أن الواقع الرسمي العربي وبالرغم

مما ينطوي عليه من عوامل ضعف عديدة يمكن مطالبته بعدم الرضوخ لمشيئة العدو الصهيوني، وتعزيز ذلك الموقف بسلسلة من الخطوات لعل أبرزها:

- إعادة الاعتبار قولاً وعملاً لشعار «قومية المعركة»، وتركيز الجهد العربي على مواجهة التناقض الأساسي مع العدو الصهيوني.

- وضع قرارات القمة العربية السابقة موضع التنفيذ السريع وخاصة ما يتعلق منها بدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني.

- وضع خطة عربية للتحرك السياسي بهدف الضغط على المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية، ومؤسسات الأمم المتحدة من أجل تأمين الحماية الدولية المؤقتة للشعب الفلسطيني، وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية وتجنيد كل الإمكانيات المادية والسياسية، والإعلامية العربية لهذه الغاية.

- إيقاف كل أشكال التعامل العربي مع الكيان الصهيوني.

- شن أوسع حملة دولية لمحاصرة شارون وعزله على غرار الحملة التي شنت ضد هايدر وحزبه في النمسا والمطالبة بتقديم المجرم شارون للعدالة أمام محكمة دولية تكون معنية بجرائم الحرب مثله في ذلك كمثل كل المجرمين الذين تلطخت أيديهم بدماء الآلاف من المدنيين الأبرياء.

- إدانة الحلقة الأخيرة من مسلسل العدوان الأنجلو-أمريكي المتواصل على العراق والرامية إلى صرف أنظار العرب والعالم عما يجري من أعمال قمع وحشية صهيونية ضد الفلسطينيين من ناحية، كما ترمي من ناحية أخرى إلى تأجيج حدة التناقضات العربية وحرف أنظار بعض العرب عن عدوهم الحقيقي (إسرائيل) باتجاه عدو مزعوم (العراق) مما يقلل من فرص تنقية الأجواء العربية - العربية وتعزيز التضامن العربي.

وفي هذا السياق لا بد من اتخاذ قرار رسمي عربي بفك الحصار العربي المفروض على العراق ودعوة العالم لفك ذلك الحصار ودعوة كل من السعودية والكويت إلى عدم السماح مجدداً للقوات الأمريكية والبريطانية باستخدام أراضيها كمنصة انطلاق ضد العراق.

- تفعيل دور لجنة المتابعة العربية التي شكلت بقرار من قمة القاهرة.

- دعوة دول اتفاقية جنيف الرابعة للانعقاد من أجل وضع آلية تطبيق تلك الاتفاقية على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

- عقد القمة العربية في موعدها، وعدم الاستجابة للمحاولات الرامية إلى تأجيلها.

إن تركيز الحديث عما هو مطلوب من المسؤولين العرب من خطوات للرد على تحديات الحقبة الشارونية وبمناسبة انعقاد قمة عمان لا يقلل ولا بأي شكل من الأشكال من أهمية دور الشارع العربي في التصدي للتحديات الجديدة والعديد من المهمات الضرورية والمطلوبة من هذا الشارع والتي لا يتسع المجال لذكرها الآن ●●

الدكتور ماهر الطاهر يتحدث في ثلاث ندوات تحت عنوان «الانتفاضة: مقدماتها - آفاقها - مستقبلها»

بدعوة من المراكز الثقافية في كل من محافظتي حلب ودرعا ومدينة إزرع ألقى الدكتور ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤول قيادة الجبهة خارج الوطن المحتل ثلاث محاضرات تحت عنوان «الانتفاضة - مقدماتها - آفاقها - مستقبلها».

حيث أقيمت ندوة في المركز الثقافي بمحافظة درعا يوم الثلاثاء ٢٠٠١/١/١٦م بحضور ممثلي القوى الفلسطينية وحشد من مثقفي وجماهير المحافظة.

كما ألقيت المحاضرة الثانية في المركز الثقافي العربي بمحافظة حلب يوم ٢٠٠١/١/٢٢م ضمن أسبوع ثقافي أقامه المركز حيث تحدث الدكتور ماهر الطاهر عن الانتفاضة والدكتور علي الشعبي حول القدس وكان في مقدمة الحضور الرفيقين أمين فرع الحزب ومحافظ حلب وعدد من المثقفين وحشد من جماهير المحافظة.

وفي يوم الخميس ٢٠٠١/٢/١٥ تحدث في المركز الثقافي لمدينة إزرع بحضور حشد من المثقفين والمهتمين وجماهير المدينة.

وكان الدكتور ماهر الطاهر قد بدأ ندواته بالشكر للقائمين على المراكز الثقافية والحضور وبتوجيه التحية لسوريا وشعب سوريا الداعم لكفاح الشعب الفلسطيني في نضاله العادل.

وقد تناول العناوين الرئيسية التالية:

- لقد جاءت الانتفاضة كرد أساسي على وجود الاحتلال وبسبب الاحتقان الشديد لدى الشعب الفلسطيني لما آلت إليه الأمور نتيجة اتفاقات أوسلو.

واستعرض الحقائق والدروس والرسائل التي وجهتها الانتفاضة وأولى هذه الحقائق بأن الشعب الفلسطيني لديه القدرة على التضحية والمقاومة لانتزاع كامل حقوقه الوطنية والحقيقة الثانية أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة العربية وإفشال كل محاولات عزلها وهذا ما أكدته مسيرات التضامن في كافة العواصم العربية والحقيقة الثالثة كشفت الانتفاضة الانحياز الأمريكي الكامل لجانب إسرائيل وأبرز ذلك من خلال استعراضه لمبادرة كلينتون ومخاطر هذه المبادرة التي في حقيقتها بأنها إسرائيلية ولكن بلسان أمريكي وهي تسعى لتبديد كافة الحقوق الوطنية لشعبنا الفلسطيني في القدس والأرض والسيادة وشطب حق العودة ومحاولة مقايضته بالدولة وهنا أكد على أن حق العودة هو جوهر القضية الفلسطينية أما الحقيقة الرابعة أن الانتفاضة أظهرت حقيقة أزمة المشروع الصهيوني كما برهنت أن إسرائيل غير قادرة ولا تريد أن تدفع استحقاقات السلام.

وفي الختام تطرق إلى الركائز التي يجب توفيرها لحماية الانتفاضة متمثلة في:

١- الركيزة السياسية: التمسك بالثوابت السياسية وإعادة الاعتبار لمؤسسات م.ت.ف على أساس البرنامج والميثاق.

٢- الركيزة الاقتصادية: توفير الحد الأدنى من متطلبات الناس وتأمين الدعم العربي.

٣- الركيزة الكفاحية: من خلال توجيه الضربات للإسرائيليين حيث أمكن ذلك وإيقاع خسائر بشرية.

٤- الركيزة المجتمعية: أي تأمين المجتمع الديمقراطي والاحتكام لرؤى الشعب.

الجبهة الشعبية تدعو لعقد قمة عربية طارئة لمواجهة العدوان الصهيوني المتصاعد ضد الشعب الفلسطيني

أدلى الدكتور ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤول قيادة الجبهة خارج الوطن المحتل بتصريح قال فيه: يتعرض الشعب الفلسطيني داخل الوطن المحتل لمجزرة وحشية متواصلة ومتصاعدة خاصة بعد وصول الإرهابي أرييل شارون إلى سدة الحكم في إسرائيل.

إن قصف المدن والأحياء والمخيمات وهدم المنازل وقتل الأطفال والنساء والشيوخ على مرأى ومسمع من العالم أجمع يمثل وصمة عار وتحد للمجتمع الدولي بأسره.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تدعو الجماهير العربية وقواها السياسية وفعالياتها الاجتماعية في مختلف العواصم العربية للقيام بأوسع ما يمكن من نشاطات لدعم صمود الشعب الفلسطيني الذي يتعرض للقتل والدمار، وتطالب جامعة الدول العربية بالدعوة لعقد قمة عربية طارئة لمواجهة التطورات الخطيرة الجارية على أرض فلسطين. كما وتطالب المجتمع الدولي بأسره بتأمين حماية دولية مؤقتة للشعب الفلسطيني لوضع حد لسياسة الإرهاب المنظم التي يمارسها جيش الاحتلال. إن انتخاب شارون لا يشكل حلاً لمأزق الاحتلال وأن الحل الوحيد أمام إسرائيل يتمثل بالانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤكد للجميع أن الانتفاضة ستتواصل وتتصاعد مهما كانت التضحيات إلى أن يتم دحر الاحتلال وإزالته عن الأراضي الفلسطينية.

٢٠٠١/٢/١٤

شارون حلقة من سلسلة قابلة للكسر

ضرغام هلسا

شارون ليس حالة فريدة في المجتمع الصهيوني فهو كأغلبية قادة إسرائيل خرج من رحم المؤسسة العسكرية وبرز اسمه محلياً ودولياً بعد حرب 73 في ثغرة الدفرسوار، ومنذ ذلك الحين دخل نادي مراكز القوى في إسرائيل وأصبح من أهم شخصيات صناعة القرار الصهيوني، من خلال عضويته في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست ومن خلال الوزارات التي كان عضواً فيها.

فلذلك لم يسقط علينا كصاعقة من سماء صافية، بل هو أحد التعبيرات المؤثرة في الرأي العام الصهيوني، لأنه يملك رؤيا صهيونية واضحة. وعلى هذا المفهوم أسس لموقفه المعادي لحكومة رابين بعد توقيعها لاتفاقيات أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبح القائد الأساسي للحملات الدعائية المناهضة لمسيرة المفاوضات، التي قادها منذ انتهاء عهد حكومة شامير التي حضرت مؤتمر مدريد وأعلنت حينذاك بأنها ستخوض مفاوضات طويلة الأمد دون تحقيق نتاج على الأرض.

إذن نحن أمام شخصية لها وزن سياسي بالتأكيد ليست غبية أو انفعالية حتى لو أطلقنا عليها كل الأوصاف التي يستحقها كمجرم حرب تاريخي آمن بأن إبادة الطرف الآخر جزء من استراتيجيته لأمن الدولة الصهيونية.

وهل نستطيع أن نقرأ جيداً مفاعيل انتخابه رئيساً للحكومة الصهيونية في ظل متغيرات مهمة وملموسة فلسطينياً وعربياً ودولياً. وخصوصاً بعد اندلاع الانتفاضة المباركة الثانية، والتي استهدفت الخروج الفلسطيني من مأزق الضغط الأميركي الصهيوني في العملية التفاوضية على الطرف الفلسطيني والذي عبّر عن نفسه في قمة كمب ديفيد الثانية والتي أعلنت من خلالها القيادة الفلسطينية بأنها لن تساوم على الثوابت الوطنية الفلسطينية في حق العودة للاجئين وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة على التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس الشريف والمستندة على قرارات الشرعية الدولية والتي على أساسها تم عقد مؤتمر مدريد للسلام في المشرق العربي.

فعندما ابتعد الطرف الصهيوني والراعي الأميركي عن قرارات الشرعية الدولية نطق الجسد والحجر الفلسطيني في مواجهة العنجهية الصهيونية واندلعت الانتفاضة فكانت الشرارة التي أشعلها مجرم الحرب شارون لحظة تدنيسه للمسجد الأقصى وبترتيب مسبق مع حكومة باراك.

فعليه أيقن شارون أن برنامجه السياسي الصهيوني التوسعي يستطيع أن يحقق الأمن للدولة الصهيونية، إذا استطاع أن يكسر حلقات القوة التي تشكلت في الموقف الفلسطيني وعكست نفسها إيجاباً في الموقف العربي وولدت طاقة للحراك الإيجابي في المجموعة الدولية.

لذلك علينا أن نعرف ماذا يريد شارون لكي نستطيع أن نضع تصورات للمواجهة الطويلة مع عدو لا يؤمن إلا بالقوة وفرض السيطرة على المنطقة.

فشارون سياسياً يؤمن بأن هناك شعب فلسطيني ولكن أرضه ووطنه ليس على «أرض إسرائيل» بل على الأرض الأردنية، ويعتبر نفسه وحزبه بأنه يقدم تنازلاً في ذلك عن جزء كبير من (أرض إسرائيل) كونه يؤمن بمقولة: للأردن ضفتان هذه لنا وهذه لنا. وباعتقاده بأنه يملك القوة الكافية لتحقيق هذا الهدف.

ويعتقد بأن توقيع المعاهدة الأردنية الإسرائيلية كان خطأ استراتيجياً وقع فيه اسحق رابين لأنه ألغى موضوع البديل الأردني، فها هو يستخدم تلك المعاهدة بين الفينة والأخرى لتهديد الطرف الفلسطيني بوجود اتفاقات أمنية بين الأردن وإسرائيل، يطلب فيها الأردن بأن لا يكون له حدود مع الدولة الفلسطينية، وقد تجلى زيف هذا الإدعاء بعد الاجتماع الأمني الثلاثي في مدينة العقبة بين فلسطين والأردن وإسرائيل، وأعلن رئيس الحكومة الأردنية علي أبو الراغب بأنه يحلم في اليوم الذي ستكون للأردن حدوداً مع الدولة الفلسطينية.

ويتحدث شارون عن توظيف سياسي للفلسطينيين في الأردن كي يتم حرمانهم من المطالبة بحق العودة والتعويض.

إذن على هذا الصعيد يجب أن يكون الأردن حذراً من أقوال شارون وخصوصاً إذا عرفنا بأنه لا يقول ذلك للاستهلاك المحلي بل يعني مايقول ويعمل على أساسه.

فالمطلوب أردنياً عدم إنتاج السياسات القديمة، وترسيخ سياسات العهد الجديد الواضحة جيداً بخصوص القضية الفلسطينية فالأردن ليس شريكاً أو بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية ولا يمكن استخدامه وظيفياً للضغط على الشعب الفلسطيني وقيادته لانهاء انتفاضته أو دفع الالتزام بالمفهوم الأميركي الصهيوني للمفاوضات.

وعلى الأردن أن لا يكون أسيراً لمعاهدة وادي عربة والتي اشترطت في بندها الثامن توظيف اللاجئين وإعادة تأهيلهم. لأن، شارون يملك الجاهزية الكاملة للدخول من هذا البند لتحويل الأردن لبؤرة تنفجر في أية لحظة لكي تتهيأ له الفرصة لاستغلال الانفجار الذي يؤسس ويحضر له هو ومعاونيه من أجل تصدير أزمة الدولة الصهيونية في مواجهة الجدار الفلسطيني الصلب في معركة جديدة يقصد من ورائها خلق أمر واقع جديد والمساومة عليه واستغلال عامل الوقت في



إعادة ترتيب أوراق المنطقة من جديد.

ويجب أن يكون الفعل الرسمي والشعبي متناغماً في إيصال رسالة واضحة لشارون وحكومته، بأن الأردن ليس محايداً في الصراع العربي الصهيوني وهو جزء فاعل في مواجهة العدوانية الصهيونية، والشأن الفلسطيني يمس كل مكونات حياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولن يتنازل عن الدعم الفعلي لانتفاضة الشعب الفلسطيني وشعارها الناظم بالحرية والاستقلال الوطني، ودعم التوجهات الفلسطينية الساعية لعدم تقديم أي تنازل في الثوابت الوطنية الفلسطينية.

وعدم السماح لاستخدام الأردن كوسادة استراتيجية لاختراقه العمق العربي وتفتيت أمننا القومي.

وعلى الأردن الاستفادة من مؤتمر القمة العربي القادم والذي أصبح يشكل عبئاً إضافياً على صناع القرار الصهيوني والأمريكي لأنه أصبح تعبيراً مؤسسياً غير خاضع لمزاجية نظام ما في دولة عربية ما، بل أصبح يعقد كل عام وتحت كل الظروف لإعادة صياغة الموقف القومي العربي وإعادة الاعتبار لمصالحنا المشتركة. فالأردن هو الذي سيستضيف أول مؤتمر قمة عربي بهذه الصيغة، فعليه ان يطرح مخاوفه من التصريحات الشارونية بكل جدية لكي يضع الأمة وقادتها في مواجهة التحديات القادمة ورسم سياسة عربية مشتركة في مواجهة تلك التحديات، والتي عنوانها تجزئة الصراع بعناوين مختلفة.

فليقل شارون ما يريد ولتقم أميركا بفصل القضايا العربية بعضها عن بعض ولكن حقائق الصراع تثبت كل يوم ان الشعب العربي يتوحد وبلحظات من المحيط الى الخليج في مواجهة الصهيونية العالمية وربيبتها اسرائيل، فالمعركة واحدة في فلسطين والعراق ولن يحمي أقطار الأمة العربية إلا انتمائها لأمتها وقضاياها وتعزيز الترابط القومي والإسلامي في مواجهة سياسة الهيمنة والسيطرة والتفرد الأميركية الإسرائيلية.

فالعشر العجاف مضت حيث لا عودة للخلف والحقائق أصبحت بينة فلا مجال لتغطية الشمس بغربال.

لذلك سيبقى الصراع مفتوحاً أمام كل الاحتمالات مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجنرال الذي تذوق طعم الانتصارات في حروبه الماضية سيذوق طعم المرارة والنكوص في حربه الراهنة لانه يواجه شعباً كاملاً وقراراً فلسطينياً مستقلاً ويقف على أرضه فإن انتشر بحثاً عن الخلاص لن يجد أمامه إلا قطعان المستوطنين هدفاً وأرض فلسطين التاريخية موطناً وملاذاً كي يقوي مواقع وجوده من خلالها فهي خلاصه وقدرته على المقاومة، وعلى شارون أن يعيد قراءة المتغيرات لكي يعيد خطابه السياسي ويعرف كما عرف أسلافه من الرؤساء إلى أي مدى وصل التدهور الأخلاقي في المجتمع الصهيوني، وكم من الزمن يحتاج مجتمع كهذا ليعيد الاستقرار النفسي لمجمل مكوناته.

مع العلم أن شارون الطلقة الأخيرة في المجتمع العسكري الصهيوني، فعندما تنفذ سيبدأ البحث من جديد عن مجتمع يؤمن بالسلام فلن يجدوه لأنهم لازالوا يملكون إمكانية إنهاء الصراع بشكل عادل فإن فقدوها لن يخسر العرب والفلسطينيون سوى قيودهم ●●

الجبهتان الشعبية والديمقراطية تؤكدان على ضرورة محاصرة وعزل شارون وأعوانه وترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني

عقدت قيادتا الجبهتين الديمقراطية والشعبية اجتماع عمل يوم ٢٠٠١/٢/١٤ في رام الله تناول، بشكل خاص ترتيبات انتخاب الجنرال أرئيل شارون رئيساً للحكومة الإسرائيلية وضرورة تدعيم الوضع الداخلي الفلسطيني وتطوير وتصعيد الانتفاضة حتى إنجاز الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وأكدت قيادتا الجبهتين على ضرورة اتخاذ موقف فلسطيني حازم بمقاطعة ومحاصرة شارون وصحبه، على ضوء السجل الإجرامي المعروف لصاحب المآثر الدموية في قبية وقطاع غزة ولبنان ومخيمي صبرا وشاتيلا وغيرها، ودعتا كل القوى الفلسطينية للعمل على كافة المستويات لمحاصرة وعزل شارون وأعوانه على كافة المستويات، بما يعطي المصداقية لمطالبة كافة الدول العربية بوقف كل أشكال التعامل والتعاطي والتطبيع مع دولة الاحتلال وعبر أوسع حملة دولية لمحاصرة شارون وعزله والمطالبة بتقديمه للعدالة أمام محكمة دولية معنية بجرائم الحرب، مثله مثل غيره ممن تلطخت أيديهم بدماء الآلاف من المدنيين الأبرياء في استهتار كامل بأرواح الناس وبالقانون والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمناطق والسكان المدنيين أثناء الحروب.

واعتبرت قيادتا الجبهتين أن صعود اليمين المتطرف إلى سدة الحكم، سواء وحده أو مع أركان حزب العمل يشير إلى تصعيد عسكري قمعي ودموي تجاه الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة. وهو تصعيد بدأت بوادره حتى قبل تشكيل حكومة شارون، من خلال التنسيق الواضح بينه وبين ايهود باراك ورئيس أركان جيشه موفاز.

ورأت قيادتا الجبهتين أن هذه الاحتمالات تفترض استعداداً فلسطينياً عالياً لمواجهة كل أشكال العدوان والغدر، وذلك عبر ترتيب الوضع الداخلي وإحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بما يشمل العمل الجاد على انعقاد المجلس المركزي الفلسطيني في أقرب وقت لاتخاذ القرارات الضرورية لتحصين الوضع الفلسطيني ووضع سياسة فلسطينية جديدة بما يشمل وقف المفاوضات الجارية تحت سقف أوسلو وإعلان سيادة دولة فلسطين، كما أكدتا على ضرورة اتخاذ إجراءات جادة لمحاربة الفساد والتسيب وهدر المال العام وتوجيه كل ما يتوفر من إمكانيات ومساعدات لدعم صمود الشعب الفلسطيني وقطاعاته المتضررة من الحصارات والإجراءات الانتقامية الإسرائيلية وفي المقدمة عمالنا العاملين سابقاً في المشاريع الإسرائيلية أو أولئك الذين سرحوا من أعمالهم في المناطق الفلسطينية وسائر القطاعات والشرائح المتضررة.

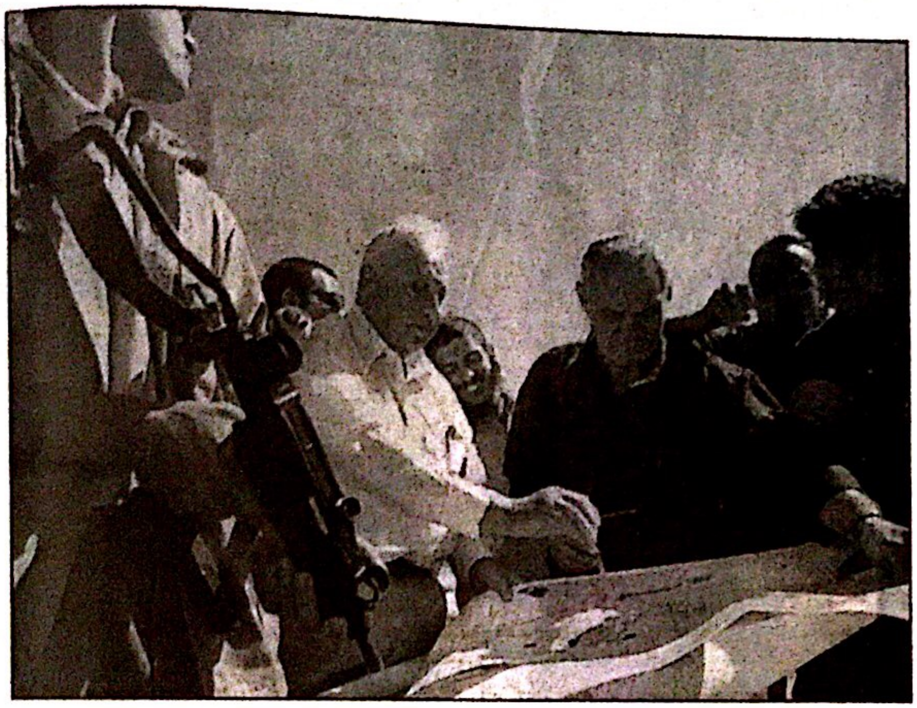
العرب يقاطعون انتخابات إسرائيل

المقدمات والدروس

أحمد جابر

في انتخابات الكنيست الإسرائيلية عام 1977، ثبتت قاعدة جديدة في السياسة الإسرائيلية، ألا وهي أنه لن يكون ممكناً بعد ذلك اليوم احتلال مكتب رئيس الوزراء دون تأييد جمهور اليهود الشرقيين أو على الأقل وقوفهم على الحياد.

وكان يجب انتظار ما يقرب من ربع قرن لإحداث تغيير آخر في دراما الانتخابات الإسرائيلية، وإحداث قاعدة جديدة، عندما ثبتت الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، الأقلية التي عاشت مهمشة على أرضها وفي وطنها في ظل دولة محتلة، أنه لن يكون ممكناً بعد اليوم تجاوزها، ولن يكون ممكناً لأي مرشح إسرائيلي، وخصوصاً في اليسار أن يجلس في مقعد رئيس الوزراء دون تأييد الكتلة الانتخابية العربية.



ثمة الكثير من التشابهات التي تستحق الملاحظة في مسيرة الصعود الثنائية لليهود الشرقيين والعرب الفلسطينيين إلى قلب السياسة الإسرائيلية، المشترك الأساسي فيها - مع حفظ التمايزات في الدرجة والنمط - هو تاريخ الاضطهاد والتهميش والتجاوز والركون إلى اعتبار هذه الكتلة في الجيب، إن صح التعبير، وهذه السياسة مورست دائماً من قبل ما يسمى اليسار الصهيوني والتيار العمالي.

عام 1977 قرر اليهود الشرقيون، تلقين الدرس مرة واحدة وللأبد للتيار العمالي الإسرائيلي، وفعلاً كانت النتيجة صعود اليمين لأول مرة إلى رأس السلطة، ووصول بيغن إلى رئاسة الوزراء، ومنذ ذلك اليوم بدأ اليسار وبالذات حزب العمل، يتحسس أوراقه بشكل أكثر دقة، ويحسب حسابات مختلفة في كل مفصل انتخابي أو سياسي.

الفارق الجوهري بين التجربة اليهودية الشرقية، من جهة والعربية الفلسطينية من جهة أخرى هو أن اليهود الشرقيين - وهذا يحتاج لتحليل تفصيلي آخر - ورغم قرارهم التاريخي عام 1977، مازالوا يعيشون في ظل الحلول الملفقة سواء عبر حزب الليكود، أو الرجعية الدينية المتمثلة بحزب "شاس"، بينما من الواضح أن العرب الفلسطينيين قرروا اختيار طريقهم الخاص وحقيقتهم السياسية الخاصة باعتبار هويتهم العربية الفلسطينية محطمين يقينية إسرائيل باعتبارها دولة لليهود، رافعين صوتاً آخر مختلفاً تماماً. هذا الخيار توج برأينا في الموقف الأخير المتمثل بمقاطعة انتخاب رئيس الوزراء.

في سياق تحليل الحدث الأخير، لابد من مراجعة سريعة للمسيرة الشاقة التي عبرها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948، ففي ذلك العام حدثت الانعطافة الهائلة بتحول الأكثرية إلى أقلية مضطهدة في وطنها، دمر مجتمعها وبناه الاقتصادية والثقافية وتركت في العراء دون قيادة سياسية أو فكرية، لتبدأ معركة تثبيت الهوية والدفاع عنها في ظل الخضوع لقانون الطوارئ والأحكام العسكرية التي استمرت 18 عاماً بشكل رسمي وتستمر حتى اليوم ضمنياً. مورست فيها أبشع سياسات العدمية القومية والتشويه للانتماء الوطني والقومي للفلسطينيين.

وللأسف لم يكن التهميش أحادي الجانب في هذه المرحلة، بل قابله تغييب ربما وصل إلى حد الجهل والتجاهل في آن معاً من قبل المحيط العربي، الذي نظر نظرة مشوهة لهذا الوجود، وفي أحسن الأحوال باعتباره كتلة مهملة غير ذات قيمة، هذه النظرة جعلت الفلسطينيين في أراضي 1948 خارج معادلة الصراع، وبدون أي اعتبار لأي دور يمكن أن يقوموا به.

لقد تركوا لوحدهم، هذه هي الحقيقة المرة التي تأخر الاعتراف بها كثيراً جداً، سواء من قبل العرب أو القيادة الفلسطينية بشكل خاص.

المرحلة الثانية في هذه المسيرة بدأت عام 1967 وهي المرحلة التي حدث فيها التركيم الأساسي لعوامل النضوج الشخصية للتجمع الفلسطيني كشعب بهوية عربية فلسطينية، وهنا كان التأسيس للتحول الجذري عام 1976، في هذه المرحلة الممتدة من 1967 إلى 1974، كانت هناك حالة مما يمكن تسميته الاستقطاب الأحادي، عندما كانت الأنظار كلها متجهة إلى الثورة الفلسطينية الصاعدة كان استقطاباً

نحو الظاهرة المسلحة الموجودة في الخارج هذه الظاهرة التي استقطبت الكثير من الطاقات والعناصر الفاعلة من فلسطينيي 1948 .

لكنها كما قلنا كانت حالة استقطاب أحادي تجاه الثورة التي لم تنظر جدياً إلى هذا الوجود فبقيت فلسطين المحتلة منذ 1948 فكرة ثقافية وسياسية إن صح التعبير موجودة في الجغرافيا والضمير، ومهملة من حيز العقل والبرنامج، وانتهت ربما بمأساوية عام 1974 عندما ترك هؤلاء مرة أخرى، اخرجوا من التداول مع البرنامج المرحلي وفكرة الدولة المستقلة في الضفة والقطاع.

لكن هذا لن يستمر لوقت طويل، إذ سيعود الفلسطينيون في أراضي 1948، المتروكون في الهامش ليعلنوا عن وجودهم مرة أخرى عام 1976 في ذلك العام بدأت مرحلة جديدة، مرحلة العودة والاستعادة، والاكتشاف المتبادل مروراً بمحطات متعددة، انتفاضة يوم الأرض، ووثيقة شفا عمرو، وحصار بيروت وحرب المخيمات، وصولاً إلى الانتفاضة الأولى عام 1987، التي وضعت الفلسطينيين عام 1948 مرة أخرى أمام جرحهم المفتوح على اتساعه، ووضعت العالم كله أمام حقيقة وحدة الشعب الفلسطيني على امتداد وجوده المحتل في الداخل والمشرد في الخارج .

ولكن نكسة أخرى كانت بالمرصاد مع توقيع اتفاق أوسلو، في محاولة ثانية لإخراجهم من سياق الصراع، ولا نبالغ إذا قلنا أن دولة الاحتلال لاشك تنفست الصعداء عندما قررت القيادة المتنفذة في م.ت.ف عام 1993 وبتوقيعها اتفاقية أوسلو المشؤومة أن تترك شعب الداخل لمصيره، وجهاً لوجه مع الدولة المحتلة ليحلوا مشكلتهم معها باعتبارها مشكلة داخلية، وهذا السلوك وجد صدىً في صفوف هؤلاء مع ارتفاع أصوات بدأت بالقول أن الحل يكون داخل دولة إسرائيل نفسها وفي سياق الصراع الداخلي على أرضية الاعتراف بالدولة المحتلة .

ولكن طبيعة الصراع ومدياته، تبقى خارج إرادة من يحاولون تلفيق الحلول وفبركتها والإرادة تبقى عاجزة عن مواجهة تدفق تيار الموضوع، والأسئلة تبقى مشرعة في مواجهة أية أجوبة خارج حقيقة العناصر التي خلقتها أول مرة، لذلك وجد فلسطينيو الداخل أنفسهم مرة أخرى وسط المعركة مع اندلاع الانتفاضة الحالية، وتبين أن كل محاولات إسرائيل لشطب دورهم أو على الأقل تحييدهم في العملية الصراعية باءت بالفشل، وأن كل الاتفاقات التي أخرجتهم من سياق الصراع لن تكون أكثر من حبر على ورق لا تستحق الوقت الذي أهدر عليها في مواجهة حقيقة وحدة الشعب الفلسطيني الذي يبقى في ظروفه وخصوصياته خاضعاً لعجلة الصراع ذاتها وفي مواجهة مفتوحة شاملة في التاريخ والثقافة والجغرافيا مع عدو محدد يتعين بالملموس في تجليات الصراع المختلفة .

والنخبة السياسية في الدولة العبرية بدأت تدرك ذلك بعد سلسلة الدروس التي لقنها العرب الفلسطينيون في الدولة المحتلة لهذه النخبة، فبعد الدرس الأول القاسي لبيريز عقب جريمة عناقيد الغضب وقانا الذي بقي يعتقد أن العرب في جيبه فاجؤوه بأن، خرجوا عن صمتهم وطردوه بقوة أصواتهم، ونتنياهو الذي لم يتعلم الدرس خرج مهزوماً أيضاً بقوة أصوات العرب، والنصف مليون عربي الذين صوتوا لباراك عام 1999 عادوا عام 2001 ليقولوا : " لا " كبيرة في وجهه، دون خوف من السفاح القادم شارون الذي سيكونون جاهزين بالتأكيد للتصدي له .

لقد شارك أقل من 10% من فلسطينيي 1948 في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وفي الحقيقة وصلت النسبة في بعض المناطق إلى الصفر، وصوت معظمهم بأوراق بيضاء، وقد مثل هذا الموقف، المقاطعة الشاملة تقريباً حدث غير مسبوق في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية، وجاءت المقاطعة لتعبر عن موقف سياسي وطني فلسطيني لدى هذا الجزء من الشعب الفلسطيني، هذا التكون والنمو، الذي يصر المحللون الإسرائيليون والغربيون - عدا حالات نادرة - والكثير من العرب للأسف على عدم منحه الاهتمام الملائم واعتباره مجرد فعل عقاب لباراك واليسار على نكثه بعهوده للعرب وعلى مقتل ثلاثة عشر فلسطينياً بدم بارد على يد الشرطة الإسرائيلية.

صحيح أن هناك عوامل الرغبة في الانتقام من باراك ومعاقبة حزب العمل واليسار عموماً ولكن هذا ليس كل شيء، إنها في الأساس قصة الكفاح التاريخي بحثاً عن مكان تحت الشمس فوق أرض آبائهم وأجدادهم ليكونوا كتلة فاعلة وليس مهملة، صوت مؤثر وحاسم وإرادي وليس صوتاً في الجيب محكوماً بابتزاز اليسار والخوف من اليمين .

لقد قال العرب لا لليسار الإسرائيلي دون خوف من اليمين الفاشي الصاعد إلى السلطة وقلبوا الطاولة في وجه حزب العمل الذي استمر رئيسه يرفض الاعتذار عن المجزرة المرتكبة وكان سكرتيره يقول حتى اللحظة الأخيرة أن العرب سيعودون صاغرين للتصويت لباراك لأنه ليس لديهم بديل، وبهذا القرار الحاسم أبرز الفلسطينيون في مناطق 1948، بديلهم ووضعوا أقدامهم على طريق تحويل أنفسهم في الساحة السياسية الإسرائيلية إلى قوة استراتيجية فاعلة على المدى المتوسط والبعيد، وفي الانتخابات القادمة التي ستجري في نهاية عهد شارون، وفي احتمالات جيدة قبل نهاية عام 2001، لن يكون ممكناً لأي مرشح لرئاسة الوزراء من اليسار أن ينسى كيف قرر العرب مصير باراك، قد يقول قائل أن أصوات العرب لم تكن لتفيد باراك الذي خسر أكثر من عشرين نقطة أمام شارون، هذا صحيح تكتيكياً، ولكن ماهو أهم التأثير المعنوي والسياسي لهؤلاء في الساحة السياسية عموماً وحسابات الربح والخسارة والإعداد للمعارك القادمة.

ولاشك أن موقفهم سيكون مفيداً لهم أكثر مما هو مضر لباراك، وبلا شك دخلوا بمقاطعتهم الانتخابات مخاطرة حقيقية ولكنها كانت ضرورية برأينا لاعطاء نتائج على المدى البعيد، وقد تمكنوا بدون وحدة تنظيمية،ورغم الصراعات الفكرية والسياسية من النجاح في إثبات مكانتهم السياسية في إسرائيل، ولن يكون ممكناً تجاهلهم بعد ذلك .

وكما قلنا لم يكن هذا من الفراغ، ليس تغييراً سحرياً أو مفاجئاً، أو ضرباً من اجتراح معجزة، لأنه ليس خارج السياق، وهو النتيجة الطبيعية للكفاح الطويل لأقلية أثبتت أنها غير قابلة للامتصاص، أقلية أصيلة وأصلية في مواجهة أغلبية هجينة، ومستحدثة ومخترعة، ذلك هو الدرس الأكثر أهمية برأينا فيما حدث، ذات يوم قالت الإرهابية غولدا مائير أن الكبار سيموتون والصغار سينسون، كم كانت مخطئة رئيسة الوزراء التي حصد حزبها فشل سياساتها عام 1977، فكبار الفلسطينيين لم يموتوا قبل أن يعيدوا زرع ذاكرتهم في جيل صغارهم، والنتيجة أن 83% من عرب 1948 ولدوا بعد قيام دولة إسرائيل وهم أنفسهم الذين انتفضوا عام 1976 وأولادهم هم من قاطعوا الانتخابات الأخيرة ومن استشهدوا في مواجهات الانتفاضة .

وسياسة العنصرية والعزل والعدمية القومية لم تسفر سوى عن خروج المارد من قمقمه، هل هو انتصار روح الأقلية على أيديولوجية الأغلبية، هناك الكثير من الصحة في هذا القول، والأيام القادمة ستظهر كم يساهم هذا الفعل في تفكيك يقينية الدولة اليهودية، دولة اليهود، لإعادة ترتيب الصراع،

في النهاية، مرة أخرى قدم العرب الفلسطينيون درساً استراتيجياً في الفعل الكفاحي السياسي هذا الدرس لم يكن فقط لحزب العمل واليسار الإسرائيلي، وإنما كان أيضاً لقواهم السياسية ذاتها، وللقيادة الفلسطينية برمتها، فهل هناك من يقرأ الدروس، هذا سؤال الحقيقة !! ●●

المفكر والباحث الفلسطيني غازي الصوراني في دمشق..

متابعة: عصام سلامة

في زيارة للقطر العربي السوري بدعوة من جامعة دمشق قام الباحث والكاتب الفلسطيني غازي الصوراني رئيس منتدى الفكر الديمقراطي في قطاع غزة.. بمجموعة من الفعاليات واللقاءات السياسية والفكرية.. تناول فيها الوضع السياسي الراهن في الأرض المحتلة ومقومات استمرار الانتفاضة وصمود الشعب الفلسطيني.. وحاضر مع مجموعة من المفكرين السوريين والعرب في سُبل استنهاض الأمة العربية ومشروعها النهضوي.

وفي أثناء وجوده معنا ألقى محاضرة هامة في قاعة نادي الشهيد غسان كنفاني بمخيم اليرموك بدمشق بتاريخ ٨/ شباط/ ٢٠٠١م، تحدث فيها عن الأوضاع الفلسطينية والانتفاضة في الضفة وغزة، كما التقى أيضاً مع هيئة تحرير مجلة «الهدف» ومجموعة من المثقفين الفلسطينيين المهتمين بالموضوع الفلسطيني، وفيما يلي أبرز ما جاء في محاضرته:



الاستاذ غازي الصوراني بين الحكيم والرفيق أبو علي حسن

ابتدأ الأستاذ غازي حديثه من خلال الإطار العام الشمولي الكوني للبشرية، ثم انتقل بعد ذلك إلى الإطار القومي فالوطني الفلسطيني حيث قال: إنني أتفق مع عدد من المفكرين العرب وأهمهم المفكر الكبير سمير أمين، حينما يرون أن تحليل السياسة في القرن الـ (٢١) لابد له من أن يتخذ العالم وحدة متكاملة في التحليل.

وعن مفهوم العولمة قال: إنها شكل متقدم جداً من تطور الرأسمالية في ظرف عالمي محدد، ارتبط بشروط ومقومات سمحت لبروز العولمة، من أهم هذه الشروط والمقومات: ثورة المعلومات وانهيار الثنائية القطبية.. والتنوع والتراكم الهائل في رأس المال، الذي لم يعد يعرف بتوسعه حدوداً معينة داخل بلدانه الأصلية في بريطانيا وفرنسا وأميركا وألمانيا واليابان أو بلدان المراكز، فرأس المال لا يعرف أن يعيش سوى على التوسع، هذا التوسع في رأس المال، أدى فيما أدى إليه من مقومات وظروف استجدت إلى بروز هذه الظاهرة المستشرية اليوم في العالم في ظل هذه الأحادية الأمريكية المهيمنة على مقدرات شعوب العالم كله، ولم يعد أي قطر في هذا العالم وخاصة في بلدان العالم الثالث قادراً على تحديد سياساته الداخلية ورؤاه المستقبلية بعيداً عن ظروف العولمة، أو بالانسلاخ عن هذه العولمة.. إما بالمعنى الإيجابي أو بالمعنى السلبي.. لأنه في أي تحليل سياسي لنا نحن كفلسطينيين، لابد أن يؤخذ في الاعتبار هذا الجانب المهم.

ثم استطرد الأستاذ غازي حديثه عن الإطار القومي فقال: لقد جاء إلينا القرن الـ (٢١) ليشكل استمراراً لتطور هذه البشرية المتقدمة جداً، لكنه لم يشكل استمراراً لتطور قطاع مهم من البشرية ومنه بلدان الوطن العربي، بحيث أنني لا أستطيع القول: بأننا في الوطن العربي نعيش رؤى ومرحلة جديدة مع بدايات القرن الحالي.. وبالتالي فإن المشهد الذي أطل علينا في الوطن العربي هو مشهد مظلم بصراحة ووضوح، وهو مشهد سلبي تراجعت فيه الكثير من الأمور، وأكثر شيء تراجع «الفكرة التوحيدية»، والتي كانت سائدة في الخمسينات والستينات.. التي كان ينطوي تحت رايتها كل الجماهير العربية في الوطن العربي، وهذه الفكرة التوحيدية التي عُبّر عنها في المرحلة الناصرية بشعار «الوحدة العربية»، والنضال ضد الامبريالية الأمريكية والنضال ضد المشروع الصهيوني.. الخ.

ثم تابع الأستاذ الصوراني حديثه عن الوضع الفلسطيني قائلاً: لقد أطل علينا القرن الحالي والحالة الفلسطينية تفتقد أيضاً إلى الفكرة التوحيدية التي جمعت تاريخياً طوال حقبة طويلة كل الشعب الفلسطيني ووحدته تحت راية (م.ت.ف) بعد عام ١٩٦٤م، وتحت فكرة تحرير فلسطين، هذه الفكرة التوحيدية لم تعد كالسابق كفكرة مركزية، وخاصة في ظل ممارسات السلطة الفلسطينية في الداخل، وفي ظل الانهيار السياسي الذي مارسته السلطة الفلسطينية بوعي، فكلنا يعرف أن الانقسام السياسي بين أطراف القوى السياسية سواء في الداخل أو في خارج الوطن، كان له مبرره الموضوعي، لأنه في حقائق الأشياء المباشرة، لا يمكن أن يكون هناك تماثلاً بين الأشياء، وهذا التماثل لا يكون إلا في الأوهام.. فحقائق الأشياء تقول: أن هناك حركات سياسية، وهذا معناه أن هناك تعارضات سياسية ومواقف متباينة سواء بمعناه الذي كان موجوداً في الماضي أو بمعناه الذي نعيشه الآن، والتي كانت بداياته في السبعينات المتمثلة في الثنائية بين «فتح والجبهة الشعبية»، إذن كان هناك انقسام. ولكن هذا الإنقسام باعتقادي كان انقساماً إيجابياً.. بمعنى أنه كان لكل طرف من الطرفين دوراً محدداً وملموساً في قطاع مهم داخل الشعب الفلسطيني، واستمرت هذه الثنائية «فتح - الشعبية» إلى ما يقرب من (١٠) سنوات، ولكن بعد الخروج من لبنان عام ١٩٨٢م، كان هناك عدد من المؤشرات أولها: أن هناك تراجعاً سياسياً في الفعل الكفاحي الفلسطيني لدى الجميع سواء (اليمين أو اليسار)، كما أن هناك عامل البعد الجغرافي، وهناك كل ما تعرفونه عن فترة تونس إلخ.. وفي ظل هذه الأجواء كان لابد أن تكبر مساحات الفساد.. وأن يتراكم بصورة من الصور تدريجياً حتى عام ١٩٩٣م، حينما تمّ توقيع اتفاقيات أوسلو، ولم يكن توقيع أوسلو سوى تقدم التراكم السالف الذكر بحالة سياسية.. وبهذه الوضعية من الفساد الإقتصادي والسياسي معاً، لم يكن ممكناً أن يستمر التراكم بهذه المعاني، إلا إذا كان هناك تنازلاً سياسياً محدداً، فكان أوسلو تعبيراً عن هذه الحالة.

وبعد ذلك تمّ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة وغزة وفق شروط أوسلو لكن ما جرى في التطبيق باعتقادي تخطى كل نصوص مضامين أوسلو، ومضامين بروتوكول باريس ومضامين كل الاتفاقات، بحيث أن الذي وقّع على هذه الاتفاقات لم يكن يتوقع هذا السوء في تطبيق هذه الاتفاقات على المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة، ومع وجود السلطة الفلسطينية.. كان لابد لعلامات الثراء في تونس (والتي انتقلت من بيروت سابقاً) من أن تعزز مواقعها لشريحة معينة متنفذة في السلطة بحيث تبيح لها أن تزيد من تراكمها في المصالح الاقتصادية والسياسية بما يعزز أي تنازلات لاحقة، وبالتالي نجدها حرصت على إلغاء سيادة القانون كما حرصت على إلغاء أية انتخابات ديمقراطية في أي مجال سواء في النوادي أو الجمعيات أو البلديات أو المجلس التشريعي او المجلس الوطني إلخ.. وحرصت أيضاً على استشراء الفساد بصورة كبيرة، لدرجة أن مجتمعنا الفلسطيني الذي لم يعرف أبداً مليونيراً في تاريخه.. أصبح الآن فيه عدد من أصحاب الملايين وهناك عدد كبير منهم يقدر بالعشرات.. وذلك بفعل هذا التوجه الذي مارسته السلطة الفلسطينية منذ عام ١٩٩٤ إلى الآن. والمسألة الأخطر في التقييم هي: أن السبع سنوات العجاف التي عاشها شعبنا الفلسطيني في ظل السلطة للأسف غيرّت كثيراً في منظومة القيم المجتمعية التي عرفها شعبنا ما قبل عام ١٩٩٣م، فمنظومة القيم في ظل الانتفاضة الأولى (٨٧-١٩٩٢ كانت روح المقاومة بصورة عامة كقيمة تسود في أوساط شعبنا الفلسطيني.. ولكن مع وصول السلطة إلى الضفة وغزة تراجع مفهوم روح المقاومة ليحل محله روح الإحباط أو اليأس والقلق، ولم يكن هذا الإنقلاب قطعياً بمعناه الكمي، وإنما جاء تراكمياً وبالتدريج عبر ضغوط كثيرة منها: الجانب الاقتصادي ومنها الاستبداد السياسي ومنها القمع الأمني وكذلك عوامل كثيرة الخ..

والمسألة الثانية التي ترافقت مع هذا الوضع هي: أن الانقسام السياسي الذي ساد بين «فتح والجبهة الشعبية»، أو بين القوى الوطنية المعارضة وحركة فتح التي وافقت على أوسلو، هذا الانقسام السياسي تطور ليصبح انقساماً سياسياً مجتمعياً اقتصادياً في الداخل مما ترك أثراً كبيراً وعميقاً.. وفي ظل ما يجري الآن داخل المجتمع الفلسطيني، لم يعد تأثير المعارضة بمجملها فعالاً بالمعنى اليومي. وعن الجانب الاقتصادي أضاف الأستاذ غازي قائلاً: إن هناك تراجعاً على الصعيد الاقتصادي، حيث أن الناتج المحلي الفلسطيني (من خلال الأرقام) يؤكد أن طبيعة التراجع والانهيار تعود على الأغلبية الساحقة من الشعب الفلسطيني وخاصة الفقراء والكادحين والمهمشين.. والذين يشكلون نسبة عالية حوالي (٧٥٪) من أبناء شعبنا في الضفة وغزة، وهذا التراجع يضاف إلى حساب مصالح نسبة قليلة من المتنفذين في السلطة وهم لا يتجاوزون نسبة الـ (٣٪) أو أقل من مجموع السكان في الضفة وغزة.

لقد كان الناتج المحلي الإجمالي في الضفة وغزة عام ١٩٩٢م قبل أوسلو حوالي (٥) مليار دولار، وفي نهاية عام ١٩٩٥م انخفض هذا الناتج الإجمالي إلى حوالي (٤,٥) مليار دولار، وبعد ذلك استمر في الانخفاض، في حين أن التزايد السكاني ظل على وتيرته وبصورة أعلى من السنوات السابقة (حيث تبلغ نسبة الزيادة السكانية (٤,٥٪)، وهذا يعني: إذا كان دخلنا الوطني (٥) مليار دولار عام ٩٢م، ومع ارتفاع الزيادة السكانية حتى عام (٢٠٠٠م) مفترض أن يصبح الناتج الإجمالي حوالي (٧) مليار دولار أي بمعنى أنه من المفترض أن يزيد الناتج الإجمالي بدلاً من أن ينخفض..؟؟

وفي عام ٢٠٠٠م انخفض الناتج الإجمالي في الضفة وغزة إلى ما يقارب الـ (٤) مليار دولار..؟!

وأورد الأستاذ غازي مثالاً عن التراجع الاقتصادي فقال: كان قطاع الزراعة وحده يساهم أثناء الاحتلال، وفي عام ١٩٩٢م بالذات بحوالي (١٢٠٠) مليون دولار. وكان هذا القطاع يؤدي دوراً مهماً إلى أبعد الحدود سواء عبر التصدير أو عبر السوق المحلي، وقد هبط إنتاج هذا القطاع الزراعي من (١٢٠٠) مليون دولار عام ١٩٩٢م إلى حوالي (٢٥٠) مليون دولار عام ١٩٩٩م..؟! حيث كانت نسبته عام ٩٢م بالنسبة للناتج الإجمالي حوالي (٤٢٪) تقريباً، هبطت هذه النسبة إلى (٦,٤٪) عام ١٩٩٩م، وهذا مثال واحد فقط يدلل على مدى التراجع والانهيار في الاقتصاد الفلسطيني..

وأما بالنسبة لدخل الفرد الفلسطيني في السنة وبالمقاييس الكمية، فقد كان دخل الفرد عام ١٩٨٦م يصل إلى حوالي (٣) آلاف دولار في السنة، وفي أيام الانتفاضة الأولى وصل إلى حدود (٢٠٠٠) دولار أو أكثر قليلاً في السنة، وفي عام ١٩٩٩م لم يتجاوز دخل الفرد في السنة الـ (١٤٠٠) دولار في الضفة وغزة معاً، أما إذا أخذنا قطاع غزة فقط فإن دخل الفرد السنوي فيه ينقص إلى حدود (٦٥٠-٨٠٠) دولار فقط.. هذه بعض المؤشرات التي لها مدلولها الهام.

والحالة الثانية من المقارنة هي: أن المجتمع الفلسطيني قبل عام ١٩٩٣م، أي قبل أوسلو كان بالأساس مجتمعاً سياسياً، بمعنى أن هذا المجتمع يملك مشروعاً وطنياً يناضل من أجل حق تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة وطرد الاحتلال والاستيطان الخ. بمعنى أنه لم يعد هناك إمكانية في الحديث عن تطور المجتمع السياسي سوى نحو أن يصبح هذا المجتمع مجتمعاً مدنياً بمعنى من المعاني... لكن ما حصل أن السياسة تراجعت حتى بالممارسة العادية البسيطة، وقبل انتفاضة أيلول الحالية (انتفاضة الأقصى المباركة)، كان هناك حالة من انطفاء العمل السياسي وأصبحت هناك حالة تقترب من الاغتراب بين السياسة وبين الواقع المعاش على الأرض... وهذا كله يعود إلى أن ممارسات السلطة الفلسطينية وخاصة عبر أجهزة أمنها التي تبلغ حوالي (١٢) جهازاً أمنياً، وعبر الفساد الكبير الحاصل لدى بعض المتنفذين من رجالات السلطة، وعبر قاعدة مهمة تقول: بأن السلطة في بلادنا استخدمت جسراً لجمع وتراكم الثروة والمال على حساب الشعب.

وفي ظل هذا الوضع السيء تزايد الفقر وتأصل بمعنى أن الفقر في فلسطين لم يعد فقراً في الحرمان المادي فقط (أي فقر في الخبز والمواد الغذائية)، بل تعمقت مفاهيم الفقر لدرجة أننا لا نبالغ عندما نقول: بأن الفقر عندنا أصبح فقراً في القانون وفي الممارسة السياسية.. وفقراً في القيم وفي الكثير من الأمور المعاشة التي تراجعت.

وفي ظل هذه الحالة يتبادر إلى الذهن سؤال مفاده.. ما هي خارطة الوضع السياسي في فلسطين الآن؟ في ظل هذا التدهور الكبير الحاصل في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية عموماً وفي صفوف المعارضة خصوصاً، تحولت المعادلة الآن من ثنائية «فتح ـ الشعبية» التي كانت موجودة سابقاً إلى ثنائية «فتح ـ حماس»، أو «فتح ـ التيار الديني»، وتبتعد الجبهة الشعبية عن إطار هذه الثنائية مسافة ليست هينة وليست خطيرة في نفس الوقت، وحافزي هنا ينطلق من ضرورة رؤية هذا الواقع كما هو، وضرورة العمل على إعادة هذا الدور الهام الذي لم تفقده الجبهة الشعبية حتى الآن، وأنا أقول ذلك بكل أمانة، فأنا أعتقد بلا مبالغة وبإيمان شديد بأن الجبهة الشعبية بما تحمله من أفكار وبما تملكه من مبادئ وتاريخ مجيد هي مستقبل فلسطين.. لكن هذا المستقبل مرهون بانتقال الأفكار إلى عقول وإرادات الناس.. حتى يمكن تفعيل وتقريب المسافة لهذا المستقبل المرجو.

وفي ختام محاضرته تحدث الأستاذ غازي الصوراني عن الإطار الديمقراطي أو (القطب الديمقراطي) فقال: إن الظرف الموضوعي الآن مهيأ أكثر من أي وقت مضى للعمل على تشكيل القطب الديمقراطي في الساحة الفلسطينية كقوة ثالثة تكون نواته (الشعبية والديمقراطية وشخصيات ديمقراطية أخرى) يكون لهذا الإطار الديمقراطي برنامجه الخاص والمتميز عن الاتجاهين الآخرين «فتح والتيار الديني» يعمل بالتوازي معهما حتى يشكل رافعة للعمل الوطني التقدمي في الساحة الفلسطينية.

وفي ختام الندوة فتح باب النقاش للإخوة الحضور حول مضمون المحاضرة.. وهو ما أضفى شيئاً من الغنى والحيوية على موضوع المحاضرة●●

السلاح الآخر للإرهاب الصهيوني

أبو خليل وشاح

أولت الحركة الصهيونية منذ البدايات أهمية خاصة بأساليب ووسائل الحرب السرية، يقيناً منها بضرورة استخدام كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها، انطلاقاً من منطلقاتها الفكرية والايديولوجية التي ترى في القوة ومعاييرها أفضل الطرق للوصول إلى غاياتها.

ولبلوغ ذلك فقد انشأت ومنذ البدايات شبكات التجسس الصهيونية التي شكلت لاحقاً الجذور الأولى لسلاح «الاستخبارات الإسرائيلية» التي اعلن عن تشكيها رسمياً عام ١٩٣٧ تحت اسم «الموساد».

وقد استفادت الحركة الصهيونية من شبكات التجسس التي عملت لصالح المخابرات البريطانية، وغيرها، من أجهزة الاستخبارات الغربية في خلق وتركيم قدرات وإمكانيات «الاستخبارات الإسرائيلية»، فقد ساعد ذلك إسرائيل في تنفيذ العديد من المجازر الإرهابية ضد شعبنا الفلسطيني.. وساهم في عملية المواجهة العسكرية على امتداد خط الهدنة عام ١٩٤٩م.

وبالتالي فتكوين سلاح «الاستخبارات الإسرائيلية» يعود إلى ماقبل قيام الدولة العبرية بعشرات السنين، وقبل نشوء مؤسساتها العسكرية والمدنية، «والاستخبارات الإسرائيلية» قامت وهي مستندة على تجربة الحركة الصهيونية وتجارب الاستخبارات الغربية المتعاونة مع «إسرائيل».

عبّرت هذه الخبرة والتجربة عن نفسها، في قيام سلاح «الاستخبارات الإسرائيلية» بتنفيذ الكثير من أعمال الإرهاب المنظم والسري ضد شعبنا وضد الثورة الفلسطينية داخل الوطن وخارجه باغتيال وتصفة قادة الفصائل والكوادر والقتل الجماعي وبقرار سياسي.

مما تقدم علينا ان ندرك خطورة هذا السلاح ودوره وتوجهاته بشكل دائم، حيث أنه يمثل السلاح الأول الذي يعمل على مدار ساعات اليوم، ويقوم بتوجيه السياسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية بشكل مباشر. ويقيم الخطط والمهام لمواجهة انتفاضة شعبنا ومراقبة وملاحقة كل نشاط عسكري فلسطيني ونشاط جماهيري دون انتظار الظروف أو أي مستجدات تستدعي إحياء نشاطاته. فقد أثبتت الممارسات التي تنتهجها «إسرائيل» ضد الانتفاضة الفلسطينة قياداتها وكوادرها بأن عمليات تصفية واغتيال وأساليب القتل المستخدمة وبطرق متعددة. في القلب والرأس البطن وعمليات الإعاقة المقصودة من خلال إحداث تشوهات وعاهات مدروسة عبر الإصابةفي مواقع حساسة مثل العين والعنق وشلل جزئي وكلي ماهي إلا سياسة ممنهجة بهدف إحداث حالة من الرعب المسبوق لدى شعبنا وكوادره وقادته.. إلخ.

كافة هذه الأعمال تستند على رؤية هذا السلاح «الاستخبارات» وفعاليته، فعلى ضوء المعطيات وتقدير «الاستخبارات الاسرائيلية» في كل من «الشين بيت» المسماة (الأمن الداخلي) و«الاستخبارات العسكرية» المسماة (الأمن) فقد تم اغتيال وتصفية العديد من قادة وكوادر الفصائل الوطنية والإسلامية ونشطاء الانتفاضة الميدانيين إلى جانب القيام بعمليات الاعتقال والتحقيق مع البعض للحصول على المعلومات كما حصل مع ابن الشهيد مسعود عياد.

كل ذلك يتم بشكل سري وبالاعتماد على العملاء والمخبرين الذين مازالوا يعيشون في المجتمع الفلسطيني ممن تركهم الاحتلال خلفه في مناطق سيطرة السلطة أو ممن فرضتهم اتفاقات اوسلو كحالات خاصة على المؤسسات الوطنية.

إن دور هذا السلاح «الاستخبارات الإسرائيلية» يتضح من خلال ما أشار إليه بوضوح نائب وزير «الدفاع الإسرائيلي» في حديثه عن نشطاء الانتفاضة قائلاً «سنصل إليهم ونقتلهم واحداً تلو الآخر حيث لا يعلمون».

إن هذه السياسة تبين لنا بوضوح طبيعة هذا السلاح ودوره في البحث عن هدف ذبح الانتفاضة وإغراقها بالدم وبالتالي تهديد المطالب المشروعة للانتفاضة في جلاء الاحتلال عن الأرض الفلسطينية، فالحكومة الإسرائيلية تسعى لقمع الانتفاضة بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة وفي مقدمتها الإرهاب والاغتيال والتصفية متخذة من ذلك أسلوباً جديداً لتحقيق هدفها الأساسي ذبح الانتفاضة مستندة في ذلك على سلاح «الاستخبارات الإسرائيلية»، وبالتنسيق مع الأداة العسكرية. بالإضافة إلى هذا تقوم «الاستخبارات الإسرائيلية» بتمكين الخبراء والمفاوضين الإسرائيليين من تقدير الموقف التفاوضي ارتباطاً بتأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي تفرضها القيادة الصهيونية على شعبنا بهدف الوصول لنتائج سياسية تصب في خدمة الكيان الصهيوني.

وللحد من فاعلية هذا السلاح والتقليل من خطورته خاصة في الظروف المستجدة واعتماد الاغتيال والتصفية الجسدية سياسة رسمية لحكومة العدو. فإن التشديد على جملة من الإجراءات الأمنية الوقائية والتنظيمية باتت تقع في أولويات سلم المهام المطلوب التصدي لها من قبل القيادة الفلسطينية الرسمية وأجهزتها الأمنية، ومن قبل الفصائل الوطنية والإسلامية باعتماد سياسة السرية لنشاطها بغية تفويت الفرصة على العدو واستخباراته المختلفة من وصولهم للقادة وللكوادر الفلسطينية الناشطة.

والسرية هنا لا تعني الانعزال والانكفاء على الذات بحجة الأمن أو الابتعاد عن ممارسة المهام اليومية التي تفرضها ساحة الصراع وتطوراتها المفتوحة على احتمالات عدة. والمقصود بالسرية هنا ضرورة وضع الإجراءات الأمنية عند الحركة والتنقل والاتصال موضع التطبيق واتباع أساليب الخداع والتضليل لمواجهة أساليب العدو ومخططاته ولا ينقصنا في هذا المجال المعرفة والتجربة خاصة ونحن نقف في مواجهة أساليب «الاستخبارات الإسرائيلية»، وقوات «المستعمرين» بشكل مباشر، وحتى نحافظ على زخم الانتفاضة وتصعيدها الأمر الذي يعني عدم الإعلان عن أية فعاليات عسكرية محدودة أو استعراض بعض الخلايا المسلحة لأدواتها والابتعاد عن الاستعراض اليومي بالرغم من تفضيل الحالة الجماهيرية بين

الحين والآخر للإعلان عن ذلك لتشد من أزر جماهيرنا المنتفضة ميدانياً ومعنوياً في مواجهة إرهاب سلاح «الاستخبارات الإسرائيلية» وقطعان المستوطنين والأداة العسكرية الصهيونية.

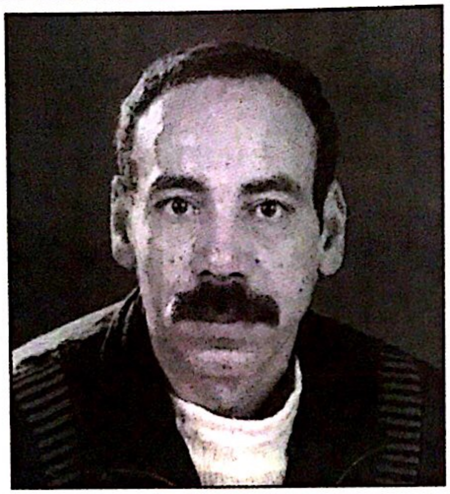
مما لاشك فيه إن الإجراءات الأمنية المضادة من قبل القوى الوطنية والإسلامية تقلل من الخسائر ولا تمنعها والأهم هنا السعي الدائم إلى التقليل من قدرة التغلغل الاستخباري بين صفوف الفصائل وداخل السلطة نفسها مما يستدعي التصدي الجاد والهادف للعملاء وملاحقتهم ومنعهم من تحقيق أهداف «الاستخبارات الإسرائيلية» والسياسات الإرهابية التي تمارسها.

وعلى هذا الصعيد وخاصة داخل) الظروف المستجدة وخاصة بعد وصول الإرهابي شارون إلى رئاسة الوزراء. وفي ظل تزايد عمليات القتل الجماعي وعمليات التصفية والاغتيال كنهج رسمي لحكومة العدو وقادته العسكريين يطرح بقوة أهمية توحيد الجهود في إطار وطني يسهم الجميع فيه كضرورة نضالية واجتماعية ولتوفير الأمن لشعبنا ولتحقيق ذلك علينا المباشرة بالتصدي لهذه السياسة عبر اشتقاق سياسة وطنية فلسطينية ترتقي لمستوى الاستحقاقات الجديدة خاصة في ظل تشكيل حكومة «وحدة وطنية» إسرائيلية ستكون غطاء لانتهاج سياسة أكثر تطرفاً وأكثر دموية تحت شعار الإجماع الوطني، وسياسة الاغتيال هنا تشكل نقطة التحول الجديدة في هذه الحرب.

كما يتطلب الأمر السعي الجاد لتشكيل الأمن الفلسطيني بدلاً من الأشكال الأمنية المتعددة والسائدة لإنهاء مرحلة التشرذم ووضع الترتيبات الأمنية التي تساهم في فرض السيادة الوطنية والدفاع عن أبناء شعبنا وتشكيل اللجان الأمنية في المدن والقرى والمخيمات وكل تجمعات شعبنا، ورفض العودة بأي حال من الأحوال لصيغ التنسيق الأمني مع العدو المرفوضة من قبل شعبنا وطنياً وكون هذا الشكل من العلاقة يؤمن شرعية الاحتلال والمستوطنات وهذا ما دلت عليه كافة الشواهد،والإقلاع عن المشاركة في أية دوريات أمنية مشتركة مع العدو واستبدالها بسياسة أمنية وطنية تساهم فيها كافة القوى تؤدي إلى قيام المؤسسة الأمنية الوطنية القادرة على الحد من وقع سياسة الاستخبارات الإسرائيلية وباقي أذرع الاحتلال في الوطن.

وهكذا نرى أن هذه السياسة الأمنية الوطنية تساهم في تحصين وصون منجزات الانتفاضة السياسية وحمايتها وتسهم في تعزيزها وتطويرها وتقود إلى التكامل بين القوى الفاعلة الوطنية والإسلامية وتقلل من الفئوية الفصائلية، وتمنع محاولات حرف الانتفاضة عن مسارها، وتجعلها أسلوباً نضالياً ضد الاحتلال إلى جانب الأشكال النضالية الأخرى التي تسهم في تحقيق السيادة وبناء الدولة وعاصمتها القدس ●●

الجبهة الشعبية تنعي إلى جماهير شعبنا الشهيد المناضل الرائد تيسير محمود أبو ستيته (أبو محمود)



نعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى جماهير شعبنا الفلسطيني والأمة العربية الشهيد المناضل الرائد تيسير محمود أبو ستيته الذي وافته المنية في منزله الواقع في مخيم اليرموك يوم الخميس ٨/٢/٢٠٠١.

هذا وقد شيعت الجبهة الشعبية وجماهيرها وأصدقائها جثمان الشهيد يوم الجمعة ٩ شباط إلى مثواه الأخير في مقبرة الشهداء الجديدة في مخيم اليرموك. وتجدر الإشارة إلى أن الجبهة الشعبية كانت قد أقامت داراً للعزاء في نادي الشهيد غسان كنفاني حيث قبلت التعازي بالشهيد على مدار ثلاثة أيام.

- ولد الشهيد في قرية بيت جرجا في فلسطين (قطاع غزة) عام ١٩٤٧.
- التحق في صفوف الجبهة الشعبية منذ التأسيس عام ١٩٦٧.
- اعتقل الشهيد لمدة ١٣عاماً في سجون الاحتلال الإسرائيلي

الرفيق الشهيد من أسرة فلسطينية مناضلة وكان مثالاً في التضحية والفداء

عاصر النكبة فاعتصر مرارتها واختزنها في داخله حتى يفجرها في يوم لابد وأن يكون، وكان له ذلك حيث التحق متطوعاً في صفوف جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة، ومع هزيمة حزيران ١٩٦٧ وانطلاقة العمل الفدائي المسلح فكان من أوائل الرفاق الذين التحقوا في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عاملاً في قطاعها العسكري. وها هي اللحظة تأتي وها هي مرارة النكبة يتذوقها من جديد فتدفعه للقيام بالعديد من العمليات العسكرية الجريئة والنوعية، عرف القائد جيفارا غزة وعمل معه، غادر القطاع إلى الأردن فعايش كل معاركها في الأغوار وفي الدفاع عن الثورة والشعب وقاد العديد من العمليات العسكرية من الأردن إلى الداخل الفلسطيني وكان مثالاً للمقاتل المضحي والقائد الميداني.

وفي مهمة غاية في الأهمية انطلق على ظهر قارب من لبنان إلى قطاع غزة وفي طريق العودة إلى لبنان ألقي القبض عليه، فطلب من قائد القارب وكان رجلاً مسناً أن لا يعترف بأي شيء، وهنا تحمل الرفيق أبو محمود وحده المسؤولية عندما قال أنا الذي أجبرته وتحت تهديد السلاح بأن يأخذني في القارب فأفرج عن الرفيق المسن وتحمل الشهيد أبو محمود ثلاثة عشر عاماً من الاعتقال كان خلالها مثالاً للمناضل الملتزم وللأسير المحترم وهو من بين الرفاق الذين حولوا السجون إلى مدارس تخرج المناضلين وتصقل تجربتهم وتزيدهم إصراراً على مواصلة النضال.

وعلى إثر ذلك وصلت سيرته إلى كل سجون الداخل الفلسطيني وإلى كل المعتقلين قبل أن يعرفه الكثير منهم.

تيسير أبو ستيته (أبو محمود) هذا الرفيق كان نموذجاً في الانضباط الواعي، وكان نموذجاً للقائد الميداني، وكان مثالاً للعضو الحزبي، كرمته الجبهة وكرمه الحزب بأرفع الأوسمة.

تحلى الرفيق أبو محمود بصفات ثورية ونضالية وإنسانية أكسبته محبة واحترام كل من عرفه وكل من عمل معه.

كان الرفيق تيسير أبو ستيته (أبو محمود) تيسيراً حقيقياً اسم على مسمى، كان مسالماً عندما يتطلب الأمر ذلك، لم يزعج أحداً، كان ضيفاً محبوباً على هذه الدنيا.. وكان أباً رؤوفاً محباً لأولاده وأسرته وكان نعم الجار للجار حيث كان متعاوناً مع جيرانه خدوماً لهم.

هذا العملاق المناضل الثوري الذي اختطفه الموت منا وبعد صراع لم يطل مع المرض والذي كان يسخر منه كما كان لا يعبأ بالموت في أحرج لحظاته رحل الرفيق أبو محمود هادئاً كما هي حياته وصامتاً كما هو طبعه تاركاً لنا ذكرى عطرة وتاريخاً حافلاً بالعطاء - وترك لنا الموت أن نقول كلمة وفاء بحق من كان وفياً لقيمه ومبادئه لمن كان وفياً لحزبه وشعبه وثورته ستذكرك يا أبا محمود حارات غزة وبياراتها وسيذكرك كل الرفاق بكل الخصال الحميدة والوطنية خصال المناضلين الحقيقيين.

ترك الموت لنا أن نقول فيك كلمة وها نحن يا أبا محمود يا شهيدنا الشهيد الفاعلين.

لك الخلود ولك المجد ولكل الشهداء

عن الرفاق.. أبو تحرير

جماهير شعبنا في سورية تواصل فعالياتها دعماً للانتفاضة

واصلت جماهير شعبنا الفلسطيني في سوريا نشاطاتها وفعالياتها في مختلف تجمعاتها في المخيمات الفلسطينية في سورية دعماً لانتفاضة الأقصى المباركة وتنوعت هذه الفعاليات من المسيرات والتظاهرات إلى الاعتصامات والبيانات السياسية وفيما يلي ابرز هذه النشاطات:

اليرموك:

بدعوة من اللجنة الاجتماعية الفلسطينية للمعاقين، اقيم معرض للمعاقين تحت عنوان «القدس في ذاكرة المعاقين» بقاعة الشهيد غسان كنفاني باليرموك. وقد افتتح المعرض الأستاذ مروان السهلي رئيس اللجنة وكان في مقدمة الحضور الرفيق أبو أحمد فؤاد عضو م.س للجبهة والرفيق ايهاب يونس عضو ل.م للجبهة والأخ ابو خالد ممثل حماس في سوريا وحشد غفير من المعاقين والجماهير وقد استمر ثلاثة أيام.

وقد احتوى المعرض أعمالاً انتاجية للمعاقين نحاسيات متنوعة خارطة فلسطين، قبة الصخرة وبعض الأعمال الفنية المختلفة لوحات ميداليات مواد تطريز من التراث الفلسطيني.

خان الشيح:

اقام نادي العودة الثقافي أمسية ثقافية شعرية وحفل فني لفرقة الشهيد محمد الدرة استهلها عريف الحفل حسن فياض بشكر الحاضرين والجبهة على ما قدمته للنادي للتواصل مع الجماهير.

والقى الشاعر سليمان السلمان عدة قصائد وطنية أشاد فيها بالانتفاضة الباسلة ثم قدمت فرقة الشهيد محمد الدرة جملة من الأغاني الوطنية ألهبت مشاعر الحاضرين وشاركت جماهير شعبنا في خان الشيح في مسيرة جماهيرية دعماً للانتفاضة وفي نهايتها ألقى الرفيق أبو هاني كلمة حيا فيها الجماهير وتلاحمها مع الأهل المنتفضين في فلسطين.

حلب:

اقام المركز الثقافي في حلب بالتعاون مع لجنة دعم الانتفاضة مجموعة من الفعاليات الثقافية دعماً لانتفاضة الأقصى والقدس الشريف

ففي اليوم الأول من الأسبوع الثقافي بتاريخ ٢٠٠١/١/٢١ معرضاً لمجموعة من الفنانين التشكيليين في دمشق وضم المعرض مجموعة من اللوحات التي تخص القضية الفلسطينية بالإضافة لبعض الصور الحية عن انتفاضة الأقصى.

وقد قام أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي عبد الغفور صابوني بافتتاح المعرض وبعد الافتتاح قام أمين الفرع والوفد المرافق له بجولة على اللوحات وقد قام الفنان حكم النعيمي بشرح مفصل عن اللوحات المعروضة للضيوف.

وقد حضر المعرض مدير الثقافة في حلب بالإضافة إلى حشد غفير من مدينة حلب ومخيم النيرب وقد استمر عرض المعرض لمدة ثلاثة أيام متواصلة.

وفي تاريخ ١/٢٢ أقام المركز الثقافي في حلب ندوة ثقافية - سياسية للدكتور علي الشعيبي والدكتور ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومسؤول الجبهة في الخارج وقدم الدكتور علي الشعيبي محاضرة ثقافية تتعلق بالوجود الصهيوني في فلسطين وعدم أحقيته مستنداً في ذلك إلى التوراة.

وبعد ذلك تحدث الدكتور ماهر الطاهر عن الانتفاضة الفلسطينية المقدمات - الآفاق - المستقبل وبعد إنتهاء المحاضرة قدم الحضور مجموعة من المداخلات والاستفسارات تم الإجابة عليها وقد حضر الندوة بالإضافة لمدير الثقافة في حلب الدكتور عبد الهادي نصري السيد عبد الغفور صابوني أمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في حلب والسيد صلاح كناج محافظ مدينة حلب بالإضافة إلى حشد غفير من أبناء مدينة حلب ومخيم النيرب.

بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٣ قدم الشاعر الفلسطيني عصام ترشحاني وبمناسبة الانتفاضة أمسية شعرية قدم من خلالها مجموعة من القصائد الشعرية الجميلة والتي أمتعت الحضور وقد حضر الأمسية الشعرية مدير الثقافة في حلب الدكتور عبد الهادي نصري وحشد من مدينة حلب ومخيم النيرب.

وبتاريخ ٢٠٠١/١/٢٤ وفي صالة المركز الثقافي في حلب ألقى الدكتور اسماعيل شعبان محاضرة ثقافية بعنوان الأبعاد الأخلاقية والسياسية والاقتصادية للانتفاضة وتأثيراتها على الكيان الصهيوني وقدم من خلال المحاضرة معلومات إضافية وجديدة عن تأثيرات الانتفاضة وتحديداً الخسائر الاقتصادية التي الحقتها الانتفاضة بهذا الكيان.

وبعد انتهاء المحاضرة قدم عدد من الحضور مجموعة من الأسئلة والمداخلات.

بتاريخ ٢٠٠١/١/٢٥ وفي صالة معاوية في حلب قدمت فرقة بيسان للأغنية الفلسطينية مجموعة من الأغاني الفلسطينية الملتزمة وقد غصت القاعة بالحضور.

وبتاريخ ٢٠٠١/١/٢٩ وتحت عنوان الماسونية الوجه الآخر للصهيونية تحدث الدكتور عماد نعيسي عن هذا الموضوع بشكل واسع وشاركه في هذه المحاضرة الدكتور عبد الهادي نصري مدير الثقافة في حلب وقبل البدء في المحاضرة تم عرض فيلم عن الماسونية.

وفي نهاية المحاضرة قدم العديد من الحضور مجموعة من المداخلات والاستفسارات التي تتعلق بالماسونية وكان الحضور لهذه الندوة متميزاً وكبيراً.

وفي نهاية النشاطات شكر الدكتور عبد الهادي نصري مدير الثقافة في حلب كل من شارك في هذا الأسبوع من محاضرين وحضور وكل من ساهم في إنجاحها سواء من ناحية الحشد أو التنظيم وكان للجبهتين الشعبية والديمقراطية ولجنة دعم الانتفاضة دوراً مميزاً.

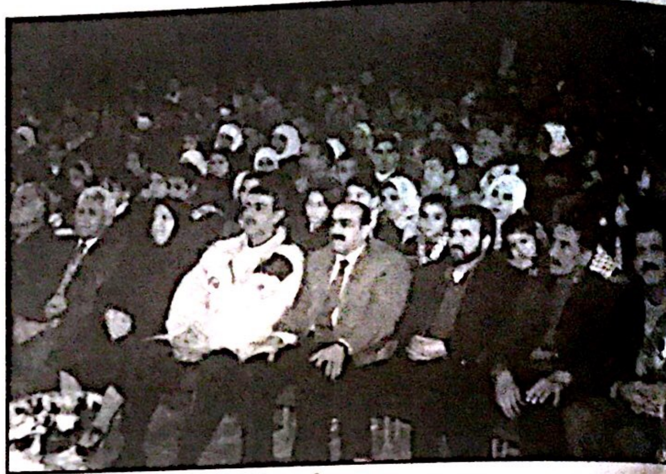
وقد غطت وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة جميع هذه النشاطات بشكل جيد وقد جرى على هامش هذه المحاضرات العديد من المقابلات الصحفية مع المحاضرين.

حمص:

اقامت جمعية الهلال الأحمر السوري فرع حمص حفلاً خاصاً لدعم الانتفاضة تحت رعاية محافظ حمص المهندس حسام الدين الحكيم، وبحضور أمين فرع حمص لحزب البعث الرفيق الدكتور تامر الحجة وأعضاء قيادة فرع حمص وجمهور غفير من المواطنين والفعاليات التجارية والصناعية والزراعية والنقابية.

القى د. خلوصي الأتاسي باسم الهلال الأحمر كلمةً حيا فيها جماهير شعبنا في الأرض المحتلة وأكد وقوف جماهير حمص إلى جانب الكفاح الوطني الفلسطيني ودعمه بالمال وكل الإمكانيات المتاحة.

وبعدها ألقت الشاعرة دعد طويل قنواتي قصيدة شعرية حيت فيها الشهداء والشهيد الطفل محمد الدرة، وقُدمت فقرات فنية لفرقة الأستاذ مرشد عفيف تجاوب معها الجمهور وفي الختام أقيم مزاد على لوحة الفنان رشيد سما وقدم العديد من فعاليات حمص تبرعات لشعبنا.





اللاذقية:

تحت رعاية الرفيق نبيه اسماعيل أمين فرع اللاذقية لحزب البعث أقامت الجبهة الشعبية حفلاً فنياً أحيته فرقة الأجنحة للاغنية الوطنية دعماً للانتفاضة على مسرح المركز الثقافي في اللاذقية حضر الحفل ممثلو أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية وممثلو الفصائل الفلسطينية وجمهور غفير من المواطنين وألقى الرفيق «داوود السمرة» كلمة الجبهة الشعبية حيث حيا الانتفاضة وطالب بنقل ملف القضية الفلسطينية للأمم المتحدة ومؤسساتها. وأكد أن شعبنا لن يقبل التنازل عن حقوقه الوطنية. وبعدها قدمت الفرقة حفلاً فنياً مميزاً دام ساعتين.

درعا:

بتاريخ ٢٠٠١/١/١٥ بدعوة من المركز الثقافي في درعا أُقيمت محاضرة سياسية بعنوان «الانتفاضة آفاقها ومستقبلها» قدم للمحاضرة الأستاذ محمد خير عبد اللطيف الزعبي مدير المركز.

ومن ثم ألقى المحاضرة الرفيق ماهر الطاهر حيث تناول أبرز التطورات على صعيد الانتفاضة وما هو المطلوب من أجل إدامتها. وركز على أهمية الدعم العربي للانتفاضة على كافة الصعد.

- وبتاريخ ٢٠٠١/٢/١٥: بدعوة من المركز الثقافي في ازرع أقيمت محاضرة سياسية للرفيق ماهر الطاهر. قدم للمحاضرة مدير المركز في درعا.

وتناولت هذه الندوة الانتفاضة وآفاقها. ومجيء حكومة شارون إلى السلطة وما يترتب على ذلك من تكاتف عربي لمواجهة الغطرسة العدوانية التي تقوم بها إسرائيل.

ملتقى شعبي لتأييد التمسك بحق العودة في سوريا

بدعوة من لجنة الدفاع عن حق العودة في سوريا، انعقد الملتقى الشعبي لتأكيد التمسك بحق العودة للاجئين الفلسطينيين في قاعة الشهيد خالد نزال بمخيم اليرموك بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠١/١/٢٣م، وذلك لنقاش ورقة تعريف بالملتقى وورقة العمل، وقد حضر هذا الملتقى عدد كبير من المهتمين بموضوع حق العودة من كافة المخيمات والتجمعات الفلسطينية في دمشق والمحافظات السورية.

وقد ناقش الحضور ورقة عمل جاء فيها:

١- إن مسألة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم تشكل جوهر القضية الفلسطينية والصراع العربي الفلسطيني - الإسرائيلي.

٢- لم تنجح هزيمة حزيران وتداعياتها من إضعاف المكانة السياسية لمسألة اللاجئين.

٣- إن محطة كامب ديفيد(٢) وما تلاها من اقتراحات للرئيس الأمريكي بيل كلينتون تمثل تأكيداً صارخاً على إصرار الدوائر الغربية على حل ينتقص من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، من خلال الدعوة إلى مقايضة اجزاء من القدس بحق اللاجئين في العودة وبالقرار (١٩٤).

٤- إن اللاجئين في سوريا جزء لا يتجزأ من ملايين اللاجئين الفلسطينيين ضحايا الجريمة الصهيونية، وحقهم في العودة إلى ديارهم حق ثابت غير قابل للمساومة أو المقايضة.

٥- إن مبادرة لجنة الدفاع عن حق العودة في سوريا في الدعوة لعقد الملتقى الشعبي الأول لتأكيد التمسك بحق العودةتهدف إلى رفع صوت اللاجئين في سوريا جنباً إلى جنب مع إخوانهم في غزة والضفة والأردن ولبنان ومناطق الـ ٤٨ وفي مناطق الشتات كافة. وذلك لبلورة الاقتراحات والخطوات اللازمة ضماناً لصون حق اللاجئين في العودة من دون أي تجاوز أو تعدٍ.

وقد صدر في ختام اللقاء «وثيقة حق العودة» وفيما يلي أبرز ما جاء فيها:

أولاً: إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي أساس القضية الفلسطينية وهي جوهر الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهي سابقة على كل القضايا الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس وقطاع غزة في عدوان ١٩٦٧م.

ثانياً: إن حق العودة والتعويض هو حق مقدس، وراسخ قانونياً وسياسياً، ومكرس في قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار (١٩٤)، وهو حق فردي وجماعي للفلسطينيين لا يمكن التفاوض عليه أو تأجيله أو مقايضته بأية قضية أخرى.

ثالثاً: إن أي اتفاق نهائي لا ينص صراحة على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها في سنوات النكبة والتعويض عن كافة الأضرار الناجمة عن ذلك، وضمان تنفيذه لا يعتبر شرعياً أو ملزماً، ومن حق أبناء الشعب الفلسطيني رفضه ومقاومته ●●

شكر

تتوجه هيئة تحرير «الهدف» بجزيل الشكر للسيدة كالي وأصدقاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في باريس لتبرعهم بمبلغ ٣٠٠ دولار أمريكي دعماً لصمود شعبنا.

شكر

تتقدم إدارة في روضة الشهيدة الشادية أبو غزال والعاملون فيها بجزيل الشكر للسيدة المناضلة أم باسل من الكويت لتبرعها بمبلغ قدره ٤٧٨٥٠ ل.س لصالح الروضة.

بيان صادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في منطقة الشيخ رضوان حول عملية الباص



يا جماهير شعبنا البطل:

في الوقت الذي يتعرض فيه شعبنا لكافة الممارسات القمعية من قبل الاحتلال وقطعان مستوطنيه والتي باتت تطول الانسان والأرض والشجر علاوةً على إمعان هذا العدو النازي بممارسة القتل الاغتيالات بحق أبناء شعبنا.

إننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وللأسف الشديد ضد حرب البيانات والتسابق على تبني العمليات، فالجبهة عبر تاريخها الطويل معروفة بهذا المجال، حيث ترفض هذه الممارسات، فذخرها وباعها في مجال مقاومة الاحتلال طويل ولا تفكر ولن تفكر في تبني عمليات غيرها، لكن الآخرين يريدون أن يحولوها إلى حرب بيانات وتسابق على تبني ما لا يخصهم، ولذلك فإننا نوضح ما يلي:

١- إن منفذ عملية الباص البطولية الرفيق خليل أبو علبة «علاء» هو عضو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد إنتمى إلى صفوف الجبهة الشعبية منذ عام ١٩٨٧ ولدينا الوثائق الرسمية التي توضح هذا الأمر وكل من يعرف الرفيق البطل يعرف حقيقة انتمائه.

٢- إن الرفيق خليل وبدافع انتماءه الوطني ومشاعر السخط الذي ولدها لديه بشاعة الاحتلال قام بمبادرته الذاتية بتنفيذ هذا الهجوم المبارك على جنود الاحتلال وهو مثل الآلاف غيره من أبناء شعبنا الذين يقدمون أرواحهم رخيصة في سبيل الوطن.

٣- إن كون الرفيق خليل «علاء» قد قام بهذا العمل البطولي بمبادرته الفردية لا ينفي ولا يلغي واجبنا الأخلاقي تجاهه باعتباره رفيقاً عزيزاً من أعضاء الجبهة، مما يدفعنا ويلزمنا بتحمل مسؤولياتنا تجاهه وتجاه أسرته، وفي نفس الوقت فإن هذا لا يبيح للآخرين التسابق على تبني هذا المناضل فهويته معروفة.

٤- إننا نرفض وندين كافة المهاترات والممارسات التي حدثت من البعض سواء بإنزال بيانات تبني أو شطب شعارات الجبهة، أو إصدار فرمانات من بعض أئمة المساجد، ونطالب الجميع بالكف عن هذه الأساليب التي تسيء لنضال شعبنا ولهذا العمل الوطني المجيد، والحري بنا جميعاً أن نحذو حذو رفيقنا خليل «علاء» وكافة أبطال الانتفاضة وعدم الانشغال بقضايا هامشية لا تنم إلا عن افلاس كفاحي لا أكثر، وبالنهاية فإننا نتوجه بالتحية كل التحية لرفيقنا البطل خليل أبو علبة «علاء» وإلى كل المناضلين الذين يتصدون للاحتلال ولكل سياساته وتعدياته على شعبنا وأرضنا وحقوقنا الوطنية، كما ونوجه التحية لكل الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال البغيضة ونعاهدهم على مواصلة درب النضال حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
منطقة الشيخ رضوان
٢٠٠١/٢/١٧

بيان عسكري صادر عن كتائب الشهيد جيفارا غزة

تتواصل وعلى مدار الساعة ممارسات العدو الصهيوني العنصرية القمعية ضد شعبنا الأعزل وأرضنا وكل ما تطاله أيديهم القذرة ضاربين بعرض الحائط الرأي العام الدولي والإقليمي وكافة الأعراف والمواثيق الدولية مستعملين أسلحتهم على اختلاف أنواعها بما فيها المحرمة دولياً، إننا في كتائب الشهيد جيفارا غزة ورداً على هذا العدوان ومسلسل الاغتيالات ضد كوادر ومناضلي شعبنا ووفاءً لدماء شهدائنا وجرحانا وإسناداً لانتفاضة شعبنا المتواصلة ورداً على تهديدات شارون وباراك وأركان حكوماتهما، تعلن مجموعة الشهيد وديع حداد مسؤوليتها عن قصف مستوطنة كفار دروم بالقرب من دير البلح بمدافع الهاون وذلك في الساعة السادسة والنصف من بعد ظهر يوم الخميس الموافق ٢٠٠١/٢/١٥ وعن قصف كل من مستوطنة نتساريم وكفار دروم- غزة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠١/١/٣٠ الساعة السابعة وخمس وأربعين دقيقة مساءً بقذائف الهاون.

إننا في كتائب الشهيد جيفارا غزة التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومعنا كل أبناء شعبنا الأبطال إذ نحذر مخابرات وأجهزة العدو الأمنية من تصفية الرفيق علاء أبو علبة منفذ عملية الباص البطولية ونعاهد شعبنا وكل قواه الوطنية والإسلامية على مواصلة المقاومة المسلحة وابتداع الأساليب النضالية لضرب جنود الاحتلال وقطعان مستوطنيه ونعلمهم بأن الأحزمة الأمنية التي تحيط بمستوطناتهم لن توفر الأمن والأمان لجنودهم ومستوطنيهم وسنحيل حبات رمال غزة إلى ناراً تحترق فوق أقدامهم كما قال رفيقنا القائد جيفارا غزة وسنواصل المقاومة حتى تحرير أرضنا وشعبنا وطرد الاحتلال وقطعان مستوطنيه وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية.

وإننا حتماً لمنتصرون

فلسطين كتائب الشهيد جيفارا غزة
٢٠٠/٢/١٥

انعقاد مؤتمر إعلان مؤسسة القدس في العاصمة اللبنانية

انعقد في مدينة بيروت أيام الأحد - الاثنين - الثلاثاء الموافق ٢٨-٢٩-٣٠ يناير ٢٠٠١ مؤتمر دعم القدس الذي انبثق عنه تشكيل مؤسسة القدس.

وقد شارك في أعمال المؤتمر أكثر من ٣٥٠ شخصية من مختلف أقطار الوطن العربي وبعض الدول الإسلامية حيث تم افتتاح المؤتمر في قاعة «الأونسكو» وسط حشد كبير من الشخصيات والفصائل والأحزاب والهيئات الرسمية والشعبية وألقيت كلمات لدولة الرئيس رفيق الحريري ألقاها نيابة عنه الوزير بيار حلو وكلمة اللجنة التحضيرية للدكتور موسى أبو مرزوق وكلمة حركة المقاومة الإسلامية حماس ألقاها الأخ خالد مشعل رئيس المكتب السياسي للحركة وكلمة للرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي وكلمة الشيخ فيصل مولوي من الجماعة الإسلامية وكلمة الشيخ عبد الله حسين الأحمر رئيس مجلس الشورى اليمني وكلمة السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله وكلمة الشيخ يوسف القرضاوي من مصر. وكلمة المؤتمر القومي الإسلامي ألقاها السيد مسعود الشابي من تونس وكلمة معالي الوزير ميشيل إده وكلمة السيد علي أكبر محتشمي نائب في البرلمان الإيراني وأمين عام المؤتمر الإسلامي لدعم الانتفاضة. ثم ناقش المؤتمر على مدى يومين في قاعة «الكارلتون» تقريراً عن واقع القدس قدمه الدكتور أحمد صدقي الدجاني.

كما ألقيت في المؤتمر عشرات الكلمات التي عبّرت عن موقف الهيئات والشخصيات المدعوة للمؤتمر وموقفها من قضية القدس وتأكيد دعمها للانتفاضة الشعبية في فلسطين وبعدها نوقش البيان الختامي ثم جرى الإعلان عن تشكيل مجلس امناء لمؤسسة القدس.

هذا وقد ألقى الرفيق الدكتور ماهر الطاهر عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤول قيادة الجبهة خارج الوطن المحتل كلمة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر قدم خلالها بعض المقترحات للقيام بحملة إعلامية عالمية لكسب الرأي العام الدولي لمساندة قضية القدس وتدعيم صمود الأهل في القدس من خلال تقديم دعم ملموس لمواجهة مخططات تهويد القدس كما اقترح في كلمته عقد مؤتمر لموضوع حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم عام ١٩٤٨ باعتبار أن حق العودة يشكل جوهر وأساس قضية فلسطين.

وقدشارك في أعمال المؤتمر الرفيق حسين أبو النمل ومروان عبد العال عضوي المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

جماهير شعبنا تواصل فعالياتها دعماً لانتفاضة الأقصى

واصلت جالياتنا الفلسطينية والعربية في العديد من المدن العالمية تضامنها ودعمها لانتفاضة شعبنا البطلة وفيما يلي أبرز هذه النشاطات التي أبلغ عنها مراسلونا في لبنان العراق والولايات المتحدة وألمانيا:

لبنان

بدعوة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عقد في مخيمي البارد والبداوي لقاءين شعبيين من أجل حق العودة حضرها جمهور غفير من المواطنين وفعاليات وطنية وممثلو الفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية والمؤسسات الأهلية ورياض الأطفال والأندية الرياضية واتحاد الموظفين/ الأنروا.

وألقيت في اللقاءين كلمات للجان التنسيق والروابط المهنية للأستاذ خالد غنيم أكد فيها على رفض التوطين وحق شعبنا في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وحقنا في العودة وكلمة المؤسسات التربوية ألقتها الأنسة مهى منصور وأكدت على أن حق العودة قضية أساسية لأبناء شعبنا في المخيمات.

وكلمة اللجنة الرياضية ألقاها المهندس حاتم غنيم أكد على ضرورة عدم السماح بهدر تضحيات شعبنا من أجل اتفاقيات لن تعيد شعبنا إلى أرضه.

وكلمة الجبهة الديمقراطية ألقاها الرفيق أركان بدر الذي أكد ودعا إلى ضرورة تمسك السلطة بالقرار ١٩٤ وكلمة الجبهة الشعبية القيادة العامة وألقاها الرفيق غسان شمس الذي دعا للتمسك بحقنا التاريخي في العودة إلى أرض الوطن وكلمة اللجان الشعبية في البارد ألقاها الرفيق أبو مروان عكر ودعا إلى حقنا بالعودة مهما طال الزمن.

وأرسل النائب عبد الرحمن عبد الرحمن برقية تحدث فيها عن حق العودة للاجئين إلى وطنهم ورفض التوطين وضرورة إعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية والإنسانية وتحسين ظروف معيشتهم في لبنان وأكد أن اللاجئين في لبنان ضيوف لحين عودتهم إلى وطنهم. وحيا الانتفاضة والشعب الفلسطيني المقاتل حتى تحرير الأرض وبناء الدولة المستقلة.

وفي الختام ألقى الرفيق سمير جابر عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية كلمةً قال فيها:

باسم فلسطين وقوافل شهدائها الأبرار نلتقي اليوم لنوقع ميثاق شرف يرفض التوطين والتهجير والذي يؤكد أن لا بديل عن فلسطين وهذا الميثاق وقعه أهلنا في كافة أماكن تواجدهم وأكد أن دماء شهدائنا لن تذهب هدراً وقرارنا صريح.

نعم لدولة فلسطين كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ وإطلاق سراح كل الأسرى الفلسطينيين والعرب.

وأكد أن أي حوار يخرج عن هذه الثوابت يكون منقوصاً ولا يمثل شعبنا ولا مصالحه ودعا إلى إعادة بناء م.ت.ف على أسس ديمقراطية ومحاربة الفساد والفاسدين وصياغة برنامج يحقق أهداف شعبنا وتشكيل قيادة طوارئ من كل الفصائل والشخصيات الفلسطينية لقيادة العمل الانتفاضي الشعبي والتصدي لسياسة القتل والتهديد الإسرائيلية. وعكس الوحدة الميدانية في الداخل على كل مناحي عملنا في الخارج وإعادة البعد القومي لقضيتنا وتحميل أمتنا المسؤولية إلى جانبنا. وطالب بضرورة وجود مرجعية تعنى بمناقشة تحسين الظروف الحياتية والإنسانية لشعبنا في لبنان وتناقش كامل حقوقه مع السلطة اللبنانية وإقامة علاقة صريحة بين الطرفين لمنع التجاوزات. وفي اللقاء الشعبي الثاني في البداوي تحدث الأخوة والرفاق د. صلاح الدين هواري عضو المجلس الوطني والحاج أبو خالد عن اللجان الشعبية وكلمة اللجان الأهلية الفلسطينية ألقاها الأستاذ أحمد شعبان.، وكلمة الجبهة الشعبية القيادة العامة وأكدت الكلمات على نفس المسائل التي جرى الحديث عنها في لقاء البارد.

وقد أقام إتحاد عمال فلسطين في منطقة الشمال بتوزيع بيان صحفي أكد فيه على حق العودة ورفض التوطين مؤكداً على حق شعبنا المقدس والراسخ في مواصلة النضال حتى تحقيق أهدافه الوطنية والمتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحق العودة.

العراق:

أقام مركز الدراسات الفلسطينية - كلية العلوم جامعة بغداد مؤتمره الأول تحت شعار (الجهاد طريقنا الوحيد لتحرير فلسطين) يومي ٩-١٠/ كانون الثاني/ ٢٠٠١ حضر حفل الافتتاح والجلسة الأولى السيد طه ياسين رمضان نائب رئيس الجمهورية العراقية والرفيق عبد الغني عبد الصبور عضو قيادة الحزب في القطر العراقي والدكتور- فهد سالم الشكرة وزير التعليم العالي. وقد تضمنت أعمال المؤتمر تقديم ٣٢ بحثاً توزعت على ٨ جلسات وفي الجلسة الأولى تحدث الأخ رمضان نائب رئيس الجمهورية حيث أكد مجدداً موقف العراق المبدئي من قضية فلسطين وقال إن الطريق الوحيد لتحرير فلسطين هو الجهاد والقوة لأنها اغتصبت بالقوة ولا تسترد إلا بالقوة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الرفيق عز الدين محمد ممثل الجبهة في العراق قد شارك في هذا المؤتمر ببحث تحت عنوان انتفاضة الأقصى - المقدمات والأسباب) وتراس الجلسة الدكتور عبد الرزاق الهاشمي.

الولايات المتحدة:

وزعت لجان فلسطين الديمقراطية سلسلة من البيانات باللغتين العربية والانجليزية أكدت فيها على حق شعبنا في العودة والحرية والاستقلال للضغط على الموقف الأمريكي المعادي لحقوق شعبنا. وقد شاركت لجان فلسطين الديمقراطية بدور أساسي إلى جانب تحالف المؤسسات العربية والإسلامية بسلسلة مظاهرات كان آخرها مظاهرة يوم ٢٠٠١/٢/١ في مدينة شيكاغو شارك فيها ٣٥٠٠ شخص للتنديد بباراك. وقد استضافت اللجان عدداً من الشخصيات الفلسطينية في مراكزها وعقدت ندوة سياسية للدكتور صالح عبد الجواد صالح وأخرى للدكتور عادل سمارة وتعقيباً على انتخاب شارون أكد حاتم أبو دية عضو لجان فلسطين الديمقراطية في مقابلة تلفزيونية مع «نورث ويست كيبل» أن انتخاب شارون يؤكد نزوع الشارع الإسرائيلي نحو اليمين الفاشي رغم الفارق البسيط بين شارون وباراك.

وقال: «إن المئات من الضحايا والآلاف من الجرحى والمصابين ما هو إلا دليلاً على نازية باراك وعدم رغبته في السلام» لذلك فإن شعبنا بحاجة ماسة إلى حماية دولية وبات الآن بمجيء شارون أكثر إلحاحاً فهو صاحب سجل حافل في ارتكاب المجازر.

وأدان الصحافة الأمريكية المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني والتي لا تعكس موقف المواطن الأمريكي العادي الرافض لقتل الأطفال الفلسطينيين.

هذا وقد شارك أبو دية في العديد من المؤتمرات الصحافية والإعلامية وتسلم شهادة تقدير من منظمات حقوقية لدوره في النشاطات المعادية للحروب وانتهاك حقوق الإنسان.

ألمانيا:

احتجاجاً على رسالة الاعتذار التي بعث بها رئيس الجالية الفلسطينية في ألمانيا إلى رئيس الجالية اليهودية في ألمانيا قام الأخ الدكتور رمزي أبو عياش رئيس اتحاد أطباء وصيادلة فلسطين في ألمانيا بتقديم استقالته وذكر في بيان استقالته «التساؤل عن سبب الرسالة علماً أن شعبنا وجالياتنا هم الأحق بسماع اعتذار من الجالية اليهودية على أعمال اليهود العدوانية ضد شعبنا في الداخل اغتيال أكثر من ٤٠٠ شهيد وآلاف الجرحى وهدم البيوت ومصادرة الأراضي. وبالرغم من رسالتي إلى الهيئة الإدارية للاتحاد والأطباء والصيادلة لم أتلق أية إدانة لهذا السلوك المشين ولذلك أستقيل من منصبي احتجاجاً على هذا السلوك ●●

مهرجان سياسي في «مونتاتير» الفرنسية دعماً لحق العودة الفلسطيني



تحت شعار «٥٢ عاماً من الإذلال للشعب الفلسطيني ـ كفى ـ من أجل العدل والسلام. على أوروبا أن تتدخل لتطبيق قرارات الأمم المتحدة».

احتضنت مدينة مونتاتير الفرنسية يوم ٢٧/١/٢٠٠١ مهرجاناً سياسياً حاشداً نظمه اتحاد تعزيز التوأمة الفرنسية ـ الفلسطينية «ATPF» دعماً لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم التي هجروا منها عام ١٩٤٨ وفقاً لمنطوق قرار الأمم المتحدة ١٩٤ لعام ١٩٤٨، وحضر المهرجان مندوبون عن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في كل من الأردن وسوريا ولبنان والضفة الفلسطينية وقطاع غزة. ومن الطرف الفرنسي حضر العديد من البلديات المتوأمة مع المخيمات الفلسطينية وممثلو بعض الهيئات والمؤسسات المدنية الفرنسية إضافة إلى ممثلي بعض البلديات في الدول الأوروبية وشارك كذلك أعضاء في البرلمان البلجيكي وجمع غفير من أبناء الجالية العربية المتواجدة في فرنسا معبرّون عن تأييدهم ومساندتهم للانتفاضة الفلسطينية في وجه الإرهاب الإسرائيلي.

وقد تحدث السيد فرناندويل رئيس اتحاد التوأمة الفلسطينية ـ الفرنسية رئيس بلدية مونتاتير في المهرجان عن سعادته بعقد هذا اللقاء الذي يتوج مسيرة طويلة من العمل الشاق لدعم ومساندة نضال الشعب الفلسطيني. وما خطوة جمع كل ممثلي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها في هذا اللقاء إلا عنواناً جديداً نضيفه إلى كل عناوين النضال السابقة. وطالب جميع الدول الأوروبية والبلديات فيها أن تحذو حذو بعض المدن الفرنسية في التوأمة مع المخيمات الفلسطينية لأن ذلك الطريق هو أحد عناوين دعم حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وشجب بشدة استمرار المعاناة الفلسطينية منذ ٥٢ عاماً حتى الآن وتساءل لماذا يحق لليهودي أن يعود إلى فلسطين ولا يحق للفلسطيني أن يعود إليها. وختم كلمته بالقول أن لا سلام في المنطقة بدون عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم ووطنهم.

ثم ألقى السيد أحمد محيسن كلمة في المهرجان شكر فيها الطرف الفرنسي وبلدية مونتاتير والجمهور الفرنسي والعربي في فرنسا الذي ساهم في إنجاح هذه الفعالية الهامة وعبر عن سعادته لمشاركة ممثلي كل المخيمات الفلسطينية في فلسطين وبلدان الشتات، وحول عنوان التوأمة قال إنها في الأساس من أجل دعم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والمسألة تتعدى تقديم المساعدات وتتعدى كذلك مسألة إظهار الجانب الأخلاقي في مأساة الشعب الفلسطيني لتطال السعي الأكيد والجاد لتجسيد حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والتمتع بها على الأرض.

ثم ألقيت كلمة اللاجئين الفلسطينيين ألقتها الأخت ألفت من لبنان قالت فيها بعد تقديم الشكر للجهات الفرنسية التي نظمت هذه الفعالية، إن قضية اللاجئين الفلسطينيين تشكل الحلقة المركزية في نضال الشعب الفلسطيني، فهي القضية الأخطر والأصعب والأكثر تعقيداً، وذكرت الوسائل والأساليب الإجرامية التي نفذتها العصابات الصهيونية بمساعدة قوات الانتداب البريطاني والتي أدت إلى تدمير (٤٧٠) قرية فلسطينية و(٢١) مدينة وتهجير أكثر من (٧٠٠) ألف فلسطيني وقد أصبحوا حتى هذا التاريخ (٥) مليون لاجئ فلسطيني يشكلون ثلثي الشعب الفلسطيني.

لقد مضى على تشريد الشعب الفلسطيني (٥٣) عاماً تعرضوا خلالها لشتى أنواع القهر والعذاب إلا أن ذلك الحرمان والظلم لم يزدهم إلا إصراراً على العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.

لقد أصدرت الأمم المتحدة قرارها رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١١ وأكدته الأمم المتحدة بعد ذلك (١١٠)/ مرات بل لقد كان هذا القرار بالذات شرطاً منشئاً لدولة إسرائيل وارتهنت عضويتها في الأمم المتحدة بالتعهد بتنفيذ هذا القرار جنباً إلى جنب مع القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين.

وفي ختام الكلمة ناشدت الأصدقاء الفرنسيين بالقول أن حق العودة بالنسبة للفلسطينيين هو بالضبط حق الحياة إنه حق تقرير المصير وحق الاستقلال وحق الدولة والسيادة أسوة بباقي شعوب العالم ونحن نتساءل، لماذا يسقط نظام الآبارتيد والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا وروديسيا سابقاً ويظل يمارس بأبشع صوره ضد الشعب الفلسطيني.

لماذا ينتهي الاحتلال وتنتشر أشكاله في كل بقاع الأرض وآخرها تيمور الشرقية ولا يزال الاحتلال العسكري البغيض يزرع العنف والظلم في فلسطين.

إن اللاجئين الفلسطينيين يتمسكون بحق العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي هجروا منها والتعويض عليهم، ويرفضون كل الدعوات المشبوهة الداعية للتوطين في أماكن تواجدهم أو التهجير لبلد ثالث.

وبعد انتهاء المهرجان نظمت العديد من البلديات لقاءات مع وفود اللاجئين الفلسطينيين وتبادلت مع المجالس البلدية فيها الحوارات والآراء حول عنوان التوأمة مع المخيمات الفلسطينية إضافة إلى الانتفاضة الفلسطينية التي تشهدها الأراضي المحتلة وعمليات القمع والإرهاب والتدمير التي تتعرض لها مصالح الشعب الفلسطيني على أيدي قوات الاحتلال.

وقد أبدت العديد من البلديات استعدادها الأكيد على دعم مسألة التوأمة مع المخيمات الفلسطينية كإحدى الوسائل المتاحة لدعم حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وفي نفس الوقت فإن هذه الفعالية مرتبطة بشكل ما بالنضال الاجتماعي والمطلبي الذي تخوضه القوى اليسارية الفرنسية لتأكيد هويتها الاجتماعية، ووقوفها في وجه قوى الاستغلال والاضطهاد سواء داخل الأراضي الفرنسية أو خارجها ●●

مؤسسة أُسر الشهداء

الطموح.. والإمكانيات

بثينة حمدان

منذ أن اغتصب الصهاينة فلسطين، كان هدفهم الوحيد الذي يسعون إليه جاهدين، هو إبادة الشعب العربي الفلسطيني وقهره، إضافة إلى تهجيره ومصادرة أرزاقه، وذلك بهدف أن لا تقم قائمة لهذا الشعب وللحؤول دون قدرته على النضال من أجل التحرير.

لكن شعبنا وعلى مدى اثنان وخمسون عاماً أثبت انه شعب حي، فمن يستشهد يترك وراءه ولداً يحمل السلاح ويترك زوجة ترضع الأطفال غريزة الإصرار على مواصلة النضال من أجل استعادة الحق السليب، ومن يصاب في أرض المعركة وتؤدي إصابته إلى إعاقة تصبح إعاقته وساماً يحارب الآخرون من أجل شرف التزين بها، وأبلغ دليل على ذلك ما نراه اليوم على شاشات التلفزة من بسالة أبنائنا ومواجهتهم رصاص العدو ومعداته الثقيلة وصواريخه بصدور عارية وبحجر، غير آبهين بالموت والجراح التي تتعمد إسرائيل أن تجعلها عميقة لشل مقدرات الشباب الفلسطيني وإنشاء جيل من المعاقين يرزحون تحت ثقل العجز والعوز وغير قادرين على محاربتها.

ومنذ انطلاقة الثورة الفلسطينية كان التفكير في من يتركهم الشهداء خلفهم من أيتام وأرامل شغلها الشاغل، لذلك تم إنشاء مؤسسة لرعاية هذه الأسر وهي مؤسسة رعاية أسر الشهداء، هذه المؤسسة هي إحدى أهم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وهي التي واكبت النضال الوطني منذ انطلاقة الرصاصة الأولى في ثورته المعاصرة، ونمت هذه المؤسسة وكبرت مع نمو وتصاعد وتيرة النضال الوطني الفلسطيني، وامتدت على مساحة التواجد الفلسطيني في الوطن والشتات، لتتحمل عبء المسؤولية الإنسانية تجاه المناضلين الذين قدموا الدماء في سبيل تحرير وطنهم، وكان شعارها الناظم هو تكريم الشهداء على أنه واجب وطني نبيل، وهذا لا يتم فقط بحفظ أسماء الشهداء في سجلات الخالدين، أو بوضع الأوسمة على صدور الجرحى والمناضلين ـ بقدر أن التكريم الحقيقي يكون في حفظ وتأمين الحياة الكريمة لعائلات المناضلين سواء الشهداء منهم أو الجرحى والمفقودين.

وهذه المؤسسة تحملت مسؤولياتهاتجاه شهداء جميع الفصائل دون استثناء أو تمييز، وسارت باتجاه توفير الحياة الكريمة للمناضلين وأسرهم في الظروف التي يفقدون فيها القدرة على العمل نتيجة الاستشهاد أو الفقر والإصابة وكذلك الأسر والاعتقال، إضافة إلى رعاية الأسر من أصل غير فلسطيني في حال فقدانها المعيل لقاء نضاله إلى جانب الثورة الفلسطينية.

ومنذ أن بدأت نشاطها، سعت جاهدة لتوفير الرعاية الاجتماعية للأسر التي سُدت في وجهها سبل العيش في حدود إمكاناتها وكذلك سعت لتطوير العمل الاجتماعي بين أفراد الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، حيث أخذ ذلك حيزاً كبيراً في جدول أولوياتها والمهمات التي تؤديها، والمؤسسة هي جزء من وزارة الشؤون الاجتماعية في السلطة حيث يتواجد المركز الرئيسي لها في غزة، ولها فروع عديدة في أماكن التواجد الفلسطيني، حيث الأسر التي تستفيد من خدماتها الاجتماعية والمالية في كل من الأردن، سوريا، لبنان، العراق، مصر، الكويت، إضافة إلى المركز الرئيسي في الوطن بفروعه في كافة المحافظات.

اما بالنسبة للمهام الملقاة على عاتق المؤسسة بالإضافة للجانب الاجتماعي والمالي، فهناك الخدمات الصحية، أما ما يتعلق بهذه المهام/ ففي الجانب الاجتماعي فإن المؤسسة وفي كل فرع من فروعها هناك لجان اجتماعية تقوم بزيارات دورية ومنتظمة لأسر الشهداء، وترفع تقاريرها بخصوص المستفيدين والأوضاع الاجتماعية لهم وأحوالهم المعيشية وتضمن توصياتها ماتراه وتلمسه من ظروف معيشية صعبة وحالات شح عند هذه الأسر.

وفي الجانب الصحي: تقوم المؤسسة بتوفير نوع من الرعاية الصحية في حدود امكانياتها للمستفيدين، ومن أهم المهام وأصعبها تلك التي تتعلق بالجانب المالي والتي تكون مرهونة عادة بالظروف التي تمر بها ثورتنا الفلسطينية، رغم أن المؤسسة تسعى دائماً لتأمين المال اللازم لصرف مخصصات أسر الشهداء، وهي ليست مخصصات بالمعنى الحرفي للكلمة، بقدر ما هي مساعدة مالية تنم عن تقدير المؤسسة والثورة لتضحيات الشهداء والجرحى، وهي لفته شكر وعرفان للأسر التي ضمنت بفلذات أكبادها في سبيل الوطن، والقائمون على تأمين هذه المخصصات يعلمون تماماً بأن هذه المخصصات لا تكفي لسد احتياجات الأسر بشكل كامل ـ ولكنها تكون قد أوفت بالحد الأدنى المطلوب ومن هذا المنطلق فإن المؤسسة ملزمة بصرف هذه الإعانات بشكل دوري وشهرياً لكل من الحالات التي تحددها اللوائح وهي مخصصات لأرامل الشهداء وأبنائهم، وتساهم قدر الإمكان ووفق امكانياتها بمساعدة أبناء الشهداء الذين يكملون تعليمهم الجامعي في مناطق بعيدة عن أماكن سكن ذويهم، وذلك ضمن سياسة المؤسسة في تشجيع هؤلاء على إكمال دراستهم.

كما يستفيد من خدمات المؤسسة عائلات الأسرى والمعتقلين، إضافة إلى إعانات تصرف للأسرى والمعتقلين أنفسهم حيث تقوم المؤسسة بإيصال هذه الإعانة بالطريقة التي تراها ملائمة، ولدى خروج الأسير يُصرف له مبلغاً من المال يساعده على بدء حياته من جديد، وبشكل يضمن له كرامته دون أن يحتاج لمد يده للآخرين، وذلك تعويضاً له عن السنين التي ذهبت من شبابه في سجون الاحتلال. كما تقوم المؤسسة بتأمين النفقة الشخصية للمعتقل والأسير لاحتياجاته الشخصية داخل المعتقل.

وكذلك الأمر للجرحى، فلهم مخصصات شهرية، تعينهم على تجاوز مصاعب إعاقتهم، وتنتشلهم من دوامة العجز والعوز وتؤمن المؤسسة كافة المستلزمات الخاصة بالمعاق من الكرسي المتحرك وحتى الأطراف الصناعية لمن يحتاجها، إضافة إلى الأدوية الدائمة لهم وحاجات أخرى تتعلق بالإصابة، كما أن المؤسسة تقوم بصرف مخصصات شهرية لذوي المفقودين أثناء الحرب، إضافة إلى إعانات شهرية للمتضررين الذين أصيبوا بعجز كلي أو دائم نتيجة لطبيعة عملهم في الثورة، وكذلك تقوم بصرف مخصصات للمتقاعدين ممن كانوايعملون في مكاتب الثورة.

وكانت الثورة الفلسطينية المعاصرة قد أخذت بعين الاعتبار المجاهدين القدامى في ثورة ١٩٣٦، حيث خصصت لهم مخصصات شهرية تقوم المؤسسة بدفعها لهم بانتظام وذلك لتكون منظمة التحرير مسؤولة مسؤولية كامله عن أبناء شعبها وعن نضالاته على امتداد الحقبه الزمنية الممتدة منذ بداية الهجمة الصهيونية على وطننا الغالي.

كما وجدت المؤسسة نفسها مسؤولة عن توفير مخصصات للمبعدين عن الوطن من قبل العدو.

وفي الجانب الاخر نجد أن المؤسسة، ونتيجة لرؤية عامة وشاملة من منظمة التحرير، قد التزمت حيال الأفراد الذين لم يعملوا بالثورة وذلك من خلال تقديم مساعدات لتلك الأسر التي لحقتها أضرار سياسة الهدم والتجريف التي يقوم بها العدو، ونتيجة القصف العشوائي الذي يطاول كافة القطاعات الشعبية وبدون تفرقة من العدو الصهيوني. حيث تقوم المؤسسة بالتعويض لهؤلاء عن الأضرار التي لحقت بها.

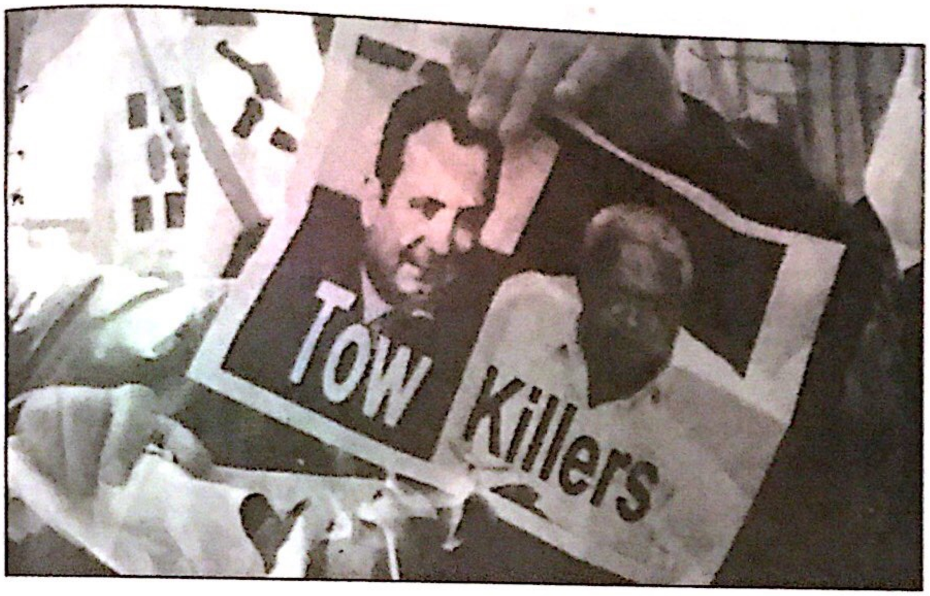
وهناك أيضاً الحالات الإنسانية التي تقوم بها المؤسسة وحفاظاً منها على تماسك الأسرة الفلسطينية ولحمايتها من الضياع بصرف مخصصات شهرية لها، وهذه الأسر تكون قد فقدت معيلها في ظروف ما ليس لها علاقة بكفاح ونضال الثورة الفلسطينية. وتبقى المؤسسة ملتزمة بهذه الأسر لحين بلوغ أبناءها السن الذي يستطيعون فيه الاعتماد على الذات واعالة أسرهم.

مما تقدم نجد أن المؤسسة ملزمة بقطاعات واسعة جداً من شعبنا الفلسطيني. وهي بهذا تقوم بتأمين الحد الأدنى لمئات الآلاف من أبناء شعبنا ومن العرب والأجانب الذين التحقوا وعملوا بالثورة الفلسطينية، ومن هنا يمكن أن نرى حجم المسؤولية الملقاة على عاتق هذه المؤسسة، ومع تزايد أعداد الشهداء والجرحى في جميع مراحل النضال الوطني لشعبنا، وتحديداً في المرحلة الحالية التي فاق عدد الشهداء فيها والجرحى أعدادهم في أعوام سابقة تقف المؤسسة لتحمل أعباءها ومسؤولياتها، على الرغم من الضائقة المالية والمعاناة المادية، التي تتجلى واضحة في الأزمات وتسعى بجد لتأمين المخصصات التي تعتاش منها الأسر وتعتمد عليها بشكل أساسي، وفي نفس الوقت فإن المؤسسة تقوم بكل هذه الأمور في صمت وصبر وقوة إرادة لسد الاحتياجات للمستفيدين من هذه الخدمات دون اشعارهم بأن ما يتلقونه منها مهدد في أي وقت بالتوقف. ومع مرور الزمن وباتساع دائرة النضال والفعل الوطني، الذي سيؤدي حكماً إلى اتساع وازدياد السياسة الهمجية للعدو فإن المؤسسة كجهاز مختص يقوم على أداء الخدمة المنوطة به وستبقى وفية بكل التزاماتها من الكفالة الاجتماعية للمناضلين وأسرهم وهي بذلك تهدف إلى الحفاظ على البنية الاجتماعية لشعبنا موحدة وسليمة ●●

حول منهج القراءة لـ «الانتخابات الإسرائيلية»

د.حسين أبو النمل

شهدت اسرائيل خلال العام 2001 انتخابات لرئاسة الوزارة لعلها الأكثر إثارة، وخصوصاً لناحية التفاوت الظاهري غير المسبوق بين المرشحين. لقد كانت نسبة الأصوات بين الفاشل والرابح بواقع: 100: 167 درجة مئوية لصالح شارون الفائز مقابل: 100: 128 درجة مئوية لصالح باراك الفائز في انتخابات 1999 و100: 102 درجة مئوية لصالح نتنياهو الفائز في انتخابات 1996.



وإذا كانت انتخابات 2001 الأكثر إثارة ونتائج محسومة سلفاً وفجوة غير مسبوقة، فإنها الانتخابات الأكثر قابلية للقراءات الخاطئة، التي لا نجازف لو قلنا أنها كانت سمة عامة طبعت معظم القراءات السائدة، التي هي في معظمها، قراءات صحفية مرجعيتها النص الصحفي الاسرائيلي الجاري الذي طبع على نار الانتخابات بالغة الحرارة.

لعل شبه تطابق استطلاعات الرأي مع النتائج التي أكدت الفجوة التي سبق ان تحدثت عنها الاستطلاعات، فضلاً عن أسباب أخرى، كانت السبب وراء رواج كثيف لمنطق رأى بما حدث انقلاباً، لعله كان التعبير - المشترك بين التوصيفات المختلفة لنتائج الانتخابات الاسرائيلية على اختلاف مصادرها ومنابعها. لم يقتصر التوصيف الانقلابي على الانتخابات وفوز مرشح وفشل آخر، بل اتسع لمختلف مجالات الحياة في إسرائيل حيث كان علينا أن نكون، «وعلى افتراض صحة ما تقدم» أمام انقلاب سياسي وانقلاب فكري وانقلاب اجتماعي. الخ من التعابير الانقلابية!

على الجانب الآخر، وفي القراءة العربية والفلسطينية تحديداً للانتخابات الاسرائيلية وجد منطق كان من رأى أن شيئاً جديداً ونوعياً يستحق الذكر لم يحدث، فـ «كلهم» - يهود صهاينة و«جنرال عنصري قاتل حل محل جنرال عنصري قاتل آخر» و«شارون باراك وجهان لعملة واحدة».الخ. كان في ساحة التناول حيز لا بأس به لمنطق رأى بباراك سوءاً أكثر مما في شارون المفضوح والمكشوف مقابل سم الأول المغلف بدسم وقفاز مخملي يخفي قبضة حديدية ونفسية دموية.

لا نسقط من حسابنا آراءً أقل بروزاً، بشرت نفسها وبشرتنا بأن إسرائيل قد انتهت أو كادت وأن المسألة مسألة سنوات كي يكتمل التفكك ويقع انهيار إسرائيل تحت وطأة تناقضاتها وانقساماتها. ثمة من رأى حرباً أهلية باردة كان يجزم أنها لن تتأخر لتصبح ساخنة. والسبب: الانقسام حول عملية السلام، أي من أجلنا! لم يخطئ من تساءل: لماذا وبدلاً من حرب داخلية من أجلنا في الخارج، لا يشنون حرباً خارجية علينا ومن أجلهم في الداخل!

لعله من المسائل المفهومة أن نكون أمام قراءات رغائبية تنجذب لما يناسبها، ولكن غير المفهوم أن تصل الرغائبية حد تجاهل معطيات من حجم لا يجوز تجاهله وتعود لنفس المصدر الذي سبق أن استندت إليه. ولا نشير هنا إلى ضرورة طرح أسئلة منطقية من نوع إمكانية حدوث تحولات انقلابية فجائية في دولة كإسرائيل أو من نوع طبيعة الخلاف الذي يدور في الحياة السياسية الاسرائيلية وتنقسم حوله.

لو تجاوزنا ما تقدم وخلافه من أمور كانت تفرض قراءات أكثر تأنياً، ولكن قلما أخذ بالاعتبار قبل وبعد ظهور نتائج الانتخابات، أنه وعلى إيقاع التفوق الحاسم والمحتمل لشارون، كان يعزف لحن مغاير ومن قبل شارون نفسه،ألا وهو دعوته الجدية والمغرية للفريق المنافس له، لتشكيل حكومة وحدة وطنية، يقوم غير دليل أنها لم تكن مناورة من قبل شارون والفريق الذي يمثل.

طرح ويطرح كل هذا سؤالاً حول المنطق في «انقلاب» و«فجوة غير مسبوقة» بين متنافسين في انتخابات ديموقرطية، ويفضي كل هذا إلى دعوة المنتصر ومحاولة جادة من قبله لاقامة حكومة وطنية يحتل فيها المهزوم ، كفريق سياسي وليس كشخص، مكانة مقررة سواء لناحية حجم وحصة التمثيل أو لناحية نوعينه وموقعه في صياغة القرار السياسي.

أما وأن الشيء بالشيء يذكر، فإن الأغلبيات في إسرائيل، والتي كانت تنفرد بالحكم، كانت تقوم على تفوق ضئيل جداً لم

يكن أكثر من صوت واحد على المعارضة. لقد حكم اليمين وخلافه أيضا بأغلبية صوت واحد أي 50,8 بالمئة من أصوات الكنيست مقابل 49,2 بالمئة من أصوات الكنيست وذلك بواقع 103:100 درجات مئوية، فكيف لليمين أن يتنازل عن حقه بالتفرد في الحكم وهو يحقق أغلبية مقابل المعارضة تبلغ 167:100 درجة مئوية!

يطرح ما تقدم ضرورة البحث في مضامين التوصيفات والأحكام الرائجة، وهو ما يستدعي تحديد نقطة بداية سليمة لا خلاف، على ما يظن الكاتب، أن ركيزتها الأساسية هو المعطى المحقق. يحتاج الأخير بدوره إلى تحديد دقيق، وإلا كان المدخل خاطئاً والمعطى التأسيسي ناقصاً، وبالتالي فإن كل تحليل بناء عليه، لا بد وأن يكون فضفاضا إن لم نقل مهلهلا.

يرى الكاتب ومن ضمن ما تقدم أهمية محاولة فحص المعطيات التأسيسية من بيانات وأرقام ونسب محققة أو مستخرجة ويحفل بها الوسط الإعلامي والسياسي العربي الذي آن الأوان له ليسأل نفسه حول سلامة المدخلات المعرفية التي توفر له على عجل. بداهة إن ذلك يطرح وعلى نحو جلي، ليس أزمة أو أزمات إسرائيل بل أزمة الخطاب العربي وقبل ذلك العقل العربي في تعامله مع الشأن الإسرائيلي، الذي كان وعلى الغالب محل مفاجآت لا تنتهي بالنسبة لنا.

حين يتحدث الكاتب عن سلامة المدخلات المعرفية التي توفر للعقل العربي، فليس في الذهن الخبر الجاري المحقق أو الأرقام والنسب الإجمالية المثبتة، بل مضامين الأخيرة، وعما إذا كانت المسميات والنتائج والمعطيات كاملة وتعكس محتوياتها على نحو كامل ودقيق أم لا. لا تعود المسألة محل الذكر، للانتخابات الإسرائيلية، بل تمس كامل حياتنا الذهنية القائمة بدرجة كبيرة على الانتقائية والاجماليات والقراءات الناقصة أو السطحية واختلال التوازن بين التوصيفات والتحليلات والاستنتاجات وبين الركائز التي بنيت عليها هذه.

والحال هذه، فإن المعضلة، وعلى افتراض صحة ما تقدم، تتجاوز «سوء الأمانة» على نحو واعٍ، والتي هي حاضرة على نحو متفاوت على أية حال، أو ندرة المعلومات كما قد يتذرع كثيرون، إلى الانخداع على نحو غير واع جراء سوء كفاءة قراءة المعطيات، وليس تدني كفاءة المعطيات نفسها، التي وسنثبت أنها من الوفرة والدقة والاتساع بما يسمح باستخراج الاستنتاجات الناسبة فيما لو جرى التعامل معها بكفاءة. أي بكلمة محددة، أنها أزمة أدوات معرفية أكثر مما هي أزمة معطيات معرفية.

ربما، يمكن الخلاف ويستمر السجال حول مختلف المسائل من نوع طبيعة إسرائيل وحجم ونوعية التحولات الجارية داخلها أو من نوع ما إذا كانت ناضجة كفاية للسلام والتسوية أم لا، أو حول ما إذا كانت التسوية جيدة أم سيئة لنا. ولكن ما لا يجرؤ أحد عليه، هو إدعاء أن خديعة الذات، وخصوصا بشأن مسألة من مستوى الصراع العربي ـ الصهيوني والعدو الذي نجابهه، هو أمر محمود بالنسبة لنا ويعود بالفائدة علينا.

لا يعير كاتب النص أي اهتمام، إلا لما يعتقد أنه حقيقة، وبغض النظر عن الأطروحة التي تصب بها. لا يحدوه في ذلك «حب الحقيقة» والغرام بها، بل يحركه وعي راسخ، بأن الحقيقة هي لصالح الحق الذي علينا استحقاقه وأولى شروط ذلك فهم دقيق وعميق ونزيه للعدو الذي جابهنا ونجابه وسنجابه منه تحدياً خطراً ودائما. بداهة، إن ما تقدم، وسياق الحديث برمته، يضع خطر أنفسنا على أنفسنا جراء وعي زائف وخديعة الذات بالأوهام والرغبات، على المستوى نفسه من خطر إسرائيل علينا.

لم يخطئ من استنتج مما تقدم أن الكاتب طرح ويطرح غير فرضية وأثار أكثر من شك، حول أي أدوات معرفية وأي وعي نملكه بشأن إسرائيل، أية علاقة بين صورة إسرائيل في حيز الواقع وبين صورة إسرائيل في أذهاننا . إسرائيل كما هي أم إسرائيل كما نرغب.الخ؟ وهذا ما يطرح بداهة فرضية لا تقل أهمية ألا وهي: أي إسرائيل وأي رؤية وأية صراع معها يدور؟ تتدرج الأسئلة صوب:

هل تعكس السياسة ـ الانتخابات صورة المجتمع، وهل الأول أو الثاني منقسم على النحو الذي عكسه توازن الأصوات بين أشخاص شارون ـ باراك والذي كان بنسبة 100ـ 167 أم لا، أي وبكلمة محددة، هل أن ما هو شخصي هو سياسي؟ وهل ما هو سياسي يعبر عما هو اجتماعي، وهل شارون ـ باراك وتوازنهما يستغرق ويعبر عن السياسي في إسرائيل على نحو كامل وسليم. وإذا كان انتخاب شارون وأسس استلامه الحكم قانوني فهل هو بنفس الدرجة شرعي؟ وهل كل رسمي هو، وبنفس الدرجة، واقعي؟ هل كل ما هو ظاهري يعكس جوهره بنفس الدرجة؟

لا نتسرع في الاستنتاج أو نطرح الأسئلة عبثاً وكنوع من الرياضة الذهنية، بل ارتباطاً بالوظيفة السياسية للنص، وهي محاولة توصيف طبيعة الأزمة في إسرائيل، والتي هي برأي الكاتب موجودة، لكنها، ليست الأزمة التي يجري الحديث عنها. لا ضير من الاستطراد والتأكيد على أنه بين المفاهيم التي تستحق تدقيقا، مفهوم الأزمة والسلم متعدد الدرجات الذي تتوزع عليه، وإن من ضمن خط فاصل بين أزمات من طبيعة بنيوية وأخرى من طبيعة عابرة.

يرى كاتب النص أنه وعلى كثرة وأهمية كل ما هو متداول حول الشؤون الجارية، ولكن ذلك يجب أن يوظف ويقرأ في ضوء مدى مساسه أو عدم مساسه بالتوازن الاجتماعي ـ الهيكلي الذي إن فقد يبدأ الخلل والاضطراب. يرى الكاتب أيضا، أن جواب ما تقدم يتوقف على قراءة من طبيعة بنيوية تتجاوز النسب والأرقام إلى مضامينها الفعلية، التي هي في غالب الأحيان، على عكس ما تشير ظواهر الأمور.

بداهةً، إن ذلك يشير إلى أزمة في إسرائيل من المهم أن لا نخطئ بشأنها، فلربما تكون أكثر خطورة وجدية من الأزمة التي نتوهمها ونعلق تفكيرنا في شباكها. أزمة بنيوية لا نجازف لو قلنا أنها نوع حرج جدا من انفصال المجتمع عن السياسة والسياسة عن تعبيراتها التمثيلية واستطراداً عدم تناغم الدورات الاجتماعية المختلفة من اجتماعية وسياسية وتمثيلية مع كل ما يترتب على ذلك من اختلال وعدم توازن له طبيعة بنيوية.

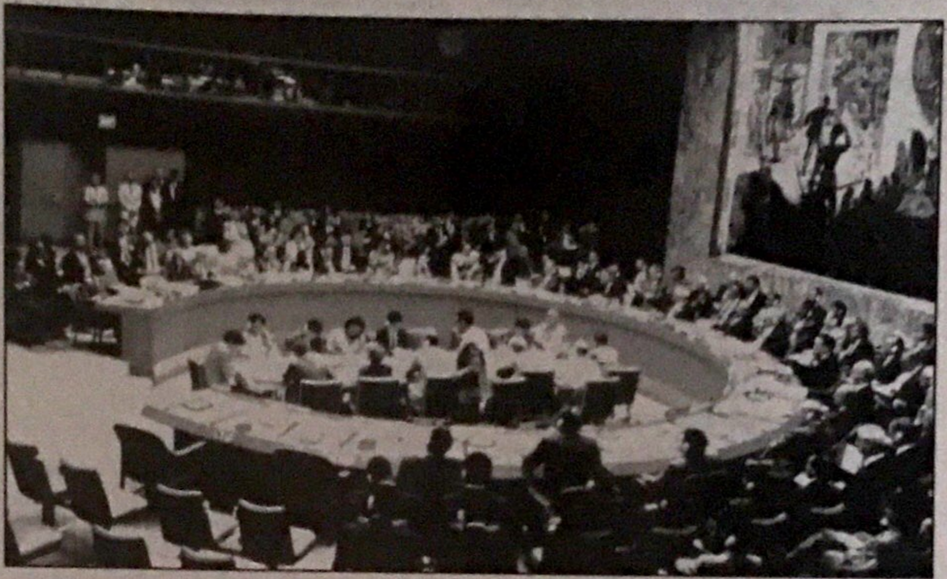
يستدعي تداول أو إثبات أو نفي الفرضيات الخطرة المشار لها على نحو وافٍ الاعتماد على قاعدة بيانية تأسيسية صلبة ودقيقة ومحققة. يرى الكاتب أن القاعدة المطلوبة تقوم على الأرقام المعطاة للانتخابات الأخيرة والتي، بدورها تحتاج معالجتها إلى قاعدة تأسيسية للقياس والمقارنة.

لقد كانت هذه المسائل جميعاً في ذهن الكاتب وهو يحاول إنجاز قراءة مستوفية للشروط المنهجية المطلوبة ولمبادئ النزاهة الفكرية والأخلاقية. ولقد تمت الدراسة التي اعتمدت البيانات المحققة والاحصاءات الرسمية. نتائج تلك الدراسة هي التي سمحت بكلام كالذي سبق، وأمكن لها تفسير مفارقات وأسئلة شتى ركزّ عليها النص ومجال عرضها ليس في هذه العجالة والمكرّسة للجانب المنهجي.

وأبرز هذه وفضلاً عن طبيعة الأزمة البنيوية في إسرائيل حقيقة المنهج السائد عربياً وفلسطينياً في قراءة الحدث الاسرائيلي عموماً والانتخابات الأخيرة على وجه الخصوص ●●

القرار ٣٣٧٩ والصهيونية والعنصرية

د. عبد الحسين شعبان*



في العاشر من تشرين الثاني «نوفمبر» ١٩٧٥، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها التاريخي رقم ٣٣٧٩ الذي دان الصهيونية ودمغها بالعنصرية. حيث أكد أن الصهيونية «شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري».

لقد وضع القرار ٣٣٧٩ الصهيونية في قفص الاتهام الدولي، ولم يكن «المدعي» هذه المرة الشعب الفلسطيني والأمة العربية وحدهما وهما المكتويان بنارها مباشرة منذ عقود من الزمان حيث تعرضا للإرهاب والعدوان والعسف الصهيوني، بل كان المجتمع الدولي وضميره الحي هو صاحب الدعوى في أكبر «محكمة» دولية حيث ظهرت الصهيونية مرادفة لشكل من العنصرية المدانة.

إن صدور «قرار حكم» من الجمعية العامة بأغلبية ٧٣ صوتاً مقابل ٣٥ وامتناع ٣٢ صوتاً يعتبر تسديداً لضربة عنيفة للفكر الصهيوني وللديماغوجيا الصهيونية حيث التشدق حول «التفرد التاريخي» وانبعاث الأمة اليهودية العالمية - اللامكانية Exterritorial «والتفوق على الشعوب الأخرى» أو محاولة إضفاء طابع «التحرر الوطني» على الحركة الصهيونية.

لم يكن قرار الجمعية العامة سوى إقرار لواقع أليم عانى منه الشعب الفلسطيني منذ بداية القرن العشرين. ولم يكن يحمل أي قدر من التجني. فإسرائيل وليدة الصهيونية كانت تجسيداً لواقع العقيدة الصهيونية لا في النظرية فحسب، بل في التطبيق العملي وليس ضد العرب وحدهم والفلسطينيين بشكل خاص بل على النطاق العالمي.

لقد ترافق قرار إدانة الصهيونية مع التطور الذي حصل في الأمم المتحدة. ففي عام ١٩٧٤ (الدورة التاسعة والعشرين) أقرت الجمعية العامة بعضوية منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب دائم واعترفت بحقها في الاشتراك والمناقشة في جميع المؤتمرات المتعلقة بقضية الشرق الأوسط. وقررت إنشاء لجنة خاصة للبحث في السبل المناسبة لتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره بنفسه، بما في ذلك إنشاء دولة مستقلة خاصة به. ومنذ ذلك التاريخ أعيد إدراج القضية الفلسطينية في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن اختفت قرابة ٢٢ عاماً، لا باعتبارها قضية لاجئين لهم «الحق» في «العودة» أو «التعويض» بل بوصفها قضية شعب له حقوق ثابتة وغير قابلة للتصرف.

ومنذ إعلان القرار ٣٣٧٩ بدأت الصهيونية وإسرائيل معركة فكرية ودبلوماسية وإعلامية متشعبة وعلى جميع المستويات. وذلك بهدف إعدام القرار وحمل الدول التي صوتت إلى صالحه للتنصل منه، خصوصاً وأنها وصفته بأنه معاد للسامية وشنت حملة شديدة ضد الأمم المتحدة زاعمة أنها ضد اليهود والسامية بل «تشجع على الإرهاب ضد إسرائيل». كما شنت حملة ضد الأمين العام كورت فالدهايم دفع ثمنها فيما بعد عند ترشيح نفسه مستشاراً للنمسا مشككة بماضيه «النازي» في محاولة لإلصاق تهمةٍ له بالمشاركة بارتكاب جرائم أثناء الحرب العالمية الثانية.

ووصف إسحاق رابين القرار ٣٣٧٩ في الكنيست بأنه «مدعاة للاشمئزاز» ودعت غولدا مائير صهاينة العالم إلى حمل ميداليات على صدورهم يكتب عليها «أنا صهيوني» تحدياً لقرار الأمم المتحدة.

إن القرار ٣٣٧٩ يعتبر أول قرار يصدر عن الجمعية العامة بدمغ الصهيونية بالعنصرية. وبهذا المعنى فهو قرار تاريخي حدث نتيجة تراكم كمي في الموقف الدولي، والذي سبق له وأن دعا إلى «تصفية العنصرية بكل أشكالها» تلك التي حددها في القرار ١٩٠٤ في ١١/٣٠/ ١٩٦٣ بأنها (كل عقيدة تنادي بالتفرقة أو التفوق العرقي هي عقيدة كاذبة وخاطئة من الناحية العملية وتستحق الإدانة من الناحية الأخلاقية وهي جائرة وخطرة من الناحية الاجتماعية.

وتكمن الأهمية الفكرية والسياسية للقرار ٣٣٧٩ في أنه ساوى الصهيونية بالعنصرية واعتبرها أحد أشكالها. وهو يقود إلى استنتاج منطقي مفاده: لما كانت الصهيونية والتمييز العنصري أمرين مدانين وينبغي إزالتهما بمقتضى قرارات الأمم المتحدة وخصوصاً تلك القرارات التي تعتبرهما «جريمة ضد الإنسانية»، فالعقيدة الصهيونية بهذا المعنى (الوجه الآخر للعنصرية) وامتداداتها وتجلياتها تقف بمصاف الجرائم الدولية ضد الإنسانية كما هي العنصرية.

وبموجب هذا الأمر لا ينبغي إدانة الصهيونية والعنصرية وحسب بل يقتضي الحؤول دون انتشارهما على النطاق العالمي وهو ما يمكن استدلاله من منطوق القرار، وهو ما يفسر غضب إسرائيل.

كما أثار القرار تساؤلاً قانونياً حول «شرعية» الوجود الإسرائيلي لأنه وليد الصهيونية، هذا شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وهما محرمان دولياً وبالتالي ينبغي وضع حد لهما في العالم المعاصر.

ويعادل القرار ٣٣٧٩ من حيث حجيته القانونية القرار ١٨١ القاضي بتقسيم فلسطين الصادر في ٤٧/١١/٢٩ فكلاهما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على رغم اختلاف تركيب الأمم المتحدة، في حين صدر القراران ٢٤٢-٣٣٨ عن مجلس الأمن وكذلك القرار ٤٢٥ بخصوص لبنان.

وهكذا تتبين الأهمية الاستثنائية للقرار ٣٣٧٩ وتتشكف في الوقت عينه أهداف الحملة الصاخبة التي أقامت إسرائيل الدنيا ولم تقعدها ومعها الولايات المتحدة لإبطال مفعول القرار وإلغائه وهو ما تم في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٩١.

ومن المفارقات أن نسبة التصويت على إلغاء القرار وفي ظل اختلال ميزان القوى الدولي وانهيار نظام القطبية الثنائية وانهيار دول أوروبا الإشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتي كانت أكبر من المصوتين عليه، فقد بلغت ١١١ دولة في حين عارضه ٢٥ دولة فقط وامتنعت عن التصويت ١٣ دولة بينها بعض الدول العربية.

لم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة أن أصدرت جمعيتها العامة قراراً بهذه الأهمية ثم قامت بالعدول عنه ونقضه أو إلغائه.

ويعتبر قرار الإلغاء سابقة تتعلق بعمل الجمعية العامة وبمدى صدقية الأمم المتحدة، فالقرار لم يكن نزوة عابرة أو قراراً شكلياً أو إجرائياً جرى التصويت عليه بعجالة بل تعلق بصميم مشكلة دولية مستعصية (ومستديمة) وجاء تتويجاً لقرارات سابقة تدين ممارسات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة وتدعوها للانسحاب واحترام حقوق الإنسان وحق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني.

إن إلغاء القرار لم يكن هزيمة للعرب والفلسطينيين وحدهم بل للأمم المتحدة ذاتها.. إذ كيف اقتنع العالم بحقيقة الصهيونية العنصرية، ليعود ويناقض نفسه بعد ١٦ عاماً ويتبرأ من قراره دون أن تتخلى إسرائيل عن سياستها العنصرية وممارستها اللاانسانية واحتلالها للأراضي العربية.

وإذا كانت إسرائيل قد تذرعت بأن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تلعب دوراً إيجابياً في عملية السلام طالما ظلت متمسكة بالقرار ٣٣٧٩، فهل كان إلغاء القرار خطوة نحو السلام العادل والدائم، سواء كان في اتفاقيات مدريد أو أوسلو أو واي بلانتيشن؟ أم أن السلام الحقيقي ما زال بعيد المنال فمازالت إسرائيل تحتل الجولان وأجزاء من جنوب لبنان (مزارع شبعا) رغم اضطرارها للإنسحاب وترفض تسوية سلمية عادلة للمشكلة الفلسطينية وتفرعاتها بخصوص القدس والمياه العربية واللاجئين والمستوطنات والحدود وغيرها خصوصاً وأن الحق الثابت والأساسي وفقاً للشرعية الدولية مازال غائباً ونعني به(حق تقرير المصير) وهو حق جماعي لا يمكن التنازل عنه، تضمنه ميثاق الأمم المتحدة ونص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ والمواثيق واللوائح الدولية.

لقد مر ربع قرن على صدور القرار ٣٣٧٩ (١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥) وللأسف لم يستطع العرب أولاً وهم المستفيدون الأساسيون من صدوره ولا المجتمع الدولي والرأي العام الإنساني ثانياً من الحفاظ عليه. فدائرة القرار ٣٣٧٩ تتخطى المنطقة وتتعلق بصميم حقوق الإنسان. ولذلك فإن إلغاء القرار جاء طعنة مؤلمة وشديدة للمنظومة الفكرية لحقوق الإنسان ولجميع التوجهات المناوئة للعنصرية في عالمنا المعاصر، خصوصاً بعد أن أصبحت العنصرية من مخلفات الماضي السحيق ومن التراث المثير للاشمئزاز.

وبانهيار نظام جنوب أفريقيا العنصري الكثير الشبه بالفكر والممارسات الصهيونية في إسرائيل خصوصاً الطبيعة الاستعمارية الإجلائية الاستيطانية، أصبح الدفاع عن العقيدة العنصرية المساوية للصهيونية محط علامات استفهام كبيرة، خصوصاً بوجه الأمم المتحدة، التي شهدت مفارقة خطيرة حين ألغت القرار في الوقت الذي كانت تتجه أنظار العالم لإلغاء العنصرية في جنوب أفريقيا.

لعلها مناسبة أن أذكر بمبادرة نخبة متميزة من المفكرين والمثقفين العرب لتأسيس لجنة عربية لدعم قرار الأمم المتحدة ٣٣٧٩ وذلك في أواسط الثمانينات وبادرت رغم تواضع إمكاناتها إلى صياغة نص تبناه مؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الكويت عام ١٩٨٧ يقضي بإدانة الصهيونية واعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري وتأييد القرار ٣٣٧٩. كما حذرت اللجنة منذ وقت مبكر إلى محاولات إسرائيل إعدام القرار، حيث حددت العام ١٩٩٠ موعداً أقصى للقضاء عليه ودعت إلى جهد عربي وإسلامي حكومي وشعبي للحيلولة دون تمكين إسرائيل من تنفيذ مخططها لإلغاء القرار.

وتحولت اللجنة بهدف توسيع عملها لتصبح (اللجنة العربية لمناهضة الصهيونية والعنصرية) ونظمت عدداً من الندوات الفكرية والأنشطة الثقافية والمؤتمرات العلمية الهادفة إلى التحذير من إلغاء القرار والدعوة إلى وضعه موضع التطبيق الفعلي.

إن الصهيونية رغم نجاحها في إلغاء القرار ٣٣٧٩ بقرار مضاد من الجمعية العامة، فإنها لم ولن تستطيع إخفاء عنصريتها فكراً وممارسة تلك التي تتجلى على نحو أوسع بنظر العالم، بممارسات إسرائيل بحق الشعب العربي الفلسطيني إثر مطالبته المدنية السلمية بجزء من حقوقه العادلة والمشروعة. فقد انفلت الإرهاب الصهيوني من عقاله منذ ٢٨ أيلول (سبتمبر) الماضي ٢٠٠٠ ضد الانتفاضة ومازال مستمراً.

نود أن نؤكد مجدداً إلى أهمية وضرورة وراهنية السعي لإعادة تفعيل مضمون القرار ٣٣٧٩ وإلى إحياء فكرة القرار التي تبقى صحيحة وسليمة وتؤكد الأحداث ان ذلك لم يكن تجنياً على إسرائيل أو عداء للسامية وهو ما لم يرد في حيثيات القرار أو منطوقه ويصبح ضرورياً ارتقاء المجموعات العربية والإسلامية والعالمثالثية لحقوق الإنسان إضافة إلى منظمات إقليمية ودولية وبعيداً عن ازدواجية المعايير أو انتقائية المواقف للتعاون والتنسيق لإبقاء فكرة القرار حية استناداً إلى الممارسات الإسرائيلية والسعي لبلورة صيغة مناسبة لتأطير العمل باتجاه الدعوة في المحافل والهيئات العربية والإسلامية والإفريقية والدولية، وبخاصة في الأمم المتحدة، لإحياء فكرة القرار التي تؤكد ممارسات إسرائيل في فلسطين المحتلة وتنكرها للحقوق العادلة والمشروعة التي تقر (الشرعية الدولية) صحته وعدالته يومياً.

لعل ذلك أحد أوجه النشاط لمؤتمر جنوب افريقيا حول (العنصرية) الذي ينتظر المجموعة العربية على وجه التحديد وكل من يعنيه مناهضة العنصرية في العالم ●●

(*) كاتب ومفكر عراقي مقيم في لندن حالياً.

- الأمين العام السابق للجنة العربية لمناهضة الصهيونية والعنصرية.
- رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا ومنسق الشبكة العراقية لحقوق الإنسان والتنمية.
- مختص في القانون الدولي وخبير في حقوق الإنسان.
- لديه أكثر من ٢٠ مؤلف وكتاباً في النزاعات الدولية والصراع العربي - الإسرائيلي وقضايا الفكر والثقافة والأدب وحقوق الإنسان.

«الهدف» تحاور اثنين من قادة المعارضة البحرينية العائدين إلى البحرين

أجرى الحوار جواد عقل ـ د. محمد أبو ناموس



التقت مجلة الهدف بالقائدين الوطنيين البحرينيين البارزين عبد الرحمن محمد النعيمي سكرتير اللجنة التنفيذية للجبهة الشعبية في البحرين وأحمد إبراهيم الزوادي أمين عام جبهة التحرير البحرينية وحاورتهما حول مستقبل البحرين بعد الاستفتاء على الميثاق الوطني ودور القوى الوطنية ورسالتها على ضوء التطورات الأخيرة والتي تشهدها الساحة البحرينية. حيث أن الرفاق كانوا قد قضوا ردحاً من الزمان خارج وطنهم بسبب الإبعاد القسري لهم وللعديد من الوطنيين البحرينيين.

● ما هو شعوركم اليوم بعد اقتراب لحظة العودة إلى أرض الوطن؟

×× عبد الرحمن النعيمي: نحن سعداء بالعودة إلى أرض الوطن بعد غياب دام ثلاثون أو أربعون عاماً ولم نكن نتصور أن تتم الأمور بهذه السرعة فمع مجيء الأمير كنا نتوقع أن تكون هناك إجراءات تتعلق بتصفية التركة السياسية القديمة. ولكن الأمور سارت بسرعة.

أحمد الزوادي: نحن جميعاً سعداء بالعودة وأولادنا وأحفادنا وكذلك الأهل في الوطن حيث نتلقى يومياً عشرات المكالمات من الأهل والأصدقاء يستفسرون عن موعد عودتنا والكل متلهف للعودة للوطن بعد ترتيب أوضاعنا والأهل والأصدقاء يلحون علينا هاتفياً للعودة ويقول بعضهم عيدنا سيكون يوم عودتكم ولن تكتمل فرحتنا إلا بعودتكم. والحقيقة أن العودة إلى الوطن بعد طول غياب والعودة إلى الأهل تعني الحنان والحضن الطبيعي.

● كيف تتصورون دولة البحرين بعد عودتكم. وما هي الخطوط العامة لبرامجكم؟

×× النعيمي: تقديري ما جرى هو تطبيع الوضع. هناك جملة من القوانين غير الطبيعية في البحرين خلال الفترة الماضية وأسوأ قانون عرفته البحرين هو قانون أمن الدولة. والسياسات التي اتبعت في الفترة الماضية كانت سياسات سيئة وغير إنسانية تتمثل في سياسة الإبعاد للمعارضة وتتمثل بحرمانهم من حقهم في امتلاك وثائق سفر وحرمان أبناءهم وأحفادهم وكل من ينتمي إليهم. وسياسة الاعتقال التعسفي التي طالت الآلاف من أبناء الشعب. وبطبيعة الحال هذا الإجراء الذي اتخذته الحكومة خلال الفترة الماضية كان تعبير عن مواجهته لمنع الشعب من تطوير الحياة البرلمانية التي بدأت سنة ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٥ حيث خيم على البحرين ظلام كثيف تحت سقف قانون أمن الدولة ومسلسل الاعتقالات وسياسة الإبعاد وبالتالي ما جرى اليوم هو إلغاء لكل هذه القوانين الاستثنائية وأعيدت الحياة إلى حالتها الطبيعية بمعنى أن يكون المواطن حراً في وطنه والأجواء الحالية جيدة حيث تم إلغاء قانون أمن الدولة وصدر العفو العام.

ولاشك أن المرحلة القادمة ستحتاج إلى تكاتف كل القوى الوطنية والديمقراطية من أجل إنجاز مهمات طرحتها الحركة السياسية والحركة الديمقراطية بشكل عام فيما يتعلق بتطوير الحريات وجملة من الحقوق والمسائل الأساسية التي تمس حياة مختلف القوى الاجتماعية في البلد. وكنا نتحدث عنها في برامجنا السياسية السابقة ولم يتحقق جزء منها كالحرية العامة للأحزاب السياسية والنقابات العمالية ومؤسسات المجتمع المدني كحرية الصحافة..الخ.

هذا على الصعيد الداخلي بالإضافة إلى ما يتضمنه البرنامج فيما يتعلق بسياسة البلد الخارجية ومجمل القضايا التي أثيرت وتثار في المستقبل واعتقد بأن هذه الأجواء ستعطي إمكانيات كبيرة لحل مختلف القضايا بالحوار وبروح المصالحة الوطنية وبالحوارات التي تقوم حالياً بين القيادة السياسية ومختلف الفعاليات في داخل البلد.

الزوادي: طبعاً أشاطر الرفيق نفس الشعور حيث الشخص البحريني كان يعيش في بلده في ظل سياسة الحرمان من الحقوق والحريات وانتقل هذا البلد إلى بلد يتمتع فيه المواطنون بحرياتهم وحقوقهم ويتكلمون علناً ومباشرة على الهواء بالإذاعة والتلفزيون يتحدثون بروح النقد عن الأوضاع السابقة. ويطرح المواطنون والقوى الاقتراحات بهدف تعميق المتغيرات في ظل الإجراءات التي اتخذها الأمير وخاصة بعد إلغاء محاكم أمن الدولة وكل الإجراءات العشوائية التي كانت تتخذها الأجهزة الأمنية ضد الحريات.

طبعاً انتقال الناس من بلد يمارس القمع وكبت الناس إلى بلد حرية وانفراج فهذه

التطورات انعكست على الناس فبعد أن كانوا يسيرون في الشوارع صامتين متجهمين تراهم يسيرون وعلى وجوههم آثار الفرحة والانفراج ولذلك نحن نتمنى أن تتعمق وتتعزز الديمقراطية والحريات وتدوم فرحة الناس.

وتتوقع بحرين ما بعد هذه الإجراءات مختلف تماماً عن بحرين الأمس برامجنا لا تزال قائمة فيما يتعلق بشعاراتنا نحن وكل القوى الوطنية كنا نطالب بالحريات واحترام الدستور وتفعيله وإعادة الحياة النيابية وإقامة مجتمع مدني وهذه مطالبنا على مدى السنوات الماضية. ولذلك لا تزال برامجنا قائمة طبعاً وعلى ضوء المستجدات لابد أن تطرأ بعض التغيرات التي ستتجاوب مع المستجدات

● على ضوء المستجدات في البحرين ما هي رؤيتكم لآفاق عملكم وصيغها التنظيمية وهل مازالت صالحة للعمل ارتباطاً بالمرحلة الجديدة؟

×× النعيمي: لاشك أن المتغيرات هي التي تفرض إعادة النظر بالبرامج والأسماء والسياسات وفي أساليب النضال التي طرحتها القوى السياسية يعني هذه التسميات بنت مرحلة.. وربيع البحرين مع الجلس لم يستمر طويلاً لذلك لم يكن لدينا وقت مع تطبيق قانون أمن الدولة كنا في موقف الدفاع أمام الهجمة الواسعة التي شنتها السلطة على الحركة الديمقراطية بشكل أساسي. فلذلك استمرت تلك القوى في ممارسة موقفها السياسي وأشكال النضال المختلفة ولم تجرِ عملية إعادة النظر في الصيغ التنظيمية التي سارت ببطء شديد وعلى صعيد الجبهتين شكلنا لجنة تنسيق وكان طموحنا تشكيل تكتل يساري تكتل ديمقراطي كبير في البلد لكن ظروف القمع وظروف حدة الصراع التي كانت إبان الإنتفاضة عام ١٩٩٦ منعتنا من ذلك.

ونحن في الجبهة الشعبية لدينا تقدير أنه ليس بالضرورة أن نتحرك بهذه التسمية إلا بالحدود الدنيا ولكن على صعيد البلد أقيمت سلسلة واسعة من التحالفات بين مختلف الرفاق والأصدقاء والعناصر الديمقراطية يعني محاولة تشكيل تكتل ديمقراطي غير معلن ويمكن أن تتبلور الصيغ المناسبة ارتباطاً بمدى سماح النظام للاحزاب السياسية بالعمل في البحرين الذي يردد بأن البلد سيكون ديمقراطياً كالديمقراطيات العريقة فالصيغة ستكون وليدة المستقبل والتطورات.

فالنظام إذا أراد أن يخطو خطوة كبيرة على هذا الصعيد سيسمح للأحزاب السياسية بالعمل فجبهة التحرير الوطني البحريني تشكلت منذ عام ١٩٥٥ والجبهة الشعبية هي امتداد للحركات القومية بأجنحتها اليسارية منذ السبعينات وبالتالي هناك واقع سياسي غير معلن سرّي تعمل تحته القوى السياسية وبالتالي إذا أراد النظام الاستمرار في الاصلاحات السياسية ليعبر عن ضرورة العلنية والشفافية ستكون القوى الديمقراطية حريصة على العلنية وعلى أن تنسجم الأسماء والصيغ مع التوجهات الاصلاحية وبالتالي فإن كل التيار الديمقراطي يدعم النهج الاصلاحي الذي عبر عنه الأمير.

الزوادي: في الحقيقة نحن طرحنا شعار العلنية والعمل السلمي العلني والتعددي قبل الإجراءات وأثناء الانتفاضة والتي شهدت أعمال عنف متبادلة من الشعب والنظام لكن عنف السلطة كان أقوى وأشرس ومع ذلك كان شعارنا كما أسلفنا العمل السلمي العلني.

وفي تصوري بعد الإجراءات الجديدة أصبح هذا الشعار ملحاً ويتطلب من كل القوى الآن التعبير عن الشفافية في مختلف الأوضاع. وهذا يستوجب عمل جماهيري، عمل علني سلمي شفاف. عمل جماهيري أكثر مما يتطلب عمل تنظيمي ضيق بمفهومه القديم لذلك الآن مطلوب من القوى الوطنية البحث عن صيغ لهذا العمل الجماهيري.

كيف تجمع كل القوى الوطنية الديمقراطية وتجعلها تصب في اتجاه تعزيز الإجراءات التقدمية وتوسيع الهامش الديمقراطي؟ بتعزيز العلاقات ما بين الناس وبين الجماهير نفسها بحيث تشكل جسر قوي ذو تأثير على المجتمع. وبالتالي العناصر كلها متوفرة الناس موجودين والوعي موجود والباقي هو العمل في ظل الهامش الديمقراطي بعيداً عن القمع والتعسف إلخ. مفروض الاستفادة من هذا الهامش لتعزيز قوانا شرط أن نستمر بطرح الشعار الأساس «العمل السلمي العلني واحترام الرأي والرأي الآخر» مع القوى ومع المجتمع ومع السلطة.

للسلطة رأي آخر علينا أحترامه والتعامل معه هذا الأساس هذا الذي يخلق أرضية سليمة تقلل من المواجهات غير المبررة وتقلل من تبديد الجهد سواء كان للقوى الوطنية الديمقراطية أو أية قوى تغيير في المجتمع فالجميع يصب لمصلحة تعزيز الهامش الديمقراطي. ونتمنى أن تنجح القوى الوطنية والديمقراطية في الوصول إلى هذا الهدف والمسألة بحاجة إلى وقت.

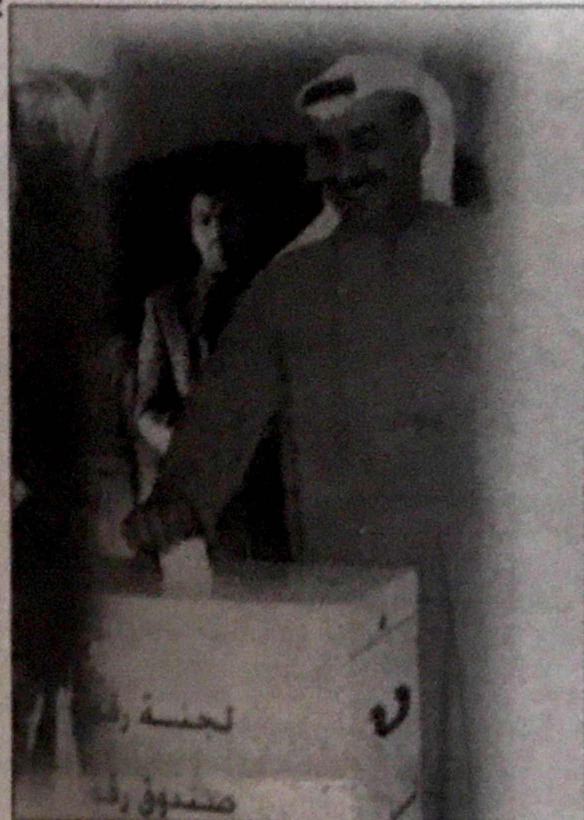
● ما هي ملاحظاتكم على الميثاق الوطني؟

×× النعيمي: الميثاق في صيغته الأولى رُفض واستقال عددٌ من أعضاء لجنة اعداد الميثاق لكن ما تم مؤخراً انجازه أفضل من الصيغة الأولى وأن صيغ ليس بالطريقة التي نريدها وجمل كثيرة من الميثاق هي نصوص أخذت من الدستور. وهناك تباين حول كتابة التاريخ وهذه نقطة خلافية. لكن نحن نقدر كل التقدير التغيرات التي أجريت على المسودة الأولى. واستمر الجدل فيما يتعلق باستشراق المستقبل وآفاقه وبشكل محدد في قضايا تتعلق بين المجلسين المعين والمنتخب والبعض يرى عدم ضرورة وجود مجلس معين لبلد صغير مثل البحرين. وتجربتنا تقول أن مجلس الشورى المعين منذ ثلاث أربع دورات ليس له دور غائب ليس له علاقة بكل ما يجري في البلد حتى لجنة حقوق الإنسان وبالتالي فالبعض لايرى ضرورة لوجوده. فالأموال التي تصرف على أعضائه بلا معنى وكبديل يمكن أن يكون للمجلس الوطني هيئة استشارية إلى عدد من المستشارين القانونيين.

ولكن للعبور للمرحلة القادمة برؤية الأمير لا يريد أن يتخلى عن مجلس الشورى إلى جانب المجلس الوطني وبالتالي كان إصرارنا على أن لا تكون لمجلس الشورى صلاحيات تشريعية لأنه معين وجزء من السلطة التنفيذية ويفسح المجال لهذه السلطة تمرير أي قضية أو قانون حتى لو كان يتناقض مع مصالح الناس ولذلك كان هناك إصرار أن يكون المجلس المعين استشاري بلا صلاحيات تشريعية. والنقطة الأخرى آلية تعديل الدستور وهي من صلاحيات المجلس الوطني كما حددها الدستور والتعديلات تقر بثلثي الأعضاء.

والإشكالية الثالثة صلاحيات الأمير حيث ينص الميثاق على أن الأمير يترأس السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في حين يقول الدستور هو رأس الدولة. لنقل هو الحكم تصب عنده كل القضايا وهو يدير العملية السياسية في البلد في النقاشات التي جرت مع الأمير مع عدد من الشخصيات الإسلامية كنا نتمنى أن تشمل القوى الديمقراطية أكد الأمير لهذه الشخصيات الشيخ عبد الأمير الجمري والسيد عبد الله الغريفي والأستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسن مشيمع والدكتور علي عريبي أكد لهم سموّ الأمير أن صلاحياته لن تتجاوز ما ينص عليه الدستور. وأكد أن المجلس المنتخب هو صاحب السلطة التشريعية والرقابية وأن المجلس المعين هو مجلس استشاري ليس له سلطة. وبالتالي فالميثاق هو جسر للعبور لمرحلة اللادستورية مرحلة اللاقانونية إلى مرحلة تفعيل الدستور هكذا فهمت جميع القوى.

وبعد الإعلان عن العفو العام عبرت القوى السياسية عن فهمها للميثاق أنه جسر عبور لتفعيل الدستور ولذلك نحن مع الميثاق. ونؤيد أن يكون محطة أساسية ينتقل من خلالها الأمير إلى المرحلة الدستورية ولذلك فيما يخص تحويل البلد إلى ملكية هذا أمر يخص الأمير ولن يكون أي اختلاف عليها وليست إشكالية.



لأنها تعود لرغبة الأمير وللوضع الإقليمي ومدى تقبله لوجود مملكة أخرى ونتطلع أن تكون مملكة دستورية تحكمها الديمقراطية كالديمقراطيات العريقة.

الزوادي: بالإضافة إلى ما قدمه الرفيق أبو خالد الناس فهمت التصويت على الميثاق تصويت على الدستور لأن الميثاق يحتوي على جميع المواد الأساسية في الدستور وهي مواد الحقوق والواجبات والميثاق عملياً هو مخرج حسب رؤية الأمير والنظام مناسب لهم ليخرجوا من الوضع السابق إلى الوضع الدستوري إلى الاصلاحات عبر خطوة معينة مثلاً تأخذ صيغة دستورية تنظيمية التي هي الميثاق الناس فهمت هكذا وهذا ما يفسر عدم الاهتمام بالتفاصيل فالمهم أن هذا الميثاق جسر لتحقيق الدستور.

فالميثاق يضم كل مواد الدستور عدا المقدمة وبعض القضايا الخاصة التي يطمح الأمير لتحقيقها بإرادته وهي رؤية خاصة وأعني مسألة الملكية. باستثناء النقطتين والديباجة التاريخية تضمن الميثاق مواد الدستور فمن هذه الزاوية الناس أيدته.

• ما هو رأيكم بمسألة تجنيس بعض المواطنين العرب والأجانب وهل التجنيس يؤثر على النسيج الاجتماعي في البحرين وما هو رأيكم بهذه العملية التي تمت وآفاق الحلول في المستقبل؟

×× النعيمي: البحرين تاريخياً كانت أثناء الاحتلال البريطاني تمنع العرب من الدخول لأراضيها وكانت الأكثر تشدداً في دول الخليج ولها علاقات متينة مع الأردن واليمن الجنوبي أيام الاحتلال على الصعيد الأمني. ولذلك عدد العرب قليل في البحرين والتركيبة السكانية تميل لصالحة الشيعة والنسبة تصل إلى ٧٠٪ حيث كان يمارس ضدهم التمييز وتكثر في أوساطهم البطالة، لذلك فالمعارضة الإسلامية كبيرة في أوساط الشيعة أقوى منها بكثير في أوساط السنة.

والتيار الديمقراطي في فترة من الفترات كان الحاضنة لكل المعارضين والمحتجين على هذه السياسات ولم يكن داخل الحركة الديمقراطية تمييز بين سني وشيعي فكان كل من يناضل من أجل الحرية والديمقراطية ينضم إلى هذه الحركة.

ومع بروز الحركة الإسلامية أصبح هناك فرق بين سني وشيعي لكن الحركة الديمقراطية تبقى تضامن حقيقي لوحدة شعبنا. السلطة حينما وجدت هذا التوتر الواسع بينها وبين قطاع واسع من الشعب لجأت إلى أسلوب خاطئ بجلب أعداد كبيرة من العرب من بادية الشام ومن اليمن من المحافظات الجنوبية ومن مناطق إسلامية في الباكستان بلوش كانوا موجودين في البحرين وتم تجنيسهم على أساس طائفي بمعنى محاولة تغيير التركيبة الديمغرافية ليكون السنة على أقل تقدير مساوين للشيعة. نحن كقوى وطنية وديمقراطية نرفض هذا الأسلوب ونعتقد أن قانون التجنيس في الخليج جائر ويجب أن يعاد النظر بكامل قوانين الجنسية لأنه يجب أن يعطى من يولد في البحرين حق المواطنة لذلك هناك أعداد كبيرة (بيدون) من أصول إيرانية وضرورة إعطاءهم الجنسية كما وعد الأمير.

فتجنيس أعداد كبيرة من دير الزور وحوران أثار إشكالية جديدة. نحن قلنا أن الأخوة السوريين كانوا في مقدمة من قدم للبحرين وناضلوا ضد الاحتلال الانجليزي منذ عام ٢٩ وطرد العديد من المدرسين السوريين نتيجة لمواقفهم الوطنية ضد الاستعمار لذلك يحز في أنفسنا أن يلعب مثل هؤلاء الإخوة دور الحرس الوطني وقوات خاصة لقمع انتفاضة شعبية تحت مبررات يريدها النظام. لو كان الوضع سوي ولا يوجد إشكالية طائفية نحن ليس لدينا أي مانع في تجنيس الإخوة العرب بل بالعكس نحن نرى في تجنيسهم ضمانة لعروبة المنطقة ومستقبلها.

فالأخوة المجنسون ليسوا كفاءات بل تم إحضارهم على اعتبار أنهم بدو من عنزه وبالتالي هم من الأسرة الحاكمة أو قريبين منها وهذا خلق إشكالية فيما يتعلق بالسكن والخدمات لأن القادمين أعطوا امتيازات باعتبارهم مواطنين صالحين والآخرين غير صالحين. وبالتالي خلقوا مشكلة كبيرة وكثرت الاحتجاجات عليهم حتى من طرف السنة ونحن نمتلئ حزناً ونحن نتحدث عن هذا الواقع لأننا نتمنى أن يفتح باب الهجرة للأخوة العرب ضمن ظروف مساواة بين كل الناس حتى لا يشعر الشيعي بأنه مضطهد ونتمنى أن تصحح الأجواء الإيجابية في البحرين وتصحح كل هذه المسارات. لأنه إذا أصبحت المساواة واقعاً فهذه المسألة لن تكون إشكالية.

فالنظام يتخيل أن هذه القوى ستقف إلى جانبه في المستقبل ولكن هؤلاء يمكن أن تسحب الجنسية منهم في أي لحظة والموضوع مازال إشكالي داخل البحرين.

الزوادي: من حيث المبدأ لسنا ضد إعطاء الجنسية لأي عربي يستحقها. نحن عندنا مواطنين أباً عن جد لازالو محرومين من الجنسية وهم يستحقونها فعلاً. والذي خلق إشكالية إحضار أشخاص محددين وإعطاءهم جنسية في الوقت الذي يحرم المواطن من الجنسية هذا الواقع خلق حزازات وإشكاليات. نحن نقول الأولى لمن يستحق وما جرى فيه عسف لتطبيق القانون واستخدامه ضد أناس يستحقون الجنسية في الوقت الذي تلوي فيه عنق القانون من أجل إعطاء من تريد أنت جنسيات على حساب الآخرين. هذا من حيث المبدأ نحن ضد ونحن لسنا ضده تجنيس الآخرين المستحقين يجب تصحيح الوضع وإعطاء الناس حقهم.

• ما هو موقفكم من التواجد الأمريكي في الخليج والبحرين بشكل خاص؟

×× النعيمي: الحقيقة أن المظاهرات التي حصلت في البحرين تضامناً مع الانتفاضة كانت شعاراتها واضحة ضد أمريكا وضد إسرائيل. نحن نعتبر أمريكا عدو لهذه الأمة فموقف أمريكا المساند لإسرائيل بالتالي لا تعتبر دولة صديقه ولا يجوز تقديم أية تسهيلات لها.

من الجانب الآخر نحن ضد أي تواجد أمريكي بريطاني فرنسي في المنطقة خاصة إذا كان هذا التواجد على أرضية عدوانية للأمة بحيث يستهدف ضرب الدول العربية خاصة العراق ويشكل خطر على دولة صديقة كإيران.

ولا نعتقد أن الأمريكان حكم في صراعاتنا العربية الإيرانية يعني ان كنا قاصرين فهذه كارثة لقد أثبت السعوديون في التحالف مع إيران بعد نظر حين وقعوا اتفاقية أمنية تأخذ بعين الاعتبار مصالح الطرفين وأعتقد أن الإشكاليات الموجودة بين العرب وإيران لا تستدعي أن نستعين بأمريكا في مواجهة إيران لذا نحن ضد التواجد الأمريكي في البحرين والخليج.

ونتمنى أن يأتي اليوم الذي لا يوجد فيه حضور عسكري (قواعد أمريكية) حيث قيادة الأسطول الخامس في بلدنا وهذا الأمر مرهون بإصرار الناس من جهة ومزيد من العلاقات العربية العربية. ومزيد من النضج في إدارة الصراع في المنطقة على مستوى الحكام أو مجلس التعاون أو العراق أو إيران.

الزوادي: لا يوجد عندي شيء أضيفه. نحن ضد وجود القواعد العسكرية الأمريكية.

• تشكلت في بلدكم لجنة مقاومة التطبيع من شخصيات ورموز وطنية بحرينية نريد أن نعلم هل حصل اختراق إسرائيلي للبحرين وإلى أي مستوى وصل هذا الاختراق؟

×× النعيمي: المؤتمر الذي عقد في الكويت مؤخراً كان تعبير عن حاجة سياسية لمواجهة التغلغل الإسرائيلي لمنطقة الخليج حيث أنها منطقة استراتيجية بالنسبة لهم. والبحرين كمركز مالي وتجاري في منطقة الخليج مما يعني أن الإسرائيليين ليسوا بعيدين عنا ومجموع أساليب الالتفاف التي تقوم بها إسرائيل لغزو المنطقة العربية. معروفة عندنا. وأعتقد ان تشكيل لجنة أهلية لمقاومة التطبيع خطوة موفقة وتأتي في سياق الشعور والارتباط العميق الجذري بالقضية المركزية للأمة العربية. وهي مشكّلة من شخصيات من مختلف القوى السياسية وسيكون من إحدى مهامها رصد التغلغل الإسرائيلي والتعبئة ضده في الأيام القادمة إذا تمكنا من المساهمة في هذه الفعالية سيكون ذلك جيداً.

الزوادي: طبعاً بالإضافة للمهام التي ذكرت هناك مهمة أساسية هي الجانب السياسي حيث أن العمل ضد التطبيع مرتبط بمجمل العلاقات ما بين العرب وإسرائيل وخاصة ما بين الشعب الفلسطيني وقوات الاحتلال.

موقف جماهيرنا مع نضالات الشعب الفلسطيني ومع تحقيق أهدافه بالعودة وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس.

فهذه اللجنة من وسائل الدعم لنضال الشعب الفلسطيني وهذه المهمة أساسية للجنة.

• ونحن نودعكم ما هي الرسالة التي توجهونها للشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة؟

×× النعيمي: نحن نشكر الرفاق في الهدف لاتاحة الفرصة لنا لتسليط الضوء على التحولات الأخيرة في البحرين ونريد أن نؤكد أن هناك تحرك شعبي كبير مع الانتفاضة وهذا يعني أن انتفاضتكم لعبت دوراً كبيراً في استنهاض قوى الشعب داخل البحرين بالمسيرات والمظاهرات والحركات الاحتجاجية على الأقل خلال الشهرين الأخيرين. نعم نحن نتعلم من أبطال الحجارة ونتعلم من هذا الشعب الذي يقاوم ببطولة خارقة قوات مدججة بأسلحة كيمياوية ويورانيوم مخضب ولكنه مصمم على انتزاع حقه.

فانتفاضة شعبنا في البحرين سنة ٩٦ كانت تعبير فلسطيني حيث قاوم شعبنا أمن الدولة والقوانين التعسفية وهو أعزل فبالحجارة والإطارات المحروقة وكل الأساليب العنفية دون اللجوء إلى الأسلحة النارية. وبهذه المناسبة نعبر عن امتناننا للدروس التي تعلمناها من الشعب الفلسطيني. ونحن كحركة وطنية تعلمنا دروساً ثمينة من الثورة الفلسطينية سواء في بيروت أو على امتداد علاقاتنا مع القوى الوطنية والديمقراطية الفلسطينية ونعتبر أن إحدى مهماتنا أن نكون أمينين لهذا التاريخ وهذه العلاقة ونتمنى أن نقوم بدورنا في البحرين لخدمة رفاقنا وإخواننا من الشعب الفلسطيني وحتماً مع تطور نضال الشعب الفلسطيني نستطيع أن نعزز ونطور أساليب تضامننا ووقوفنا إلى جانب نضال هذا الشعب وهذه مهمة لا تقل عن مهماتنا المحلية.

ومرة أخرى نشكر رفاقنا في الجبهة الشعبية وكل المنظمات الفلسطينية وكل المناضلين الفلسطينيين الذين عبروا عن تضامنهم المستمر مع البحرين وكانوا مجمعين على تقدير النضال الذي يقوم به هذا الشعب الصغير بإمكانياته وعدده لكنه كبير باصراره وإصرار القوى الوطنية الديمقراطية على ضرورة انتزاع الحقوق والمطالب التي ضحى من أجلها شعبنا طيلة الفترة الماضية.

الزوادي: نحن نفهم المسألة بأن أي منجز حققه الشعب الفلسطيني هو إنجاز لنا وأي منجز حققه شعبنا أو أي شعب عربي هو دعم للقضية الفلسطينية لذلك شعبنا عفوياً يعلن تضامنه مع الشعب الفلسطيني على كافة الصعد.

ولذلك نضالاتنا متكاملة وليس لنا على



الشعب الفلسطيني مِنّة وليس له علينا كذلك لأن نضالنا متكامل. ونتمنى أن يتعزز هذا التكامل.

• سؤال يدور في ذهن الناس. إنه في حال عودتكم لأرض الوطن. لو عرض عليكم المشاركة في أي حكومة قادمة ماذا سيكون موقفكم؟

×× النعيمي: ولو أن السؤال سابق لأوانه، إلا أننا ملتزمون بموقف رفاقنا داخل البلد فأي موقف يراه الرفاق في التيار الديمقراطي حول كيفية أن يلعب العائدون من الخارج والرموز الموجودة داخل البلد دوراً في المستقبل نحن ملتزمون بهذا الموقف. وبالطبع سيكون هذا الموضوع موضوع تشاور لأن السلطة سابقاً كانت قمعية وغير ديمقراطية ضد الناس والمعارضة لكن هل سنصل إلى ما وصلت إليه الأوضاع في المغرب بمعنى أن يتسلم زعماء المعارضة السلطة التنفيذية الموضوع مفتوح لأن منطقة الخليج محكومة بمعادلات خليجية ولكن نتمنى مستقبلاً ان يكون للشخصيات الوطنية دوراً في تصحيح مسار السلطة التنفيذية.

الزوادي: عندما نعود للبلد نحن مواطنون ومن حقنا أن نمارس أي عمل أو أية مهمة واجبنا أن نشارك وخاصة في ظل وضع ديمقراطي نحن أحرار ليس مفروضاً علينا شيء كواجب وكشرف نحن واجبنا أن تخدم شعبنا في أي موقع يتسنى لنا ●●

رسائل أمريكية إلى أكثر من طرف عربي

عارف سليمان

تسارعت وتيرة الأحداث مع بداية العام الأول من الألفية الثالثة تاركة وراءها العديد من الأسئلة المحيرة وعلامات الاستفهام الكبيرة، والاستحقاقات المتوقعة والمجهولة...

فقد غادر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون البيت الأبيض، وانزوى الحزب الديمقراطي عن مسرح الأحداث بعد خسارته الرئاسة الأمريكية، مفسحاً الطريق للحزب الجمهوري، وللإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الرئيس الابن جورج بوش.

ولم تلبث الإدارة الجديدة في توضيب ما تركه الحزب الديمقراطي من عبث وفوضى في البيت الأبيض حتى بدأت الطائرات الأميركية والبريطانية بضرب العمق العراقي متجاوزة ما سمي بالمناطق المحظورة.. تبعها وزير الدبلوماسية الأميركية كولن باول بزيارة للمنطقة عارضاً على قادتها وذوي الأمر الرؤية الأميركية للتعامل مع تطورات وأحداث المنطقة.

كما انزوى رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك بسرعة البرق بعد سقوط مدوي، كسر غروره وعنجهيته، تاركاً الساحة لإرهابي مغمور طالما حلم بسدة رئاسة الوزراء في إسرائيل..وفي الوقت الذي مازال شارون يحاول جاهداً تشكيل وزارته، وترتيب أولويات سياسته في المناطق حتى تصاعد العنف الإسرائيلي، وعمليات القتل والحصار الاقتصادي وفصل المناطق، وإغلاق المعابر والمنافذ المختلفة، والتهديد بتصفية القيادة الفلسطينية.

بيد أن الحدث الأبرز والمتواصل والذي لم ينقطع منذ خمسة شهور والذي يقض مضاجع قوى إسرائيلية وأمريكية وإقليمية متقاطعة المصالح..يتمثل في استمرار الانتفاضة الفلسطينية، وما تولده من تداعيات سياسية وعملية راهنة ومحتملة.

تلك أحداث يصعب الفصل في مقدماتها وأسبابها.أو نتائجها وتداعياتها أو استحقاقاتها القادمة، فقد ربطتها جميعاً في الأسباب والنتائج القضية العربية وفي القلب منها المسألة الفلسطينية وكيفية التعامل معها.. فاستمرار الممانعة العربية بشكليها المبدئي والخجول، واستمرار الانتفاضة الفلسطينية الباسلة يشكلان أبعاد السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

وبالمحصلة فالعرب أمام عدوان أمريكي فاضح على بلد عربي محاصر منذ عشر سنوات، وأمام عدوان صهيوني مستمر وشرس على الشعب الفلسطيني يستهدف انتفاضته الشعبية.

هذه الأحداث تطرح السؤال مجدداً.. ما هو الهدف الأمريكي من العدوان على العراق في هذا الوقت بالذات دون مبرر أو أسباب موضوعية.. وماذا يستهدف وزير الدبلوماسية الأمريكية من زيارته إلى المنطقة.. ولماذا التصعيد الإسرائيلي في المناطق المحتلة..؟

ثمة أمرٌ مفروغ منه، أن هناك فرقاً بيناً بين الدبلوماسية الأميركية من ناحية والاستراتيجية الأمريكية من ناحية ثانية، فنحن اليوم أمام الدبلوماسية الأمريكية العنفية التي تحمل قدراً من التهديد والوعيد والدمار مغلفاً بمقترحات سياسية وآليات عمل جديدة. ولسنا أمام استراتيجية أمريكية جديدة.

وعليه فإن الدبلوماسية الأميركية الجديدة تستهدف تحقيق أكثر من هدف وأكثر من مناورة..

أولاً- أعطت الإدارة الأمريكية السابقة ورئيسها بيل كلينتون الصراع العربي الإسرائيلي المقام الأول في أولوياتها وتوجهاتها السياسية طيلة فترتي رئاسته، وأمكن خلالها عقد اتفاق أوسلو المشؤوم الذي كبل الشعب الفلسطيني، وحوّل مناطقه إلى كانتونات ومعازل، وأعقبه العديد من الاتفاقات المكملة والملحقة التي لم تنهِ الاحتلال الإسرائيلي حتى اللحظة. ولم تمكن السلطة الفلسطينية من فرض سلطتها على المناطق الفلسطينية المحتلة. بيد أن الإدارة الأمريكية السابقة قد فشلت في جر الشعب الفلسطيني إلى المقصلة التاريخية التي مقدراً لها أن تفصل الشعب الفلسطيني كحضور موضوعي عن حقوقه التاريخية في فلسطين وعن حلمه في العودة إلى أرض الأجداد.

هذا الفشل الذي سبقه معاندة ومثابرة أمريكية هائلة حتى اللحظات الأخيرة من عمر الإدارة الأميركيةِ ورئيسها، دفع الإدارة الأميركية الجديدة إلى معاينة الدبلوماسية الأمريكية مجدداً ووضع ملامح وخطوات عملية وسياسية مختلفة في الأداء وثابتة في الهدف والجوهر اللذين رسمتهما الاستراتيجيات الأمريكية السابقة، وذلك عبر ممارسة الضغط السياسي على الشعب الفلسطيني وقيادته لجره قسراً إلى المقصلة السياسية والتاريخية، وهذه المرة لا يكون الضغط مباشراً أو عبر بعض دول المنطقة، إنما عبر تجاهل ما يحدث داخل الأرض المحتلة، وإزاحة المسألة الفلسطينية من صدارة الاهتمام العربي والعالمي في محاولة لوأد الانتفاضة بالعنف الصهيوني وعمل استدارة في اهتمامات الرأي العام العالمي باتجاه عدو متوهم آخر بالعراق

وإنزال التسوية على المسار الفلسطيني إلى رتبة أدنى في سلم أولويات السياسة الأميركية دون قتلها، تاركة الشعب الفلسطيني وقيادته عقاباً له وتشفياً فيه إلى مصيره المجهول مع العنجهية والإرهاب الصهيوني، ولسان حال الإدارة الأميركية يقول: «لنرى ما الذي يستطيع الفلسطينيون فعله وحدهم بدون دور الإدارة الأميركية..» !!!

وهنا يتجلى التمني والرهان الأمريكي، بأن الطرف الفلسطيني سيعود صاغراً ومغلوباً ومستنجداً بالراعي الأمريكي من غلواء العنف الإسرائيلي ومن فراغ الساحة الفلسطينية الإسرائيلية المشتركة من الحركة والفعل السياسي... بهذا المعنى يمكن فهم المناورة الأميركية في إزاحة المسألة الفلسطينية عن أولويات السياسة الأميركية إلى حين وإلى وقت يعترف فيه الفلسطينيون بأنهم أضاعوا الفرصة..!!!



ثانياً: في خطوط متوازية تستهدف الإدارة الأميركية الجديدة تحويل أنظار الرأي العام العالمي والرسمي والشعبي وانشغاله بصعود الإرهابي شارون إلى رئاسة الوزراء الإسرائيلية وخوفه من احتمالات قيامه بمغامرات عسكرية وإرهابية في المنطقة.. إلى عدو متوهم متمثلاً بالعراق ورئيسه صدام حسين وما يمثلانه حسب مصادر الدبلوماسية الأميركية من خطر على دول المنطقة والعالم جراء محاولاته لبناء أسلحة الدمار الشامل..وهنا ينشغل العالم ودوله بمخاطر وهمية يبدعها العقل الأميركي ودبلوماسيته الهادئة مرة والعنفية مرة أخرى.

ثالثاً: وبالتوازي أيضاً فقد أدركت الإدارة الأميركية بأن العراق بدأ يكسر الحصار المفروض عليه، وقد بدأ جدار الحصار يتداعى حجراً وراء حجر عبر تسيير رحلات الطيران العربية والدولية الغير منتظمة، وزيارة الوفود المستمرة للعراق، وإقامة علاقات واتفاقات تجارية مختلفة مع العراق..هذا أمرٌ يضرب الاستراتيجية الأميركية ويكسر هيبتها في المنطقة، ويشجع الآخرين على التمرد على سياستها المسماة «بالشرعية الدولية» عنوةً. لذلك أرادت بعدوانها على العراق من جهة وزيارة وزيرها إلى المنطقة من جهة أخرى أن تعيد الأمور إلى نصابها، وان تقول بأن فك الحصار عن العراق لا يمر إلا عبر الموقف الأميركي وقرارها. وان تحذر في ذات الوقت من التمادي العربي والدولي في التعاون مع العراق.. وهي رسالة مزدوجة إلى العراق من جهة والى البلدان العربية من جهة أخرى.. ولعل وقف بعض الرحلات المقررة مسبقاً إلى العراق من قبل السلطات السياسية في بلدان عربية ليس إلا استجابة واضحة للرسالة الأميركية.

رابعاً: في ضوء قرب انعقاد مؤتمر القمة العربي، وما يمكن أن يناقش ويعرض ويراجع ويتخذ من قرارات حول دعم الانتفاضة من ناحية..وحول إمكانية عودة العراق إلى الخيمة العربية، وما يمكن أن يقرب ويجمع العرب على قضايا عديدة سياسية واقتصادية وتجارية..في ضوء كل ذلك فقد قذفت الإدارة الأمريكية الجديدة بالمسألة العراقية كقنبلة إلى الطاولة المستديرة بالقمة العربية سعياً منها لزرع بذور الفرقة مجدداً بين العرب ومجاميعهم، حيث لم يعد مسموحاً أن تسود فكرة عقد مؤتمرات دورية أو قمم عربية دورية حتى لا يتداعى النهوض العربي بأشكال غير متوقعة..فالهدف ينحصر في تفجير مؤتمر القمة..ووضع سقف هابط لقراراته كحد أدنى ولا يتجاوز الرؤية الأميركية في المنطقة...

إذا كانت هذه هي أبعاد ومرامي الرسالة الأميركية، ورسول الإدارة الأميركية إلى المنطقة..فإن اللحظة السياسية الراهنة بما تحمله من تحديات على الأمة العربية بأسرها.. وعلى القطرية العربية... تستوجب مواجهة هذه السياسة الأميركية في المنطقة وكبح جماحها، ووأد مفاعيلها المحتملة والتي قد تعني مزيداً من هدر مقدرات الأمة العربية وضياع دورها وبهتان صورتها أمام الآخر وأمام أبنائها وشعوبها، وذلك لايتم إلا بسياسة بديلة ومتصدية عناوينها:-

١ ـ الدعم الواضح والمستمر لانتفاضة الشعب الفلسطيني حتى يتمكن من فرض شروطه لدحر الاحتلال وإقامة دولته المستقلة.

٢ ـ التمسك الواضح والحازم بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم...

٣ ـ العمل على توحيد الصف العربي عبر عودة العراق إلى الخيمة العربية وفك الحصار عنه.. وتجاوز كل عوامل الفرقة التي سادت طيلة عشر سنوات وتركها وراء ظهر الأمة.. والبحث في راهنها ومستقبلها.

٤ ـ عدم الاستجابة للرسائل الدبلوماسية الأميركية والانخداع لها حوّل الأولوية في سلم الاهتمامات..والمفاضلة بين الأولوية الهم العراقي أوالهم الفلسطيني.. فاصطناع التعارض هو مناورة أميركية إسرائيلية تستهدف المسألتين معاً..

٥ ـ وضع آليات جديدة وبديلة للواقع الراهن بصدد حل التعارضات والخلافات العربية تبدأ بالإصرار على دورية انعقاد مؤتمرات القمة العربية للبحث في شؤون الأمة..فقد تتداعى فكرة المؤتمرات الدورية إلى آليات بحث وعمل ورؤى وخطط وبرامج تحقق للأمة بعضاً من أمانيها ●●

حصار العراق ـ فلسطين

المؤامرة المزدوجة والرد العربي المطلوب

م. أبو ناموس



جاء تجاوب العرب مع مبادرة الرئيس جورج بوش عندما قبلوا المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام، ليعبر عن تعليقهم الكثير من الآمال على الالتزامات التي قطعتها الإدارة الأمريكية على نفسها في ذلك الوقت، فكانت الحصلة مزيداً من الإحباط وعدم الثقة، أما الجانب الإسرائيلي فقد حصل على الكثير من المساعدات الأمريكية العسكرية والمالية التي وظفها في زيادة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشن حرب لاهوادة فيها ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، عندما رفض الاستكانة والهوان والقبول بالا ملاءات الإسرائيلية، التي تتمسك بالقدس عاصمة أبدية لدولة العدوان الصهيونية ورفض الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وما يثير الاستغراب هو دعوة البعض بل تمنياته بأن بوش الابن سيكون أقل إنحيازاً لإسرائيل وأقل تدخلاً في المحادثات أيضا في ظل انتخاب جزار صبرا وشاتيلا على رأس الحكومة الإسرائيلية.

لقد وصلت المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى طريق مسدود ولم تنجح كل عمليات الضغط والابتزاز التي مورست على الجانب الفلسطيني بدأ من الحرب الشرسة التي مازالت قائمة على الشعب الفلسطيني سواء سياسة الإغلاق والحصار وتجميد أموال السلطة واغتيال القادة الميدانيين، إلى الموقف الأميركي بأن الفلسطينيين يمارسون أعمال عنف مروراً بما قاله الرئيس كلينتون بأن عرضه وما تضمنه من أسس سيذهب معه عند انتهاء رئاسته.

فالإدارة الأمريكية الجديدة تعتبر أن عملية السلام لم تعد موجودة، وأن هذه التسمية لم تعد قائمة بل حل محلها اسم مفاوضات سلام الشرق الأوسط، ومن هذا المنطلق خرجت دعوات تطالب بإعطاء شارون فرصة، وإن المفاوضات بين الجانبين يجب أن تستمر دون مبادرة أمريكية أو وساطة منها.

يأتي كل هذا في ظل ازدياد العداء للدولة العبرية بل أيضاً للولايات المتحدة الأمريكية والذي أخذ أشكالاً مقعددة منها الدعوات الشعبية لمقاطعة البضائع والسلع الأمريكية، وحظيت انتفاضة الشعب الفلسطيني بالدعم والتضامن والتعاطف الشعبي العربي من المحيط إلى الخليج وتقرر تقديم الدعم المالي للشعب الفلسطيني، وجاء الموقف العراقي مميزاً وقرر تقديم دعم للشعب الفلسطيني بمبلغ بليون يورو، إضافة إلى الكميات الكبيرة من المواد الغذائية والأدوية رغم ما يتعرض له من أبشع أنواع الحروب في التاريخ المعاصر، فالحظر الجوي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا على شمال العراق وجنوبه غير شرعي ويشكل خرقاً للقرارات الدولية، ويضرب عرض الحائط «احترام سيادة ووحدة واستقلال العراق».

والعراق على لسان الكثير من مسئوليه رفض توصيف ما قدمه بأنه مساعدة للشعب الفلسطيني بل اعتبره حقاً من حقوق الشعب الفلسطيني.

وقررت الحكومة العراقية تشديد العقوبات على العراقيين الذين يتعاملون مع الكيان الصهيوني بأي شكل من الأشكال أو يستوردون بضائع إسرائيلية مباشرة أو بالواسطة، مع العلم أن الحكومة العراقية تحظر التعامل مع أي شركة عربية أو أجنبية تتعاون مع إسرائيل وبذلك يطبق بحقها أحكام المقاطعة العربية.

وقد بدأ العراق خطوات عملية لتوطيد علاقاته السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والمجاورة مثل سوريا، إيران، الأردن، ووقع اتفاقاً اقتصادياً مع مصر يتضمن التبادل التجاري بما يقارب بليوني دولار، وهذا ما أثار قلق الإدارة الأمريكية إضافة إلى ما قد يلحق به من إثارة موضوع رفع الحصار عن العراق في القمة العربية المزمع عقدها في آذار في العاصمة الأردنية عمان ومما يخالف السياسة الأميركية البريطانية المعادية للعراق وشعبه.

نتائج الحصار على العراق

إن لجنة العقوبات التي يسيطر عليها الأميركيون والبريطانيون جعلت من المتعذر تنفيذ بنود هذا البرنامج، فكما قالت مديرة برنامج الغذاء العالمي في معرض استقالتها إضافة إلى منسق الشؤون الإنسانية «أن البرنامج الإنساني للأمم المتحدة في العراق قد فشل في تلبية الاحتياجات الإنسانية في ظل العقوبات الدولية، مما يعني أن استقالة مسؤولي الأمم المتحدة كافية لفضح ما تقوم به الإدارة الأميركية والحكومة البريطانية من



تضليل وخداع للرأي العام العالمي تجاه ما يجري في العراق من جرائم ترتكب باسم الإنسانية.

فاللجنة 661 أي لجنة العقوبات تعطل العقود، وتشكل عقبة أساسية لتنفيذها، فالأمريكيون وحدهم عطلوا ما يقارب 1000 عقد والإنجليز 125 عقد. مما يعني أن العراق أصبح ضحية هذه السياسة الإمبريالية التي أخذت العراق وشعبه رهينة لتحقيق مآرب السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية.

فالنفط، نفط العراق وشعبه، وعائداته ملك للعراق وحق العراق أن يتصرف بها كما يشاء لينقذ حياة أبنائه وأطفاله من الموت، فلا بد من إعطائه الحرية لاستخدام أمواله وإعالة شعبه بحرية.

تراجعت نسبة المتعلمين في العراق حالياً والتي كانت 90% قبل العقوبات، لتصل إلى 66%، إضافة إلى أعداد الباحثين عن العلاج من الأمراض النفسية والعقلية الذي قفز من 200 ألف في عام 1990 إلى 510 آلاف عام 1998، والحصار يحصد أرواح خمسة آلاف طفل عراقي في كل شهر حسب إحصائيات اليونيسف.

ومن المرجح أن الوضع الحالي في العراق سيؤدي إلى ظهور جيل أكثر تطرفاً وعنفاً من أي وضع سابق لأنهم يشعرون بالمرارة والغضب ويحسون أن العالم كله قد تخلى عنهم.

فالحصار الاقتصادي المفروض على العراق يهدف إلى إضعاف الأمة العربية وليس العراق لوحده، إضافة إلى عزل العراق عن عمقه العربي لما يشكله غيابه من إخلال بميزان القوى لصالح إسرائيل.

العراق وأسلحة الدمار الشامل

حسب السياسة الأميركية فإن العراق ليس له حق التسلح، لكن إسرائيل تكرس أسلحتها النووية والكيميائية والبيولوجية،، والأمريكان سمحوا لإسرائيل بالدخول في المنشآت العلمية النووية، وفي نفس الوقت يجري الحديث عن نزع أسلحة الدمار الشامل.

وزير الخارجية الجنرال كولن باول رئيس هيئة الأركان المشتركة أثناء حرب الخليج قال: «على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يلزما العراق بالوفاء بالتزاماته الخاصة بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل».

في الوقت الذي يشير تقرير لجنة الطاقة الذرية إلى التدمير الكامل لأسلحة العراق وأنه قد تم نزع أسلحته بشكل نوعي كبير ولم يعد يمتلك أسلحة دمار شامل أو القدرة على إنتاجها.

ولكن الولايات المتحدة مصرة على أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، ومازال يهدد جيرانه وان العقوبات ستظل مفروضة حتى يمتثل لقرارات الأمم المتحدة، وهذه المعلومات تهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي ومنع التأييد الدولي والعربي للمطالبة برفع العقوبات وإيقاف العدوان المستمر عليه.

موجبات ضرب العراق

عدم السماح بإعادة الحياة للتضامن العربي.

الخشية من رفع العقوبات عن العراق فبإمكان العراق إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية.

عدم السماح للعراق بلعب دور مهم مع القوى العربية الرئيسية في تعزيز النظام الإقليمي العربي.

تعارض العراق مع السياسة الأمريكية التي تعمل جاهدة للحؤول دون عمل عربي جماعي مخافة انعكاس ذلك على مصالحها وما يشكله من خطر على إسرائيل مما يخل بميزان القوى القائم، لهذا فإن القصف الأخير للعراق ما هو إلا جريمة بشعة جديدة تضاف إلى الجرائم الأميركية والصهيونية تجاه العراق وشعبه والأمة العربية.

لاشك أن المبررات الأميركية مفضوحة وغير مقبولة ومخالفة لكل المواثيق والقرارات الدولية، فالطائرات الأميركية والبريطانية تحلق في الأجواء العراقية ومن البديهي أن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يعطيان للعراق الحق الكامل بالدفاع عن أراضيه وحدوده ومياهه، فالعراق دولة مستقلة وذات سيادة وعضو مؤسس في الأمم المتحدة، ودفاعه عن أرضه هو عمل من أعمال السيادة الذي يبدو أن الولايات المتحدة وبريطانيا لا تريد الاعتراف به.

الرد العراقي على الغارات

شكل العراق جيش القدس من إحدى وعشرين فرقة للجهاد والتحرير كما قررت الحكومة العراقية خلال اجتماع برئاسة الرئيس صدام حسين اعتبار الثاني والعشرين من شهر اكتوبر من كل عام يوماً وطنياً يطلق عليه اسم «يوم القدس العظيم» وهذه التسمية تأتي في ذكرى الاستعراض الذي شارك فيه قرابة 6 ملايين عراقي للدفاع عن القدس ودعم الانتفاضة الفلسطينية.

بهذا فإن العراق مستمر في مقاومته للمخطط الإمبريالي الأميركي جنباً إلى جنب مع الانتفاضة الفلسطينية مما يستنهض الشارع العربي.

الرد العربي

إن مواجهة السياسة الأميركية ـ الإسرائيلية المعادية للأمة العربية التي تهدف إلى تطويعها وتركيعها تتطلب إحداث نهوض على مستوى المنطقة العربية ليتصدى للجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وللمؤامرة على العراق التي تستهدف فصل مناطق الشمال والجنوب في العراق عن الوطن الأم لضمان تحييده في المعادلة الإقليمية.

وهذا ما يتطلب العمل الجاد والدؤوب للقيام بمصالحة عربية والتحرك باتجاه تضامن عربي حقيقي يحقق:

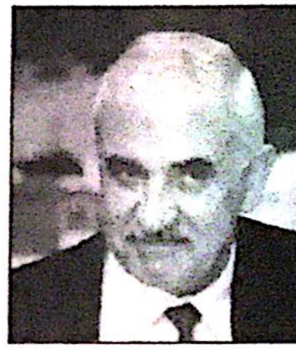
ـ الدعم الفعلي والحقيقي للانتفاضة الفلسطينية

ـ تطوير الأسلحة العربية

رفع الحصار عن العراق فوراً دون قيد أو شرط وبحيث لا يكون العراق وحده خاضعاً لمسألة الرقابة على التسلح وإنما يكون ضمن إجراءات تشمل كل دول المنطقة، وجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

ـ وقف كل عمليات التطبيع بشكل مباشر أو غير مباشر وإنجاح القمة العربية المزمع عقدها ●●

د. جورج حبش يلتقي السيد طه ياسين رمضان



التقى الدكتور جورج حبش، مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مع السيد طه ياسين رمضان، نائب رئيس الجمهورية العراقية، وحضر اللقاء أبو أحمد فؤاد، عضو المكتب السياسي للجبهة، والسيد رئيس بعثة رعاية الشؤون العراقية في سوريا.

وقد دار الحديث حول المستجدات السياسية على الصعيدين العربي والفلسطيني. وأكد السيد نائب الرئيس العراقي على مواقف العراق الثابتة تجاه قضايا الأمة العربية وقضيتها المركزية، القضية الفلسطينية.

كما أكد على استمرار العراق في مواجهة المخططات المعادية، مستنداً إلى صمود الشعب العراقي ودعم وتأييد الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج. وأضاف أن العراق يسعى بكل جدية لبناء السوق العربية المشتركة بشكل تدريجي، وتأتي مبادرة العراق نحو مصر وسوريا في هذا السياق.

وأبدى استعداد العراق الكامل لتقديم كل اشكال الدعم والمساندة للانتفاضة الفلسطينية الباسلة، مؤكداً على أهمية استمرارها وتصعيدها وتطويرها حتى تحقيق الشعب الفلسطيني لكامل أهدافه.

من جانبه، عبرّ الدكتور جورج حبش عن دعم وتأييد الشعب الفلسطيني لمواقف العراق، قيادة وشعباً، في تصديها للعدوان الظالم الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الشعب العراقي الشقيق.

كما عبّر عن تقديره لما تقدمه العراق من دعم للشعب الفلسطيني، وأكد على أن الانتفاضة ستستمر حتى يحقق الشعب الفلسطيني كامل أهدافه.

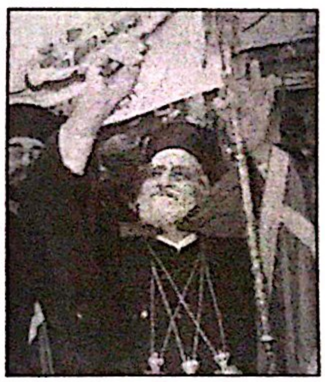
وثمّن الدكتور حبش مبادرات العراق الايجابية نحو مصر وسوريا والبلدان العربية الأخرى، متمنياً نجاح هذه المبادرات على طريق ولادة السوق العربية المشتركة، كخطوة تجاه الوحدة العربية على المدى الاستراتيجي.

وأضاف أن مهمة الأمة العربية، على الصعيدين الرسمي والشعبي، كسر الحصار الظالم على العراق.

المكتب الصحفي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٢٠٠١/١/٣١

الرفيق مروان الفاهوم يلتقي غبطة البطريرك غريغوريوس الثالث



قام الرفيق مروان الفاهوم عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزيارة غبطة البطريرك غريغوريوس الثالث «اللحام» بطريرك انطاكية وسائر المشرق للروم الكاثوليك.. حيث قدم التهاني لغبطته باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمناسبة تنصيبه بطريركاً لكنيسة الروم الكاثوليك.

والجدير بالذكر أن غبطته كان قد شغل منصب مطران القدس لفترة طويلة قبل أن يعود مؤخراً إلى دمشق حيث تمت فيها مراسم التنصيب. وقد عُرف غبطته بالمواقف الوطنية طيلة فترة خدمته لطائفة الروم الكاثوليك في القدس.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تستنكر العدوان الأمريكي البريطاني على العراق

في إطار سياسة عدوانية إمبريالية استعمارية ضد صمود العراق وثباته وحقه السيادي، ومساعيه لفك الحصار الظالم، أقدمت الإمبريالية الأمريكية - البريطانية، على شن عدوان جديد على عنوان الكرامة العربية ممثلاً في صمود العراق الرافض للهيمنة الأمريكية ومنطقها الهمجي، راح ضحيته العديد من الأبرياء وألحق أضراراً فادحة بالمنشآت العراقية، وفي هذا السياق فإننا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إذ نؤكد إدانتنا واستنكارنا لهذا العدوان الجديد، فإننا نود الإشارة للآتي:

أولاً: إن هذا العدوان، إنما يؤكد مرة أخرى، ضرورة أن يرتقي النظام العربي الرسمي لمستوى التحديات، لمساندة العراق على كافة المستويات، ومساعدته في صموده في وجه الغطرسة الأمريكية، وفك الحصار الظالم عليه، وحماية استقلاله وسيادته ووحدته، وأن تبادر البلدان العربية لاتخاذ موقف إدانة لهذا العدوان.

ثانياً: إن هذا العدوان، يكشف الوجه الحقيقي، لعداء الإمبريالية الأمريكية للأمة العربية وشعوبها، ومصالحها، وتطلعاتها القومية، الأمر الذي يفرض على طلائعها التحررية الوطنية والديمقراطية والقومية والإسلامية بالوقوف إلى جانب العراق وتحريك الشارع العربي في مواجهة هذه الجرائم البشعة ضد شعبنا الصامد في العراق

ثالثاً: إن العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق في هذا الوقت بالذات، يهدف فيما يهدف، لحرف الأنظار عما يجري من عدوان على الشعب الفلسطيني ومحاولات فرض الاستسلام عليه، خاصة بعد نجاح السفاح شارون في تشكيل حكومة وحدة عدوانية، وما يحمله ذلك من أخطار لا على الشعب الفلسطيني وحسب، بل على أمتنا العربية قاطبة، وكل ما يعنيه ذلك من ضرورة المواجهة الشاملة فلسطينياً وعربياً، لعزل العدوانية الإسرائيلية المسنودة أمريكياً، ولذا فإن المقاومة والصمود في فلسطين والعراق، هما خندق واحد لصد العدوان الأمريكي - الصهيوني، وطليعة للدفاع عن مصالح الأمة العربية وحق شعوبها في التحرر والاستقلال والسيادة والتنمية.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

رام الله - فلسطين

٢٠٠١/٢/١٧

مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يدعو لعقد مؤتمر دولي لدعم الانتفاضة

في إطار السياسة الإيرانية الداعمة لنضال شعبنا العربي الفلسطيني دعا مجلس الشورى الإيراني لعقد مؤتمر دولي لدعم الانتفاضة يعقد في العاصمة الإيرانية طهران يومي ٢٤-٢٥ نيسان القادم. ومن المفترض أن يشارك في أعماله العديد من رؤساء وأعضاء المجالس البرلمانية ونخبة من السياسيين والمثقفين والعلماء من جميع أنحاء العالمين الإسلامي والعربي وتشمل أعمال المؤتمر مناقشة المحاور التالية:

١- الانتفاضة: تعريف الانتفاضة الفلسطينية - النسيج الاجتماعي والسياسي للانتفاضة اقتصاديات الأراضي المحتلة في ظل الانتفاضة - الانتفاضة والرأي العام - ثقافة الانتفاضة - مستقبل الانتفاضة.

٢- الصهيونية: الأهداف والاستراتيجية العالمية للصهيونية، الأهداف والاستراتيجية الإقليمية للصهيونية - الاستراتيجية العالمية للصهيونية.

٣- فلسطين: فلسطين من وجهة نظر التيارات الفلسطينية - فلسطين والعالم الإسلامي - فلسطين في التحركات الدولية.

السودان: اعتقال الترابي.. خطوة في اتجاه تفاقم الأزمة

عصام سلامة

الإجراء الذي أقدمت عليه الحكومة السودانية مؤخراً باعتقال زعيم حزب المؤتمر الوطني الشعبي الدكتور حسن الترابي (حليف البشير سابقاً وخصمه اليوم)، جاء على خلفية توقيعه «مذكرة تفاهم» مع الحركة الشعبية «حركة التمرد» في جنوب السودان التي يقودها العقيد جون قرنق، والذي يعتبر في حالة حرب مع الحكومة، حيث جاءت هذه الخطوة قبل أيام قليلة فقط على تشكيل الحكومة السودانية الجديدة والموسعة، بعد أداء الرئيس السوداني عمر البشير القسم الدستوري أمام البرلمان في الخرطوم لولاية رئاسية ثانية مدتها خمس سنوات.. وعلى إثر الانتخابات التي فاز فيها الحزب الحاكم بأغلبية المقاعد في البرلمان والتي جرت في ظل مقاطعة حزبية وجماهيرية واسعة النطاق.

ورغم أن الحكومة السودانية تمكنت في المدة الأخيرة من تحسين علاقاتها مع دول الجوار المحيطة بها، وعملت على تطوير وتوسيع علاقاتها الخارجية مع العديد من الدول العربية والإفريقية وبعض الدول الأوروبية.. إلا أنها مع ذلك لم تتمكن حتى الآن من تحقيق الوفاق الوطني المنشود مع المعارضة السودانية بشقيها (الخارجي والداخلي) ولم توقف الحرب المدمرة في جنوب البلاد.. والتي تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في مجالي (التعليم والصحة)، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، بل اتسعت شقة الخلاف الداخلي الجهوية والقبلية مؤخراً على مسألة عدم التوزيع العادل للسلطة والثروة في البلاد.. مما زاد من تفاقم واستفحال الأزمة السودانية..

ولم تكتفِ الحكومة باعتقال الترابي فقط بل قامت بتشديد حملتها الأمنية والسياسية والدبلوماسية على حزب المؤتمر الوطني الشعبي، حيث قامت باعتقال نحو (١٥٠) من قادة حزبه وناشطيه، وفرضت حراسة مشددة على مقرات الحزب وعطلت صدور صحيفته «رأي الشعب»، وتتجه إلى تجميد نشاط حزبه ومحاكمة قادته وتسعى لعزل الترابي عن أنصاره.. وربما تصل الأمور إلى اتخاذ «إجراءات محاكمة جنائية» في حقه، (حيث يعطي قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية «مسجل الأحزاب» سلطة تعليق نشاط الحزب إذا توافر شرط «الإخلال بالأمن وإثارة الفتنة واستخدام العنف أو التلويح به»»، وكذلك سلطة حله إذا أدينت غالبية قيادته العليا قضائياً، وفي كلا الحالتين يمكن الاستئناف ضد قرار مسجل الأحزاب لدى المحكمة الدستورية). (الحياة-الأحد ٢٥/ شباط/ ٢٠٠١). وإزاء هذه الحملة التي تشنها الحكومة على حزب الترابي تباينت مواقف الأحزاب والقوى السياسية من هذه التطورات، فقد اعتبر حزب المؤتمر الوطني الشعبي في بيان أصدره عقب هذه الإجراءات المتخذة ضد قادته «بأن هذه الإجراءات تعد خرقاً للدستور ومجانبة للقوانين وأعراف العمل السياسي»، كما تحفظ حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي المعارضان عن إبداء أي موقف من رد الحكومة على «مذكرة التفاهم» وامتنعا عن التعليق.. فيما اعتبر الحزب الشيوعي السوداني ما حدث «صراعاً على السلطة»، مشيراً إلى أن اتفاق الترابي مع قرنق «ليس مبرراً للإجراءات الحكومية ضده»».. كما انتقدت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان هذه الاعتقالات واعتبرتها «انتهاكاً لحقوق الإنسان المكفولة دولياً»، ودعا بيان المنظمة السلطات السودانية «إلى إطلاق سراح المعتقلين فوراً ووقف العمل بقانون الطوارئ».

وأما الرد الرسمي للحكومة السودانية فقد جاء على لسان النائب الأول للرئيس السيد علي عثمان طه الذي اعتبر: «أن توقيع حزب المؤتمر الشعبي اتفاقاً مع «حركة التمرد» خروجاً على الدولة موضحاً: «أن أساس المذكرة الموقعة إسقاط للنظام بالقوة»، وقال للصحافيين: «إن مذكرة التفاهم تقع تحت طائلة القانون لأنها تدعم «التمرد» واستعمال القوة ضد السودان وحكومته»».

وقبل إقدام الحكومة السودانية على اعتقال الترابي، كان هناك حديثاً عن أزمة وانقسام داخل الحكومة على إثر إقدام الرئيس السوداني عمر البشير على إقالة وزير الدولة في وزارة العدل أمين بناني قبل فترة قصيرة من تشكيل الحكومة الجديدة، حيث أكدت العديد من المؤشرات على وجود هذا الانقسام داخل الحكومة والحزب الحاكم. إذ دافع وزير التجارة الخارجية مكي علي بلايل عن زميله بناني وانتقد بشدة نائب الرئيس علي عثمان طه على خلفية جهوية في توزيع السلطة والثروة (باعتبار بناني من غرب السودان).

وكانت قد تزامنت استضافة الخرطوم لقادة (قمة الساحل والصحراء) تجمع حوالي (١٥) دولة عربية وافريقية مع موعد الاحتفال بأداء الرئيس عمر البشير القسم الدستوري (لولاية رئاسية ثانية) أمام البرلمان، وبهذا يكتسب هذا الاحتفال المباركة والاعتراف من ذلك الجمع الهام من القادة الأفارقة (وهو مكسب مهم للرئيس البشير وعلاقات السودان الخارجية في هذا الوقت بالذات).

وأما عن المفاوضات المستمرة بين الحكومة السودانية وحزب الأمة المعارض للدخول في الحكومة (قبل تشكيل الحكومة الجديدة)، فقد سعت الحكومة السودانية جاهدة لاستمالة حزب الأمة بقيادة زعيمه الصادق المهدي وأجلت تشكيل الحكومة أكثر من مرة بهدف سلخه عن جسم المعارضة السودانية وتوسيع قاعدتها التمثيلية للشعب السوداني وجرت مفاوضات حثيثة بين الطرفين وتمّ الاتفاق على عدة نقاط أساسية بناءً على اتفاق «نداء الوطن» الذي جرى توقيعه (في نوفمبر ١٩٩٩) في جيبوتي (وفق مبادئ ستة). والتي تشكل أرضية الاتفاق الحالي بينهما، ومع ذلك بقيت نقاط خلافية هامة بين الطرفين كان أبرزها اشتراط حزب الأمة للدخول في الحكومة الجديدة بإعادة الانتخابات على أسس ديمقراطية سليمة وشاملة وتعديل الدستور وبعض النقاط الفرعية الجزئية.. وهذا ما أعاق مؤخراً دخول حزب الأمة في الحكومة الجديدة حيث اعتبرت الحكومة السودانية هذه الاشتراطات صعبة التحقيق في زمن محدود.

تشكيل الحكومة السودانية الجديدة ضمّ (٣٠) وزيراً و(٥) مستشارين و(٢٠) وزير دولة معظمهم من حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وبينهم (٨) عسكريين، وقد احتفظ (١٠) وزراء ومستشاران بمواقعهم، ودخل الوزارة (٣) وزراء يمثلون الحزب الاتحادي الديمقراطي (المسجل) ووزيران من حزب جبهة الانقاذ الديمقراطية ووزيران من جماعة «الاخوان المسلمين» وذلك بعد فشل الحزب الحاكم في إقناع زعيم حزب الامة الصادق المهدي بالمشاركة في الحكم رغم استمرار المشاورات معه وبهذا يكون الرئيس البشير قد أحكم قبضته على السلطة.. ومع ذلك تبقى المسألة الأساسية والتي لم تتحقق حتى الآن وهي عدم تحقيق الوفاق الوطني مع المعارضة السودانية بكل تلاوينها والذي يعني استمرار الأزمة السودانية، حيث أعلن التجمع الوطني الديمقراطي المعارض تعقيباً على تشكيل الحكومة الجديدة «بأنها تغيير في الوجوه»»، فيما دعا رئيس التجمع المعارض السيد محمد عثمان الميرغني البشير إلى السعي الجاد من أجل إنهاء الأزمة السودانية.. وانتقد العدد الكبير للحكومة الجديدة واعتبرها: «بأنها تزيد من معاناة المواطنين وهمومهم ولاتساعد على حل الأزمة». ●●

بعض سمات النظام العالمي الجديد

عمر قشاش

على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية والتغيرات التي أصابت هذه الدول، طرحت مقولات ونظريات وكتبت أبحاث ومقالات عديدة في الصحافة الأجنبية والعربية عن نظام عالمي جديد، وعن التناقضات بين الكتل الدولية والشركات الاحتكارية عابرة القارات.

وقد أثيرت نقاشات واسعة في العالم حول هذا النظام، بعض الكتاب والمنظرين أبرزوا الجوانب الايجابية وقللوا من الآثار السلبية لهذا النظام والبعض الآخر أبرز الآثار السلبية الضارة على جماهير العمال والشغيلة في البلدان الرأسمالية بصورة عامة، وخاصة على البلدان النامية..

إن هذا النظام العالمي أو العولمة بتجلياته وانجازاته الهامة الكبرى قد أثار قضايا عديدة للنقاش والحوار، مثل قضية الديمقراطية واقتصاد السوق، وتحطيم الحدود بين الأقطار، وهل ستسيطر الرأسمالية الدولية العالمية على العالم سياسياً واقتصادياً، وإعلامياً وثقافياً خاصة على البلدان النامية، وما هو دور الدول العربية في هذا الصراع الدائر الآن بين الاحتكارات الدولية والشعوب.

مع أن هذا النظام العالمي الجديد لايزال في مرحلة المخاض ويحتاج إلى المزيد من الحوار والنقاش لتقييم آثاره ونتائجه الايجابية والسلبية وكيف ينبغي التعامل معه.

فإن كلمة العولمة، كظاهرة ونظرية ومفهوم، كانت الأكثر تداولاً في السنوات الأخيرة من القرن الماضي.. يدل مفهوم النظام العالمي الجديد على شبكة العلاقات الناظمة للتشكيلة الاجتماعية والذي يدور حوله نقاش الآن، بذوره تكونت منذ أربعمائة سنة وإلى يومنا هذا هو النظام الرأسمالي.

إن الرأسمالية خلال صيرورتها التاريخية تحولت إلى الاستعمار، وبعدها نحو الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية، وإن أفضل تسمية لها (العولمة) أعلى مراحل الامبريالية، أو مرحلة من مراحل الامبريالية العالمية العليا.

ان هذا النظام في علاقاته محكوم بآليته على التطور اللا متكافئ بوصفه ظاهرة تاريخية يكمن في أساس الظاهرة الامبريالية.

وفيما يلي عرض لأهم السمات والخصائص لتطور الرأسمالية العالمية في المرحلة الحالية بجوانبها الايجابية في تطور العلوم والتكنولوجيا والآثار السلبية الضارة لهذا التطور على مصالح الشغيلة وشعوب البلدان المستعمرة والتابعة.

لقد تطورت الرأسمالية في ظروف المنافسة الحرة وحملت في أحشائها تناقضين أساسيين:

١ـ التناقض بين الطبقة العاملة والبرجوازية والذي يتجلى في القطيعة بين وسائل الانتاج التي يملكها الرأسماليون وبين المنتجين الأساسيين المحرومين من كل شيء ما عدا قوة عملهم.

٢ـ أزمات فيض الانتاج التي أصبحت تظهر بصورة دورية:

ـ انفجرت الأزمة الصناعية الأولى في بريطانيا العام ١٨٢٥.

ـ انفجرت الأزمة الثانية في العام ١٨٤٧-١٨٤٨ وأصابت الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من بلدان أوروبا وكانت أول أزمة اقتصادية عالمية.

ـ أزمة القرن التاسع عشر عام ١٨٧٣ والتي سجلت بداية مرحلة جديدة بالانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكارية إلى الرأسمالية الاحتكارية وتطورت بعد ذلك نحو مرحلتها العليا الامبريالية وكانت أزمة ١٩٢٩-١٩٣٣ الاقتصادية العالمية أعنف أزمة عرفها القرن العشرين.

ان سيطرة الاحتكارات تؤزم إلى الذروة التناقض الأساسي للرأسمالية بالتناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الخاص لتملك وسائل الانتاج، وقد تحولت الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية إلى قوة رجعية تعيق تطور المجتمع، وتفقده طابعه الانساني.

طبيعة الأزمات الاقتصادية وسببها

١ـ السمة الأولى لفيض الانتاج كأزمة يتجلى في تقلص التجارة، فالأسواق تغرق في كمية البضائع الكاسدة والمصانع والمعامل متوقفة وقسماً من العمال يفقدون عملهم ووسائل عيشهم.

٢ـ ان فيض الانتاج ليس مطلقاً بل نسبي، فيض الانتاج لا يقوم إلا بالنسبة للطلب المقتدر، لا بالنسبة لحاجات المجتمع الفعلية.

إن حاجات المجتمع في مرحلة الأزمة لا تقل ولكنه يحدث هبوط سريع في القدرة على الشراء عند الجماهير.

بعض سمات النظام العالمي الجديد

ولفهم ظاهرة النظام الدولي الجديد وسماته وآفاق تطوره يقتضي ملاحظة الأمور التالية:

١ـ تطور النظام الرأسمالي العالمي وانتقاله إلى مرحلة الثورة الصناعية الثالثة التي أدت إلى تغيرات نوعية أهمها:

أـ تحول العلم إلى قوة انتاج أساسية ومباشرة وانتقاله إلى مرحلة الثورة الصناعية الثالثة أو ما يسمى بالثورة العلمية التكنولوجية.

ب ـ تغير طابع العمل، واحتلال العمل الذهني موقعاً أساسياً ومحدداً في عملية الانتاج.

ج ـ تغير التركيب الطبقي في المجتمعات الرأسمالية بظهور فئة جديدة تتسع باستمرار هي فئة المهندسين العاملين في مراكز البحث وفئة التكنوقراط، وفئة العمال المهرة.

د ـ تحول البطالة إلى ظاهرة سياسية مستعصية الحل.

هـ ـ تنامي عملية نقل الصناعات التقليدية التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة ورخيصة ومواد خام وفيرة إلى البلدان المتخلفة.

و ـ إعادة تقسيم العالم على الصعيد الدولي بدلالة هذه المتغيرات وتهديم الحواجز التي تعيق توحيد العالم وتدويل الاقتصاد والثقافة.

ان هذه التطورات العامة للرأسمالية لا يمكن فهمها إلا في ضوء فهم القوانين والتناقضات الأساسية الملازمة للنظام الرأسمالي العالمي.

ان التناقض بين المركز والبلدان التابعة لا ينفصل عن التناقض بين العمل ورأس المال، ولا عن التناقض بين الحرية والعبودية والديمقراطية والاستبداد، أي بين الاشتراكية والرأسمالية.

وفي إطار هذا التطور المتسارع للنظام الرأسمالي العالمي يتطلب منا أن نبحث عن الشكل السياسي للتناقض الاقتصادي والاجتماعي بين شعوب البلدان التابعة والمراكز الرأسمالية الامبريالية، الأمر الذي يجعل من المسألة القومية أحد أهم المسائل في النظام العالمي الجديد، وهذا يتطلب منا كشعب عربي إعادة بناء وعينا القومي الديمقراطي في مواجهة التحديات التي تفرضها الرأسمالية الدولية ضد إرادة ومصالح الشعوب. وإلى جانب السمات الإيجابية التي تحدثنا عنها في النظام العالمي ينبغي التأكيد على الظواهر السلبية العديدة التي ظهرت، منها ظاهرة الحروب الأهلية والطائفية في أكثر من مكان في العالم، وتتجلى أيضاً آثاره السلبية في تدهور القيم الأخلاقية والاجتماعية وزيادة عدوانيته ضد الشعوب والتدخل الوقح في الشؤون الداخلية للبلدان النامية، وتتجلى أيضاً في ظاهرة العنف والإرهاب الدولي الذي تمارسه أساساً الولايات المتحدة وعصابات المافيا العابرة للقارات وانعدام الأمن والاستقرار في داخل أمريكا، فمثلاً في ولاية كاليفورنيا يبلغ حجم الانفاق على السجون ما يساوي ميزانية التعليم ويوجد ٢٨ مليون أمريكي حصنوا أنفسهم في أحياء سكنية محروسة وينفقون على حراسهم المسلحين ضعف ما تنفقه الدولة على الشرطة.

وتتجلى أيضاً السمات السلبية للنظام الجديد في أزمة البطالة التي لم ولن تحل في إطار النظام الرأسمالي بل تزداد عمقاً وتعقيداً، وحسب الإحصاءات الرسمية للمنظمات الدولية والثقافية فإن عدد العمال العاطلين عن العمل كلياً تقدر الآن بـ(٤٠) مليون عاطل حتى نهاية القرن الماضي (القرن ٢٠) وسيزداد هذا العدد مستقبلاً بوتائر سريعة نتيجة التطور التكنولوجي السريع والواسع.

ان الرأسمالية بقدر ما تتطور تتعمق أزمتها وتناقضاتها ومشاكلها الداخلية، حتى أصبحت تشمل كامل جوانب الحياة.

ولا تقتصر آثار النظام العالمي الجديد في المرحلة الحالية في شدة نهب واستغلال شعوب البلدان النامية وافقارها، وإضعافها اقتصادياً وسياسياً، بل ان قادة هذه البلدان ومنها البلدان العربية وخاصة البلدان المنتجة للنفط ينهبون شعوبهم وأوطانهم وخاصة البترولية ويحولونها إلى بنوك الدول الرأسمالية بأسمائهم، وتقدر الأموال المسروقة من قبل هؤلاء القادة والمسؤولين العرب بعشرات بل مئات المليارات من الدولارات، معظم هذه الأموال لأمراء دول الخليج البترولية، الأمر الذي أدى ويؤدي خدمة كبرى للامبريالية الأمريكية وإسرائيل ويؤدي إلى إبقاء الدول العربية في حالة من التخلف الاقتصادي الدائم وتبقى عاجزة عن مواجهة التحديات الاقتصادية والسياسية التي يفرضها النظام الرأسمالي بتوجهاته الجديدة.

من المعلوم أن تطور النظام الرأسمالي حقق منذ ولادته قفزات نوعية كبرى وقد مر حتى الآن بثلاث ثورات وحقق انجازات كبرى في المجال الصناعي والتقني والعلوم الفيزيائية والكيميائية، ان هذا التطور الكبير هو قانون موضوعي.

ان التطور التكنولوجي الذي تحقق خاصة في العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي له جوانب ايجابية كبرى وهامة في حياة الشعوب ولا تستطيع أية قوة في العالم ايقاف هذا التطور والقوى الطبيعية الواعية في المجتمع تقف من حيث المبدأ إلى جانب التطور والتقدم الذي حققه المجتمع الإنساني لأنه سيفتح آفاقاً كبرى وسريعة لتقدم الحضارة الإنسانية.

كما أن تطور العلوم والتكنولوجيا ليس له سقف محدد بل هو قانون مطلق ومستمر وهذا جانبه الايجابي ولكن يجب أن لا يغيب عن بالنا الجوانب السلبية الكبرى لهذا التطور والتقدم التقني الذي يتجلى في الأضرار التي الحقها ويلحقها بمصالح الشغيلة حيث أدى إلى توسيع عدد العاطلين عن العمل وإلى زيادة الفقر المطلق وأيضاً إلى إلحاق أضرار كبرى بمصالح شعوب البلدان المتخلفة وافقارها، بينما يجب أن يؤدي تطور التكنولوجيا إلى تحسين المستوى المعاشي للعمال والشغيلة بصورة عامة.

لقد أدى تطور النظام الرأسمالي العالمي بوتائر سريعة في السنوات العشر الأخيرةمن القرن العشرين إلى بروز قضايا ومشاكل عالمية جديدة تتطلب معالجة دولية للبحث عن حلول لقضايا البيئة والتلوث البيئي وقضية الانفجار السكاني وتتلخص هذه المسألة في أن عدد سكان الكرة الأرضية أصبح الآن ٦ مليار نسمة وانه سيصبح عدد سكان العالم /١٠/ مليار نسمة خلال السنوات القليلة القادمة.

ان هذا التزايد السكاني يمكن أن يشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية والبيئة ويؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، وخاصة أن العدد الأكبر من الزيادة يتم بين السكان الذين يعيشون في حالة الفقر والبؤس المطلق.

لذلك ترتبط القضية السكانية بقضية عالمية هي قضية الفقر والفقراء في العالم وتحتل حالياً مركز الصدارة في المسائل الدولية ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الكرة الأرضية هي الأعلى في التاريخ، والفقر نفسه أصبح فقراً مطلقاً، ويتضمن كل مقومات الحياة وان عدد الدول الفقيرة حيث معدل دخل الفرد لا يزيد عن /٤٠٠/ دولار سنوياً بلغ /٨٠/ دولة من أصل /١٩٥/ دولة في العالم من بينها /٣٠/ دولة هي الأكثر فقراً في العالم.

ويزعم أنصار المذهب الاقتصادي «القس الانكليزي فالتوس /١٧٦٦-١٨٣٤/ والذي وضع قانون الطبيعة العظيم» أن عدد السكان ينمو وفقاً لمتوالية هندسية بينما لا يمكن أن تنمو وسائل المعيشة في أحسن الأحوال إلا بمتوالية حسابية واعتبر أن الفقر والعوز هما نتيجة لتكاثر الناس، ان هذه النظرية خاطئة جداً، وقد دحضتها تجربة الحياة والتطور العلمي والتكتيكي، وقد أثبت البحث العلمي أن الأرض بقدر ما تنفق عليها، لديها مقدرة لا نهائية لرفع مردودها، وقد تطور الانتاج خلال الخمسين عاماً التي مضت أكثر من عشرين ضعفاً.

ان السبب الرئيسي للفقر والفقر المطلق ليس زيادة عدد السكان بل النظام الرأسمالي الذي يستغل الشعب والشغيلة استغلالاً بشعاً ويجردهم من أبسط الحقوق فالجوع هو من نتائج وجود النظام الرأسمالي الاستغلالي.

ان الواجب الوطني لأنظمة البلدان النامية ومنها الأنظمة العربية بتطلعاتها تخضع العلاقات السياسية مع الدول الامبريالية لصالح احتياجات حماية وتطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز القدرة الدفاعية للبلاد.

ولهذا فإنه تأتي في هذه المرحلة مهمة كبرى أمام القوى الوطنية والديمقراطية إلزام الأنظمة العربية أن تخضع عملية العلاقات السياسية والاقتصادية مع الدول الرأسمالية لاحتياجات عملية التنمية الاقتصادية من أجل فك الارتباط من التبعية وليس من أجل احتياجات استقطاب الدول الرأسمالية للتراكم وتعزيز قدرة الاتحادات الاحتكارية على النطاق العالمي.

ان الاستقرار السياسي الحقيقي لأي تطور وتقدم صناعي وعلمي لا يمكن أن يتحقق إلا في الإطار والمناخ الديمقراطي وعلى أساس إطلاق الحريات الديمقراطية للشعب.

ان الاستقرار السياسي المستند إلى الجماهير الشعبية في حال تحققه سيشكل نقطة تحول كبرى في مواجهة المشروع الصهيوني.

ولهذا فإن الديمقراطية هي الضحية الأولى لهذه الأزمات المستعصية، ومن جديد يزعم أعداء الديمقراطية ان الحديث عن الحريات الديمقراطية في هذه الأوضاع تعتبر ترفاً بل عرقلة لجهود السلطة الساعية لإيجاد حلول للازمات الخانقة، لقد برهنت جميع التجارب المعاصرة أنه لا يوجد تنمية اجتماعية حقيقية وشاملة، ولا نجاح لأي مشروع سياسي بدون الديمقراطية.

وحول مفهوم الحقوق الديمقراطية وحق الشعب بامتلاكها والتمتع بها، ان هذا الحق لن يأتي منحة من أحد، من أية دولة في العالم، بل ان الديمقراطية لا تتحقق إلا بالنضال المستمر والتضحيات الكبرى وقد أشار الدكتور سامي خالد إلى أن أوروبا لم تحصل على الديمقراطية لأن الحاكم أعطاها إياها، فتاريخ الصراع بين الطبقات في أوروبة الحديثة، هو تاريخ طويل اقترن بنضال شعوبها من أجل الديمقراطية، وما كان بالإمكان أن توجد ديمقراطية فرنسية لولا ثورات ١٧٨٩-١٨٤٨ وكثورة باريس ١٨٧١.

وهنا يجب التنويه إلى أن الديمقراطية البرجوازية التي انتصرت في أوروبا هي أحد أشكال سيطرة الطبقة الرأسمالية الحاكمة.

لقد أعلنت معظم الدول العربية عن استعدادها ورغبتها في إقامة سلام مع إسرائيل قائم على العدل وعلى أساس احترام الشرعية الدولية وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران ١٩٦٧ والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس وكذلك تعلن إسرائيل من جهتها أن السلام الذي تنشده مع العرب هو سلام شامل وتطبيق وتطبيع العلاقات السياسية والثقافية والاقتصادية.

بينما تنظر القوى الوطنية وجماهير الشعب العربي إلى أن ما جرى ويجري من اتفاقات، هي اتفاقات تسوية سياسية بين الأنظمة العربية وإسرائيل وهي ليست سلاماً بل استسلاماً. وإن شعبنا كان ولا يزال يعتبر إسرائيل دولة صهيونية عدوانية مغتصبة ومحتلة ويرفض التطبيع معها ويقاومه، وأكبر مثال على ذلك موقف الشعب المصري الذي يرفض التطبيع مع العدو الصهيوني.

إن شعبنا بقواه الوطنية ومثقفيه والواعين المخلصين لشعبهم وامتهم يرى أن مقاومة التطبيع وتغلغل الفكر الصهيوني يأتي في مقدمة المهام الوطنية والقومية.

إن خلافنا مع الصهيونية ليس على الحدود بل على وجود إسرائيل ككيان صهيوني عنصري معادي ومحتل وإن مواجهة ومقاومة التطبيع يتطلب بلورة فكر وحدوي طليعي لمواجهة العدوان ●●

من دافوس إلى بورتو الليغري ـ ٢٠٠١

نقيض العولمة.. رفض الهيمنة..



محمد صوان

لقد فرض نظام عولمة السوق أعباءً اقتصادية وعسكرية واجتماعية فاقت قدرة الشعوب العالمثالثية على تحملها. الأمر الذي رتب عليها أعباءً مالية كبيرة جعلها تئن تحت ضغط الديون وعدم القدرة على إنجاز التنمية وبقائها حبيسة دائرة التخلف حتى فقدت القدرة على مواكبة التطور التقني المتسارع. لذلك لا مكان للدول الفقيرة في هذا العالم إلا بتوحيد طاقاتها وقدرتها وإمكانياتها، لأن العولمة التي يقوم عليها النظام العالمي الجديد أمر واقع نعيشه ونتعامل معه بإرادتنا أو خارج إرادتنا. ولكن علينا أن نعي كيف نتعامل مع العولمة ونكيفها لخدمة مصالحنا ومتطلباتها القومية والوطنية.

المؤتمرون في «دافوس ـ ٢٠٠١» شكلوا «حكومة الأمر الواقع العالمية» بسبب تمثيلهم لأهم القوى الاقتصادية والسياسية الفاعلة في كل العالم، وهم ينظرون إلى انجازات العولمة على صعيد ثورات الانترنيت وتكنولوجيا المعلومات والبيوتكنولوجيا (الجينات أساساً) والتجارة الإلكترونية فيصفقون، لكنهم ما إن يقاربوا المضاعفات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية للعولمة حتى يرتدوا خطوات إلى الوراء جزءاً.

وفي بورتوالليغري ـ البرازيل ٢٠٠١ قرر حوالي ٥٠٠٠ برلماني ينتمون إلى أكثر من مئة دولة عالمثالثية تشكيل «مجموعة عالمية من البرلمانيين هدفها دعم الحركات الاجتماعية وحقوق المواطنين في بلدانهم. وطالب المؤتمرون بإلغاء ديون الدول الفقيرة وفرض ضريبة معينة على المضاربات برأس المال وإجراء إصلاحات جذرية داخل منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية العالمية الأخرى، وذلك من دون نسيان التعهدات التي أقرتها قمة «ريودوجانيرو عام ١٩٩٢»، والمساواة بين الرجال والنساء، إضافة إلى محاربة التمييز من أي نوع كان».

من خلال المشهدين المتناقضين الأول في دافوس والثاني في بورتوالليغري يمكننا استنتاج مايلي:

أ ـ ان حركة العالم ووضعه تحت وصاية ورحمة العولمة يفرض على الشعوب النامية استنزافاً مستديماً يجعلها دائماً مرهونة لحالة الفقر والتخلف. إذا لم تتوصل إلى فرض أنماط وحدوية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية تجعل منها قوة قادرة على مجاراة ومحاكاة تقلبات وتغيرات العصر الجديد.

ب ـ ان نظام التكتلات والشركات العملاقة التي تقوم بها دول أوروبا والدول الصناعية في عدد من دول آسيا تفرض على الدول النامية أعباءً اقتصادية واجتماعية وحتى عسكرية تفوق قدراتها إذا لم تبادر إلى توحيد قدراتها البشرية والمادية والصناعية وخبراتها الزراعية كي تصبح قوة قادرة على حماية نفسها ووجودها.

ج ـ ولأن العالم بأسره يقع تحت خطر أعباء نظام التكتلات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، فإن هذا يتطلب مواكبة ومجاراة الأنظمة الكونية العملاقة ورفض ومواجهة «الأمركة» بكل جوانبها.

إن الموقف الذي تواجهه الدول النامية بافتقارها لآليات التعامل الحديثة تقنياً لإيجاد الحلول البديلة للنسق الأمريكي ـ الغربي أفقدها الكثير من حيويتها. وفي ظل هذه الأزمة، ومن أجل درء مخاطر العولمة السلبية وامتصاصها من خلال عدد من القضايا يمكن أخذها بالاعتبار:

١) الانفتاح على العلوم الطبيعية والتطبيقية بغية تكوين قاعدة لهذه العلوم تكون منطلقاً للدراسات الطبيعية والعلمية.

٢) فتح التبادل التجاري بين دول العالم الثالث وتقليل التبادل التجاري مع الدول الصناعية المتقدمة.

٣) تدريب الأيدي العاملة بحيث تكون قادرة على النهوض بالتكنولوجيا وسوق العمل.

٤) تشجيع الاستثمار القومي في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع الاتجاهات.

٥) تأسيس قاعدة اقتصادية بين دول العالم الثالث تقوم على تبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال وتحجيم ثقافة الاقتصاد الغربي والتي تؤدي إلى خلل في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

٦ ترشيد استهلاك العولمة والتمييز بين النافع والفاسد منها بغية التقليل من تأثيرها على الجيل الحالي والأجيال اللاحقة.

إن نموذج البناء الذاتي وطنياً وقومياً لدول العالم الثالث يحول العولمة إلى وهم. كما أن التكامل بين هذه الدول هو شرط الدخول إلى العالم الجديد.

رغم أن الدول النامية لم تزل وهي على مشارف الألفية الثالثة تتحسس طريقها للوقوف على طبيعة العولمة وكنهها ومناحيها المختلفة وآثارها حتى سمعنا أصواتاً عالية في بورتوالليغري وقبله سياتل ودافوس تدعو إلى مفهوم جديد هو نقيض للعولمة. فالعولمة أضحت هي الأسلوب السامي لحكم العالم. ويعتقد المحللون أنها دعوة ـ لما يتضح من اسمها ـ تهدد بطريقة مباشرة الحرية السياسية والاقتصادية الحقيقية التي اتجه العالم الثالث إليها في العقود الثلاث الأخيرة من القرن الماضي.

جاءت هذه الدعوة الجديدة بما لم يسبقها سوى الحماس (للاشتراكية العلمية) في أحسن أحوالها وأوقاتها في أوائل القرن الماضي في ثوب رسالة تبشر بحياة أفضل وأكثر دواما وتتحلى بقدر أكبر من الشرف وبقدر أقل من الفساد السائد.

لقد أضاع العالم مع منظمة التجارة العالمية عشر سنوات انقضت منذ انهيار المنظومة الاشتراكية في بحث وتمحيص العلاقة بين التجارة وبين الديمقراطية الحقة. وبالطبع، فإن المجتمع القائم على المشاركة، سيثير مشاكل وقضايا فكرية وتنظيمية وإدارية لوجستية ذلك ان أداءه السليم سيقتضي نوعا من آلية التنسيق تشبه السوق. وهو يقتضي منع الأفراد والمؤسسات من السعي وراء أهداف معادية للمجتمع في نشاطه الاقتصادي، وسيتم حل هذه الإشكالات بالضغوط العادية للتوافق الاجتماعي، وسيتطلب البعض الآخر تكنولوجيات جديدة ومؤسسات جديدة، وفي المقام الأول مفهوماً جديداً عن كيفية إدماج الجانب الاقتصادي للحياة مع الحياة الاجتماعية والسياسية ●●

قضايا ثقافية

الحضور الفلسطيني في معرض الكتاب بالقاهرة
المشاركة والمقاطعة: أمران أحلاهما مرّ

الحضور الفلسطيني كان الحدث الأبرز في معرض القاهرة الدولي للكتاب هذا العام، حيث خُصّص له أسبوع كامل، تحلّق حول أنشطته اليومية جمهور كبير من المصريين والفلسطينيين القادمين من أراضي السلطة الوطنية، أو أراضي الداخل، وذلك لأكثر من سبب، فأولاً حضور الشاعر محمود درويش شكّل بحدّ ذاته حدثاً كبيراً له وزنه، حيث استقطبت أمسيته التي أُقيمت في القاعة الكبرى الآلاف من معجبيه ومتابعيه وشكلت العصب الأساسي والأجمل للأسبوع الفلسطيني، وبكرمه المعهود أفرد درويش أجمل قصائده على مائدة الكلام، بادئاً بقصائد قصيرة مثل «يوسف» و«القربان» و«أطل على ما أريد» ثم ختم بـ«الجدارية» التي استطاع خلالها ـ كما علّق أحدهم ـ أن يتوحد بجمهوره في لحظة التماس الكبرى بين الحياة والموت وبين اللغة والصمت.

أيضاً من الأسباب التي جعلت ألق الحضور الفلسطيني بارزاً هو حالة التضامن والالتفاف والتعاطف مع الانتفاضة، ومقاومة الشعب الفلسطيني اليومية لآلة القمع العسكرية الإسرائيلية وفي هذا الإطار شكّل الفلسطينيون بندواتهم السياسية (ياسر عبد ربه، فيصل الحسيني) حالة استقطاب واهتمام لا تقل شأناً عن الندوات الشعرية والأمسيات الثقافية، لكن كل هذا لم يحجب حالة اللغط، والغبار الكثيف الذي أثارته القرارات المفاجئة، والتي بدت وكأنها خارج السياق لوزير الثقافة المصري فاروق حسني بمنع العديد من الروايات والكتب المصرية بحجة مخالفتها لقواعد الأخلاق والآداب العامة من جهة، وبإقالة بعض المسؤولين الكبار في قطاع النشر من جهة أخرى، وخاصة الأسماء الكبيرة التي لها وزنها في الثقافة المصرية والعربية مثل الروائي إبراهيم أصلان وإبراهيم عبد المجيد ومحمد البساطي وعلي أبو شادي، فإن يتم إقصاء مثل هذه الأعلام والتضحية بها بهذه البساطة من أجل إرضاء الحركة الأصولية لهو أمر خطير حقاً، وسوف يؤثر سلباً على حرية الكاتب وشرف الكتابة والإبداع، ومن الطبيعي في مثل هذه الحالة أن يدعو الكثير من الكتّاب المصريين إلى مقاطعة معرض الكتاب بكل فعالياته وأنشطته، وهذا بطبيعة الحال ترك فراغاً ملحوظاً بسبب غياب الكثير من الأسماء المصرية اللامعة عن فعاليات وأنشطة المعرض، وقد فتحت هذه المقاطعة الأسئلة حول مستقبل الحرية وحرية التعبير وما لها في مصر والعالم العربي عموماً.

مقاطعة الشاعر الفلسطيني سميح القاسم لفعاليات معرض القاهرة تضامناً مع الكتّاب المصريين، أثار السؤال الصعب على المستوى الفلسطيني: هل علينا مقاطعة فعاليات المعرض والانتصار لحرية الكتاب والكتابة والاحتجاج على قرارات المنع التعسّفية.. أم أن حساسية أوضاعنا الحالية كفلسطينيين لا تسمح لنا باتخاذ هكذا موقف في الوقت الراهن؟

من الناحية العملية الانقسام في الموقف كان واضحاً بين من نظر إلى الموضوع من زاوية براغماتية محضة وبين من تمترس وراء الموقف المبدئي الذي لا يتجزأ، وفي حالتنا، كلا الأمرين أحلاهما مرّ ●●

الهدف الثقافي

«خارج المكان»: الوثيقة التاريخية التي هزّت يهود العالم

عندما تصبح الكتابة وطناً لسيرة منفي خارج الجغرافيا

عبد الكريم درويش



«تبدأ المقاومة دائماً في ديارنا»، بهذه الكلمات أحب «إدوارد سعيد» أن ينهي مقالته التي يفضح فيها خيانة المثقفين أثناء حرب كوسوفو، هؤلاء المثقفين الذين فقدوا كلّ حسّ نقدي وأعلنوا إفلاسهم الأخلاقي. إن المثقف حسب سعيد في كتابه «تمثيلات المثقف» هو الذي يدافع عن الحقيقة فقط، عليه ألا يرتهن ليصبح «فيلونسيل» في أوركسترا السلطة، ولا ببغاء يُحاكي تنافسياً مقولاتها السياسية الرائجة وحقائقها السوسيولوجية الشائعة، عليه أن يقف في صفّ الحقيقة لأنها الجديرة بأن يدافع عنها الإنسان وأن يكون نداء ضميره متواشجاً معها.

لا عجب بعد ذلك أن تثار حوله ضجة تتعلق بالمصداقية، لقد كتب «آلان فيلبس» في «الديلي تلغراف» تحت عنوان الماضي يرتحل باللاجئ ويبعده عن الحقيقة: [لقد مارس فيها خدعاً وحيلاً بارعة]، ولتقود الصحيفة نفسها حملة ضدّ سعيد مستعيدة ما بدأته «مجلة كوفنتري» الأمريكية واصفة روايته بأنها [قصة حياة مزيفة]، إذ تذكر أن سعيد متهم «بتزييف» قصة حياته لإعطاء الانطباع بأنه رُبّي في القدس ونُفي بالقوة تحت التهديد الإسرائيلي، وتتابع أنه شخصية بارزة ومؤلف معروف إضافة إلى أنه محبوب لدى اليسار الأمريكي فضلاً عن أنه يمثّل رمزاً للفلسطينيين المشردين في الخارج، وروايته تعزّزها العديد من الصحف والبرامج الوثائقية، لذلك تأتي ضرورة إبراز «الصورة الحقيقية» لحكاية طفولته بناء على ما كتبه الصهيوني «جيستس ريد وينر». وتتجدد الحملة عندما أصدر «كومنتري» المنبثقة عن اللجنة اليهودية الأمريكية عدداً خاصاً حول مذكرات سعيد مصدّرة صفحاتها بمقال لـ «وينر» نفسه الذي أصبح مختصاً بالحفريات في مذكرات سعيد.

والحملة لا ترمي إلى نفي المصداقية الفكرية عنه كونه يعمل على «تزييف» حقائق سيرته الذاتية، وإنما تستهدف التشويش على الوثيقة التاريخية «خارج المكان» وتحاول ترسيخ ما في الذهنية الغربية حول فلسطين. ذلك إن حكاية سعيد لطفولته تنسف زيف الإدعاءات الصهيونية، وتزداد فعاليتها عندما تأتي من أستاذ الأدب الانكليزي المقارن في جامعة كولومبيا، فضلاً عن أفكاره العنقودية التي شكلت محط اهتمام العالم أجمع، سيما بعد كتابه العمدة «الاستشراق» الذي فكّك فيه العقلية المركزية الأوروبية المبنية على تشكيل «الآخر» الشرقي وفق رؤيوية ذاتية امبريالية. فنقد الخطاب الاستشراقي وتفكيك سياجه الدوغمائي المغلق والقطيعة مع هذا النسق الأكاديمي/ الثقافي الفاشي، مثّل الفضاء المعرفي الأوسع لكتاب سعيد ومنه تفرعت مفاهيمه النقدية الأخرى المتعلقة بالعلاقة الاندماجية بين المعرفة والسلطة أو بين «الثقافة والامبريالية»، وضرورة تأسيس النقد ما بعد الاستعماري، أو كما أطلق عليه في كتابه «العالم والنصّ والناقد»: «النظريات ما بعد الكولونيالية».

ضمن هذا الموقع الذي يحتله سعيد، يجيء أهمية ما يطرحه من حكاية تروى بأمانة ونزاهة وموضوعية، قصة التهجير الفلسطيني. وسعيد - بالمعنى الانثروبولوجي - يُنَسّق صور طفولته في ألبوم أسماه «Out Of Place» يقدم فيه تأريخاً لمرحلة هامة من حياة منطقتنا العربية، تاريخاً لا مفكر فيه، مادته الأحداث اللامدونة موثقة بالصور الحميمية التي التقطتها عدسة الكاميرا، من جهة وذاكرة طفل حساس من جهة ثانية، وجمعها عقلٌ متمرسٌ في شريط سينمائي ممتع وهام: [هو سجل شخصي غير رسمي عن تلك السنوات المضطربة التي عاشتها منطقة الشرق الأوسط، فوجدتني أروي قصة حياتي..]. ولأنّ هذه العودة الجينالوجيه (أصل الأشياء وفصلها) إلى الطفولة هي ميكانيزم الدفاع الأشد بأساً لإيروس (الحياة) ضدّ الثاناتوس (الموت)، فقد شعر سعيد وهو يواجه تشخيصاً مشؤوماً بأهمية بيبلوغرافيا الطفولة: [حيث ولدت وأمضيت سنواتي التكوينية]. وكذلك، تأتي المذكرات كتجسيد لرغبة قديمة لطالما راودته وهي: [تجسير المسافة في الزمان والمكان بين حياتي اليوم وحياتي بالأمس،

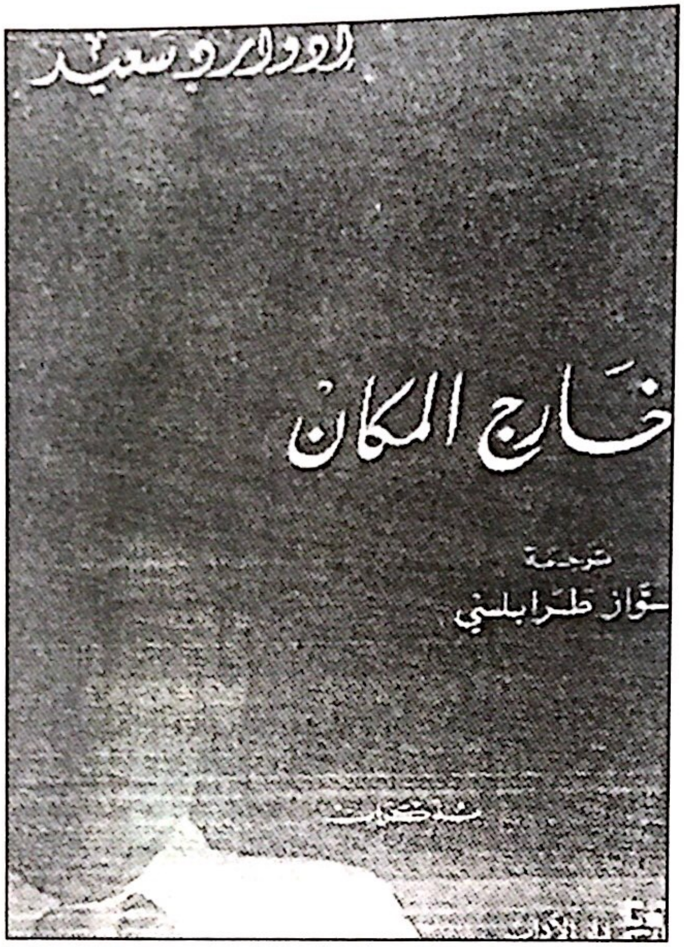
[ر]غب فقط في تسجيل ذلك بما هو [و]اقع بديهي دون أن أعالجه أو [أ]نافشه].

تنقلت أسرة سعيد ما بين [ا]لقدس والقاهرة، وبعد أن فقدت الأم «هيلدا» مولودها البكر في مصر، أصرّت على أن تكون ولادتها الثانية في فلسطين، وهكذا ولد سعيد في القدس (١٩٣٥)، ثم انتقل مع أهله إلى القاهرة ليعود بعدها إلى مسقط رأسه، حيث انتسب إلى مدرسة «سان جورج» وعاش ردحاً من طفولته في الشطر الغربي من المدينة: [والذي صار الآن للأسف إسرائيلياً]. وبعد أن استقر في القاهرة، وجد الطفل نفسه وجهاً لوجه أمام مشكلة الهوية، فهو فلسطيني لأب يحمل «بشيء من التفاخر» الجنسية الأمريكية. والذي زاد الأمر بلبلة وحيرة انتسابه إلى مدارس أجنبية حيث عاش زمالة قاسية لطلاب انكليز وأمريكان. لقد عاش الطفل موزعاً بين عوالم متناقضة، الأمر الذي وسم شخصيته بالفصام النفسي، وقد تجلى واضحاً في مشكلة اللغة. فهو لم يحب الانكليزية كونها لغة المستعمر، كما أنه حرم استخدام العربية، وكذلك كان اسمه وجهاً آخر لهذه الشيزوفرينا بشقيها الغربي «إدوارد» والعربي «سعيد». وإذا كانت اللغة يمكن أن تصبح مستقراً ومكاناً، فإنها في حالة سعيد تصبح قلقاً واضطراباً. لقد شكل هذا التفارق القاتل بين العربية والإنكليزية توتراً حاداً غير محسوم بين عالمين مختلفين متعادين.

وعى سعيد مبكراً أحد الجوانب الإشكالية لوجوده. وهو أنه ينتمي لمجتمع كولونيالي تابع، وهو وعي انطلق من مراقبة ممارسات المدير الانكليزي لمدرسته، حيث تابع دراسته في مدرسة «الجزيرة» الإعدادية في القاهرة التابعة للمجلس الثقافي البريطاني. ففي نادي الجزيرة، حدثت له المواجهة الكولونيالية الأبرز عام (١٩٤٤)، عندما منعه حارس النادي من الدخول: [ممنوع على العرب ارتياد هذا المكان]. وستمر أكثر من ١٢٠ صفحة، لن نقرأ خلالها إلا بالكاد أسماء شرقية، وسترى القدس ظلالاً باهتة، فيما القاهرة غير القاهرة التي قرأت عنها، وستسمع حكايا «مس كلارك» عن شروده ووهن عزيمته، ودروس البيانو السمجة، ومشاهدة الحفلات الأوبرالية خلال موسم الغناء الايطالي، ومناخات كولونيالية بامتياز تحيط بطفولة ويفاعة مراهقة.. وسوف ينضج هذا الوعي فيما بعد ويصبح الموضوع الأثير لسعيد في البحث عن الأسباب الميثولوجية والتراثية والتاريخية لكراهية الغرب للشرق.

وبالتوازي مع أزمة الهوية المركبة، عانى سعيد كثيراً من التركيب الأوديبي للأسرة، فأبوه البطريركي ينتمي لأولئك الرجال المؤمنين بضرورة صناعة أبنائهم وفق قوالب جاهزة: [لم أعترض على كون أبي قد خوّل نفسه أن يحزمني مثل طفل شقي ترمز قامته الملتوية إلى ماهية ذميمة].

لم يكن سعيد قد بلغ الثالثة عشر عندما وقعت النكبة، ومع ذلك فعيناه المدققتان وذكاؤه المبكر جعلاه يلتقط صور المعاناة ويرسخها في ذاكرته حارّة طرية طازجة. وإذ يعود الفيلسوف الناقد إلى أرشيف الطفولة، فإنه لا يتدخل في صياغة الأحداث، ولا يجعلها مادة للاستقراء والاستنباط. كل ما فعله أنه جعل ذاكرته تنثال على رسلها في تداعيها الحرّ الطليق.



لقد عجّت القاهرة فجأة باللاجئين الفلسطينيين، وشهدت جانباً مهماً من مأساتهم. حياة نموذجية لمن فقد وطنه، لا عمل لا مساعدة. يعزّون أنفسهم بآمال سرعان ما تبخرت: [سوف يأتي فوزي القاوقجي ويطردهم جميعاً]. ولا ينسى سعيد تسجيل البطولات الفردية لأناس نسيهم التاريخ وطمرتهم طبقاته الجيولوجية بحجة الواقعية العقلانية، الذين بذلوا الغالي والنفيس: الدكتور «وديع حداد» ودوره الرسولي التبشيري وابنه «فريد» الذي دفع حياته ثمناً لتمسكه بالرسالة، والعمة «نبيهة» التي أقامت ما يشبه مؤناً خيرياً لأبناء جلدتها المشردين. واللافت تلك الصراحة المطلقة التي ينقل فيها الأستاذ الأكاديمي موقف والديه من النكبة: شيء من اللامبالاة من جهة الأب وصمت مطبق من قبل الأم.

لكن السؤال الذي يبقى معلقاً حتى النهاية. لم أثار الكتاب كل هذا الضجيج في الأوساط اليهودية، وما الذي يجعل من مذكرات شخصية أن تستقطب كل هذا الكم من المقالات الهجومية العدوانية في الصحافة الغربية؟ قد يكون الجواب هو ما أورده مترجم الكتاب «فواز طرابلسي» من أن الحملة تنطوي على عملية اغتيال رمزية لجماعة بصيغة المفرد: الإمعان في إنكار حق الفلسطينيين من خلال انكار حق المفكر الأطول قامة في العالم. وإذا كان سعيد قد تاه في شبابه بين انتماءات عدة، فإنه حسم أمر هويته وعاد ليصبح من جديد عربياً فلسطينياً، وأكثر من ذلك صار الصوت العربي الأكثر عمقاً وتأثيراً، وفي كتابه يقدم نموذجاً صارخاً لحكاية التشرد في المدونة الأدبية والثقافية الفلسطينية ●●

علي فرزات في معرضه الجديد:

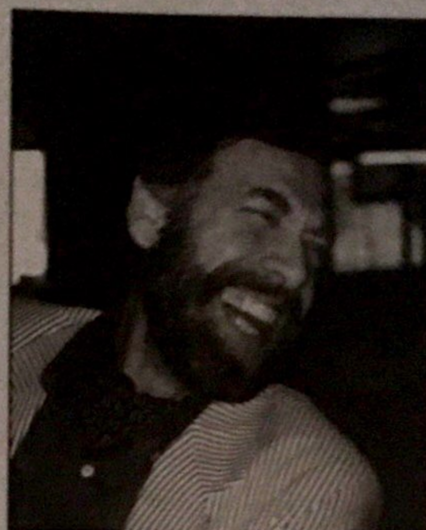
تجاور الأسود والأبيض مع الرسوم الملونة
«الانتفاضة» تشغل مساحة كبيرة بين الرسوم

علي الكردي

تتجه الأنظار حالياً نحو فنان الكاريكاتير السوري المعروف علي فرزات، الذي حصل على أول ترخيص خاص من نوعه في سوريا منذ أربعين عاماً، لإصدار جريدة كاريكاتورية نقدية، ساخرة بعنوان «الدومري». والدومري كما يقول فرزات هو الشخص الذي كان يضيء مصابيح الكاز في الأحياء القديمة قبل انتشار الكهرباء لينير الطريق أمام الناس، هذا الشخص كان يظل إلى وقتٍ متأخرٍ من الليل، وفي كل الظروف، كي ينجز مهمته، وفي أيام الشتاء، حيث العواصف والأمطار والرياح كانوا يقولون: «مافي الدومري»، أي حتى الدومري كان يغيب في هكذا أجواء، بينما تطمح جريدة «الدومري» حسب فرزات أن تبقى في كل الأجواء كي تضيء بالمعنى الرمزي كل الساحات المعتمة في حياتنا.

من السابق لأوانه الحديث عن «الدومري» قبل أن نرى الأعداد الأولى منها، ومدى قدرتها على تجاوز التقاليد النمطية في الصحافة السائدة، بيد أننا رغبنا الإشارة إلى هذا الحدث الذي يشكّل تحوّلاً لافتاً في الصحافة السورية قبل الحديث عن أعمال علي فرزات الكاريكاتورية الجديدة التي عرضها مؤخرا في صالة «السيد» بدمشق، حيث أفرد للحدث الأبرز، حدث الانتفاضة مساحة كبيرة بين أعمال المعرض.

إختار فرزات لهذا ال[illegible]رض مجموعة متنوّعة من أعماله القديمة والجديدة، وربما تقصّد أيضاً أن يجاور بين رسوماته الملوّنة ورسومات الأبيض والأسود، وإجمالاً يمثّل هذا المعرض غنى وتنوّع وتعدّد الأساليب التي مارسها فرزات خلال السنوات الأخيرة، إذ بإمكان المتلقي أن يشاهد في هذا المعرض جنباً إلى جنب اللوحة الكاريكاتورية الملونة، ولوحات الأبيض والأسود، وبإمكانه أن يقارن أوجه الاختلاف والتشابه بين التجربتين، حيث شكّلت تجربة فرزات الملونة خرقاً للثوابت والفلسفة التي اعتمدها في معظم سيرته الفنية بالاستناد إلى (الأبيض والأسود) وقيمه



الغرافيكية، وأثارت هذه التجربة الكثير من التساؤلات في حينه، فقد تساءل البعض: هل نحن أمام تحوّل نوعي جديد في تجربة فرزات الفنية، تطال ثابتاً مهماً من ثوابته، وإذا كان الأمر كذلك، فما الدوافع لمثل هذا التحول، وهل وراء ذلك قيم أو دلالات فكرية وجمالية معينة، أم ثمة ضرورات ما استدعت مثل هذا التحول، أم أن الأمر كله لا يتعدى مجرد تجربة آنية تشكل واحة استراحة من تناقض الأسود والأبيض بوقعه «التراجوكوميدي» الآسر؟!

يشكّل هذا المعرض في الحقيقة إجابة عملية على مثل هذه التساؤلات ففي الوقت الذي يعود فيه الفنان فرزات إلى (الأسود والأبيض) بقوة من خلال مجموعة الرسومات الجديدة المعروضة (أسود وأبيض) فإنه لم يتخلى عن الرسومات الملونة، وكأنه أراد القول: أن هذا لا يلغي ذاك، ولكل أسلوب جمالياته وخصوصيته التي تفرض احترامها، فإذا كانت قوة الأسود والأبيض تنبع عند علي فرزات من قوة فكرته، وصراحتها في التقاط مفارقة ما، صارخة من مفارقات حياتنا السياسية، أو الاجتماعية، أو الأخلاقية والشغل عليها بخطوط واضحة، مكثفة، وصولاً إلى تكوينات متينة ومعبرة، فإن شغله على لوحات كاريكاتورية ملونة لا يلغي لديه إيقاع الأسود والأبيض، ولا يؤثر على هيبته بل على العكس فهو استطاع خلال الكاريكاتور الملون الإرتقاء بعناصر لوحته لتقارب عناصر اللوحة التشكيلية.

في معرض ردّه على هذه الأسئلة والهواجس يقول فرزات: تجربتي سابقاً، كلها بالأبيض والأسود، نتيجة حاجة الصحافة لهذين اللونين، لأنهما مناسبان طباعياً. استغرقني العمل بالأبيض والأسود، أولاً القوة التعبيرية الموجودة فيهما وبخاصة بالنسبة للكاريكاتور باعتباره ينتمي إلى عائلة الحفر «الغرافيك» فهو تلخيص لكل الألوان، ويمثل كل مقدرات اللون، لكن ومع مرور الزمن والتجارب، حاولت أن أقدم تجربة جديدة من خلال اللون مع خوفي من الوقوع في مطب التزيين، كأن يكون اللون مجرد لون اشتغالي وبهذا أكون قد أسأت للكاريكاتور.

ويضيف: وجود وسائل الاتصال الحديثة (تلفزيون، انترنت..) شجعني على خوض هذه التجربة، فالمحاولة بدأت أشتغل عليها منذ سنوات، وحصيلة دراساتي انصبت لأقدم تجربة تحمل قيم الأبيض والأسود، وفي الوقت نفسه لا تنحرف نحو الشكل التزييني للملوّن، بحيث يضيع الكاريكاتور في مطبات ليست مقصودة.

توليفة خاصة

بعد عدة تجارب - يقول فرزات - توصلت إلى توليفة من خليطة ألوان مُعالجة بمواد مختلفة، استطعت من خلالها أن أعمل معادلة ما بين الأبيض والأسود واللون، لها الإيقاع ذاته الموجود في الأبيض والأسود، أي اصبح اللون موظفاً، وموجوداً في مكانه الطبيعي، تماما ليؤدي غرضاً معيناً. التوليفة الموجودة في اللوحات الآن، لها الوزن والإيقاع ونفس الهيبة التي يحملها الأبيض والأسود.

ولا يخفي الفنان فرزات خوفه من مسالة اللون في بدايات اشتغاله عليه، إذ يقول: كنت

خائفاً من مسألة اللون، كما يخاف الملوّن من الشغل بالأبيض والأسود، لأنه ايضاً ليس لعبة وهو لا يحتمل الخطأ. لكنني توصلت إلى صيغة لونية تحمل نفس القيم التي يحملها الأسود والأبيض وكنت مرتاحاً جداً للنتائج التي توصلت إليها وتفاعل الناس معها واعتبر أن هذه التجربة قد حققت أهدافها، فكما هو معروف فالغرافيك هو اختصار واختزال لـ اللون، لذلك لم أعجق اللون، أو أستخدم ألواناً بدون مبرر في رسوماتي، بل كان وجودها مكثفاً ومدروساً وموزعاً على مساحات خاصة بعد معالجته، لذلك فالمتلقي لا يرى اللون الأزرق - على سبيل المثال - في لوحتي لوناً أزرق مجرداً، وإنما يحمل في داخله تدرّجات عدة تصب في إطار الفكرة التي أطرحها ولكن من خلال الأزرق وعبره، أي تجد اللون الأزرق معجوناً مع ألوان عدة، كي أتوصل إلى لون أزرق غير موجود في الطبيعة، له سمة البرودة القاسية، المعتمة التي أطرح من خلالها جواً معيناً، كلوحة «الأقنعة» مثلاً، أو لوحة «السلّم والشجرة» إذ نجد أربعة أو خمسة ألوان، لتشكل اللون الأزرق الذي يريده الفنان مثل هذه المعالجة اللونية تبرز الإضاءة في المساحات التي تحوي على هذه التدرجات اللونية، والغاية من هذه اللعبة والحركة اللونية هي توصيل مضمون الفكرة بشكل صحيح، حيث تأتي الألوان متناسبة مع الحالة المأساوية، أو مع الحالة «التراجوكوميدية» التي تقاربها لوحة ما.

يكرّس علي فرزات في هذا المعرض أسلوبه الذي يعتمد على بناء تكوين متين، بخطوط واضحة ومختزلة للتعبير عن فكرة مركبة وذلك من خلال الشكل فقط، دون استخدام الكلام كتعليق يُضاف إلى رسم الكاريكاتير، وهذا يحتاج إلى قدرة فائقة على تكثيف الفكرة إلى درجة إلغاء العبارة، وبهذه الطريقة يخلق فرزات نوعاً من المشاركة والحوار مع المتلقي الذي يجد نفسه مدفوعاً إلى التأمل في الرسومات وتحليلها والتفكير بالموضوعات التي تطرحها.



من جهة أخرى تتكرّر في رسومات هذا المعرض معظم مفردات فرزات التي باتت معروفة كرموز يعيد الفنان صياغتها وتوظيفها ضمن أفكار جديدة تتناسب وتطورات الأحداث السياسية أو الاجتماعية المستجدة، حيث نجد: «الميكروفون، والقناع، والكرسي، وأخيراً الحذاء»، كذلك نجد رسوم الحيوانات التي يؤنسها الفنان، ويوظفها في سياق تنوّع الأفكار والصياغات التي يسوقها، فهو يكثّف تهكّمه تجاه مسألة الخطابة الجوفاء بالميكروفون، ويكثف حالة الفُصام بين القول والممارسة بالقناع، ويقارب فكرة التعلّق بالسلطة برسم الكرسي الفخم، فيما يقارب دلالات أخرى للكرسي بعلاقته بجليسه (الكرسي العادي، أو الكرسي المتواضع)، حيث يشير إلى المكانة أو الموقع الذي يشغله الشخص الذي يجلس عليه، وتغيّر هذه الدلالة بتغيّر شكل الكرسي وأسلوب معالجته.

يقول فرزات حول هذه القضايا: في الحقيقة، أكثّف من خلال هذه المفردات ما أريد قوله في رسوماتي والأمثلة كثيرة، فمثلاً آخذ أشكالاً لها علاقة ببعضها، كالحذاء والقدم، أو بشكل أكثر تحديداً: الحذاء أو الإصبع الكبيرة في القدم، وأحياناً أقلب الآية إذا أردت مثلاً أن أصف الإنسان بالوحشية. ألجأ إلى قلب الإنسان إلى وحش، والوحش إلى إنسان ربما. في بعض اللوحات يتحول الإنسان إلى حذاء تعبيراً عن الانسحاق، أو التذلّل الشديد، أو لأقول: مثلاً كم هو واطي في بعض المواقف، وهذا بطبيعة الحال، ليس بعيداً عن استخدام مفردات شعبية يومية في حياتنا.

ويختم فرزات كلامه بالقول: المواضيع التي أطرحها عادة موجودة في الواقع، هي ليست آتية من كوكب آخر، وكل ما يفعله رسام الكاريكاتير أن يضيف النظرة الخاصة به كرسام كاريكاتير. النظرة الساخرة، المرة والمهم هنا أن يلتقط المفارقات، وأن يقرأ ما بين السطور. هذا دوره كفنان، والضحك ليس غاية بذاته. الغاية هي الضحك - المر الكوميديا - السوداء من خلال التقاط المفارقات في واقعنا، وأعتقد أن صراحة رسام الكاريكاتير يجب أن تكون بصراحة الأسود والأبيض الذي يتعامل معه بعيداً عن التدرّجات المختلفة لهذا اللون، وهذا يجب أن يترجم إلى سلوك وممارسة جريئة من قبل الفنان فالجرأة هي أحد الميّزات الضرورية التي لابد منها كي يتمتع الكاريكاتير بالمصداقية المطلوبة ●●



فلسطين في مؤتمر بغداد للكتّاب العرب:

جذور الأزمة وأسبابها ومؤشرات الحل!

علي فياض

شهدت بغداد في الفترة من الثاني والعشرين إلى الثامن والعشرين من شهر يناير (كانون الثاني) ٢٠٠١ التئام المؤتمر الحادي والعشرين لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب، وترافق معه المؤتمر الثاني والعشرون لمهرجان الشعر العربي.

ورغم أن أجندة مؤتمر بغداد كانت مزدحمة بالفعاليات السياسية التضامنية والحلقات البحثية الدراسية والنشاطات الأدبية والشعرية والقضايا التنظيمية والإدارية، إلا أن فلسطين كانت حاضرة بقوة في أعمال المؤتمر وأجوائه.

الحضور الفلسطيني في مؤتمر بغداد اتخذ شكلين مختلفين:

- تمثل الأول في حضور الانتفاضة الشعبية باعتبارها عنواناً رئيساً للمؤتمر فاحتلت حيزاً من شعاره وأعماله وأشعاره وقراراته، حيث خصصت الجلسة الأولى بعد جلسة الافتتاح في اليوم الأول للتضامن مع الانتفاضة، ولدرجة أن قضية فلسطين شغلت ثمانية بنود من البيان الختامي للمؤتمر وكانت حاضرة بقوة في كلمتي الافتتاح والختام لأمين عام اتحاد الكتّاب والأدباء العرب الأستاذ علي عقلة عرسان.

- تمثل الثاني في عودة مشكلة مقعد فلسطين إلى جدول أعمال الكتّاب العرب من جديد بعد غياب استمر ثلاث سنوات لم يتمكن الفلسطينيون من خلالها من الوفاء بتعهدهم بعقد مؤتمرهم الوطني العام المنشود وانتخاب أمانة عامة جديدة معترف بشرعيتها.

هل هي مجرد مشكلة مقعد مفقود أم أزمة اتحاد بأكمله؟

ما هي الأسباب وكيف تطورت المشكلة خلال السنوات الأخيرة؟

هل ما جرى في بغداد يشكل تسوية مؤقتة أم مدخلاً إلى الحل؟

أولاً: الجذور والأسباب:

في معالجة المشكلة الفلسطينية في اتحاد الكتّاب العرب لابد من التمييز بين ظاهر المشكلة وباطنها، بين تعبيرات الأزمة وجذورها، بين الذرائع والأسباب، وبالتالي الحذر من محاولات الاستغلال والاستثمار لأسباب سياسية أو نقابية أو شخصية من قبل هذا الطرف أو ذاك. فمشكلة المقعد الفلسطيني أو من يمثل فلسطين في الاتحاد العربي هي الجزء الظاهر من الأزمة، وهي إحدى تعبيراتها، وهي أيضاً قابلة للاستخدام كذريعة أو مبرر في هذا الاتجاه أو ذاك.

إذا كان قرار المكتب الدائم لاتحاد الكتّاب العرب في صيف ١٩٩٧ بتجميد عضوية فلسطين في الاتحاد لأسباب تنظيمية كما قيل في حينه هو الذي أخرج إلى السطح مشكلة الاتحاد الفلسطيني، وأعطى الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم وولاءاتهم وأطيافهم الفرصة للتعبير عن مواقفهم وآرائهم وتصوراتهم. إلا أن الأسباب الحقيقية لأزمة الاتحاد تعود إلى ما قبل مشكلة المقعد المفقود بسنوات طويلة حيث كانت الساحة الفلسطينية الثقافية تعاني حالة تراجع وتردي.

وللإنصاف يمكن القول إن أزمة الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين هي إحدى تعبيرات أزمة العمل الشعبي والنقابي التي ظلت الحركة الوطنية الفلسطينية تعاني منها على الدوام، نتيجة عاملين متلازمين: أولهما النظر إلى العمل الشعبي والنقابي باعتباره قطاعاً هامشياً ملحقاً بالأطر القيادية، وثانيهما التعامل مع المنظمات النقابية والاتحادات الشعبية باعتبارها أدوات موسمية ذات قيمة استخدامية تكتيكية على الأغلب.

اتحاد الكتّاب والصحفيين - ككل الاتحادات والنقابات - كان يعيش حالة سبات عميقة، في مركزه الجديد، كما في فروعه، بعد أن فشلت كل المبادرات السابقة لايقاظه، تنشيطه، تفعيله، ولم توقظه كل المصائب والهزات التي حلّت بالقضية الوطنية، فقط قضية المقعد المفقود في الاتحاد العربي هي التي أعادت الحياة إلى هيئاته القيادية فهبت تدافع عن الشرعية الوطنية وشرعيتها النقابية في آن معاً.

وبين صدور قرار المكتب الدائم بتعليق عضوية فلسطين وبين انعقاد المؤتمر العشرين لاتحاد الكتّاب والأدباء العرب في دمشق، شهدت الساحة الفلسطينية في الداخل والخارج، حركة نشيطة ومحمومة ومتسارعة بين الكتّاب والصحفيين، وبدل أن تتصرف الجهتان المتنفذتان، السلطة الوطنية في غزة، وسلطة الفصائل المعارضة في دمشق، على أساس أن القضية الأساس هي أزمة الاتحاد، تصرفتا للأسف على أساس أن المقعد المفقود هو القضية.

لقد استنفر الطرفان الوسائل والوثائق والحلفاء كلّ لتأكيد شرعيته وأحقيته في الحصول على المقعد، ووقف معظم الكتّاب والصحفيون الفلسطينيون وكأنهم خارج الصراع. فالأمانة العامة للاتحاد الناتجة عن مؤتمر الجزائر (فبراير ١٩٨٧) تتمسك بشرعية سقطت بالتقادم لأنها لم تمارس على امتداد عقد كامل ما يكرس شرعيتها وما يثبت أهليتها أو يؤشر على التزامها بأهداف الاتحاد ومهماته، فإضافة إلى أنها لا تمثل كافة القوى والتيارات الوطنية الفلسطينية فإن تلك الأمانة العامة أهملت واجباتها النقابية والسياسية، ولم تقم بالمهمات النقابية والثقافية المنوطة بها ولم تعمل على إحياء أو تفعيل أو تجديد أو حتى تنشيط فروع الاتحاد وحولته إلى جثة هامدة وفروعه إلى هياكل فارغة ولم تحافظ على دوره الطليعي كأداة سياسية وطنية توحيدية. والأمانة العامة للاتحاد الذي فبركته الفصائل بدمشق (ديسمبر ١٩٩٧) لم تستطع إقناع معظم الكتّاب والصحفيين المقيمين بدمشق بأنها أهل لتمثيلهم، لقد اعتمدت فصائل التحالف بدمشق صيغة لجنة العمل النقابي كلجنة تحضيرية جاهزة لتلفيق مؤتمرات فرعية في سورية ولبنان ومؤتمر عام يتشكل من كتاب وكتبة الفصائل على الأغلب، وتخرج عنه أمانة عامة فصائلية هزيلة تزعم تمثيل مئات الكتّاب والصحفيين المتواجدين على الساحتين السورية واللبنانية، رافضة مبادراتهم ومحاولاتهم المسؤولة لإعادة بناء الاتحاد على أسس نقابية ومهنية سليمة. وتعامل الطرفان مع مطلب تشكيل لجنة تحضيرية فاعلة لإعادة بناء الاتحاد وتوحيده باستخفاف كبير وعنهجية فارغة.

وهكذا وجد الكتّاب والصحفيون المستقلون والمنتمون إلى الجبهتين الشعبية والديمقراطية أنفسهم مضطرين لتشكيل كتلة ثالثة باسم تجمع الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين، لا تزعم الشرعية ولا تدّعي الأهلية بل تشكل قوة ضاغطة باتجاه العمل على إعادة بناء الاتحاد على أسس سياسية ونقابية ومهنية سليمة وفي أجواء من الحرية والديمقراطية كما جاء في بيانهم الأول الذي وقع عليه أكثر من مائة كاتب وصحفي معروف، وكذلك مذكرتهم التفصيلية الموجهة إلى رئاسة المؤتمر العشرين.

ثانياً: مؤتمر دمشق: الحصاد المر

وفي مداولات المؤتمر العشرين في دمشق لم يسع الطرفان لكسب شرعيتهما من القاعدة (الكتّاب والصحفيين) بل من الاتحادات العربية التي تمثل على الأغلب سلطاتها، لذلك فرضت الحسابات العربية نفسها إلى حد ما على القرار المتخذ بالمصادقة على قرار المكتب الدائم بتجميد عضوية الاتحاد الفلسطيني، فكانت النتيجة أن وفد (غزة) لم يستطع الحفاظ على مقعده، ووفد (دمشق) لم يتمكن من الحصول على ذلك المقعد.

وقد تصرف كل طرف فلسطيني انطلاقاً من تقييمه للنتائج المذكورة، فوفد أمانة (غزة) أقنع نفسه أنه خسر معركة المقعد بقرار عربي استناداً إلى نظرية «المؤامرة»، ووفد أمانة (دمشق) أقنع نفسه أنه انتصر في المعركة لمجرد خسارة الطرف الآخر للمقعد استناداً إلى نظرية «النكاية». أما وفد التجمع فاعتقد أن حرمان الطرفين من المقعد يشكل مكسباً مؤقتاً لفكرته التوحيدية وحافزاً للطرفين الآخرين بالتعامل مع الأزمة بجدية ومسؤولية.

لقد حددنا مسؤولية اتحاد الكتّاب والأدباء العرب في نقطتين:

الأولى: عدم الانحياز إلى أحد الطرفين المتنازعين بدواعي سياسية أو انفعالية، وبالتالي تشجيع حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية وإرساء سابقة التدخل في الشؤون الداخلية على غير أساس نقابي.

الثانية: طالما أن قرار تعليق عضوية قد تم لأسباب تنظيمية كما قالت قيادة الاتحاد، وحيث أن «أمانة» السلطة لم تعالج الخلل التنظيمي، و«أمانة» الفصائل شوهت العملية التنظيمية واستباحت بالقوة إرادة الكتّاب والصحفيين، فإن اتحاد الكتّاب والأدباء العرب مدعو للتدخل الإيجابي والبناء بعيداً عن الحسابات التكتيكية.

كان لدينا في التجمع اعتقاد بأن الأطراف المعنية قادرة على تحمل مسؤوليتها والانطلاق من مشكلة المقعد إلى أزمة الاتحاد، والكف عن العبث والتزوير والتشويه في إرادة ومواقف ونقابة الكتاب والصحفيين، لكن الأيام أثبتت أن ذلك الاعتقاد ليس أكثر من وهم لأن الجهات المسؤولة على الجانبين (غزة ودمشق) لم تستجب لنداءات التصحيح والتصويب والتفعيل لأوضاع الاتحاد، إلا بشكل جزئي ومحدود.

وهنا يمكن القول بصراحة أنه خلال السنوات الفاصلة بين المؤتمرين العشرين والحادي والعشرين لم تظهر الكتل الثلاث جدية كافية لتنفيذ وعودها وتعهداتها بالعمل على إعادة بناء الاتحاد الفلسطيني وتوحيده. وبدا واضحاً للعيان أن الأزمة قد تقزمت على شكل مشكلة مقعد لا أكثر

فالأمانة في الداخل أشرفت على عقد مؤتمرات قطرية لكل من الكتّاب والصحفيين في الضفة وغزة، ولم تذهب بعيداً في استعداداتها لعقد مؤتمر وطني عام للاتحاد ولا اهتمت بتفعيل اللجنة التحضيرية المنشودة. وأمانة الفصائل في دمشق أشرفت على عقد مؤتمر قطري بالمواصفات الفصائلية واختارت لها هيئة إدارية على قياسها. أما تجمع الكتّاب فإنه فقد زخمه الكبير بعد انزياح ممثلي كتّاب الشعبية والديمقراطية باتجاه أمانة الداخل، وتراجع حيوية وديناميكية نشطائه المستقلين.

وهكذا نامت الأزمة ثلاث سنوات حتى أفاقت على وقع الاستعدادات لعقد المؤتمر الحادي والعشرين للكتّاب والأدباء العرب في بغداد فتحركت الأمانتان تبحثان عن شرعيتهما بين الوفود العربية، وتحرك المستقلون يبحثون عن دور مفقود، وبقدر ما أفادت أمانة الداخل من الأجواء التي خلقتها الانتفاضة المباركة فإن أمانة دمشق لم تقرأ جيداً المتغيرات الإقليمية، ولا تعاملت بمسؤولية مع المبادرات والاقتراحات المطروحة.

لقد حاولنا، نحن المستقلين، الدفع باتجاه تسوية متوازنة أو حل مؤقت عن طريق تشكيل وفد فلسطيني موحد من الداخل والخارج يلتزم بالثوابت الوطنية ويتعهد بعقد مؤتمر عام خلال عام، لكن جهودنا لم تثمر قبل وصولنا إلى بغداد، على متن الطائرة السورية التي تكرم الرئيس بشار الأسد بتخصيصها لرحلة الكتاب والأدباء العرب المسافرين عبر دمشق.

ثالثاً: مؤتمر بغداد والتسوية المؤقتة:

إن عدم التوصل إلى اتفاق على تشكيل وفد فلسطيني موحد دفع الأمين العام للاتحاد العربي إلى توجيه دعوات شخصية إلى عدد من الكتّاب الفلسطينيين يمثلون الاتجاهات المختلفة، وهكذا انتقلنا بجهودنا التوحيدية إلى بغداد وفشلنا (أمام إصرار وفد أمانة الفصائل على موقفه السابق) في تشكيل وفدنا الموحد لحضور المؤتمر، لكنا نجحنا في دعم الاقتراح القائل بدعوة الأخ يحيى يخلف (باعتباره رئيس اللجنة التحضيرية وبعد تعهده بعقد المؤتمر العام) لشغل مقعد فلسطين في الاتحاد العربي.

واعتبر رئيس المؤتمر وأمين عام الاتحاد أن اتفاق وفد الداخل برئاسة الأخ عزت غزاوي ووفد المستقلين ومندوبي الجبهتين الشعبية والديمقراطية على الصيغة المطروحة مدخلاً لاعتمادها عربياً، وبالفعل نالت التسوية المؤقتة المذكورة إجماعاً من الوفود العربية.

ونحن نعتقد أن التسوية أو الاتفاق المذكور يقوم على ركيزتين:

أولهما: سياسية عبر الالتزام بالثوابت والحقوق الوطنية والميثاق.

ثانيهما: تنظيمية عبر التعهد بعقد المؤتمر العام خلال السنة الحالية.

وقد فهمنا من الأخ يحيى يخلف أنه مخول من الرئيس ياسر عرفات بتنفيذ ما يجري الاتفاق عليه في بغداد واتخاذ ما يلزم من إجراءات لعقد المؤتمر العام على أسس سياسية ونقابية ومهنية سليمة.

بصرف النظر عن الأصوات الانفعالية التي صدرت عن وفد أمانة دمشق احتجاجاً على القرار المذكور ومحاولاتها اليائسة لعرقلته والتشويش عليه، أعتقد أن ما جرى في بغداد يشكل مكسباً لقضية الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين، لكنه مكسب أولي ومشروط.

نعتبره أولياً لأنه خاضع لموافقة الجهات المقررة واعتمادها له ورغبتها في تنفيذه واتخاذ الإجراءات التنظيمية والإدارية اللازمة لإنجاحه على النحو المنشود، ونعتبره مشروطاً بقيام لجنة تحضيرية كفوءة ونزيهة ومخولة لإتخاذ ما يلزم للوصول إلى مؤتمر وطني عام يعيد بناء الاتحاد على أسس نقابية ومهنية صحيحة.

إن ما جرى في بغداد يتجاوز الوعد إلى الالتزام، إنه اختبار لمدى جدية ومسؤولية الأمانة العامة في احترام السقف الزمني المحدد بنهاية العام الحالي، وفي الشروع في إجراء الاتصالات والإجراءات اللازمة لتشكيل لجنة تحضيرية للعمل وليس للوجاهة، متوازنة وليست منحازة، وتتمثل فيها التيارات الرئيسية وتراعي خصوصية كل ساحة من ساحات الطوق، وتنأى بنفسها عن التأثيرات السلطوية والفصائلية.

مرة أخرى نؤكد على ما قلناه وطرحناه قبل ثلاث سنوات:

أولاً: إننا نعتقد أن الحل المنطقي والواقعي لأزمة الاتحاد يجب أن يستند أساساً إلى احترام إرادة الأدباء والكتّاب الفلسطينيين وإعادة الاعتبار لمنظمتهم النقابية عن طريق إعادة بنائها من جديد.

ثانياً: إن عملية إعادة بناء الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين يجب أن تقوم على أسس نقابية وديمقراطية ووطنية سليمة وبضمان مشاركة أوسع قطاع من الكتّاب والصحفيين بعيداً عن عقلية الوصاية والهيمنة والإلغاء التي مارسها الطرفان المتنفذان.

ثالثاً: إن تشكيل لجنة تحضيرية وطنية عامة من الأدباء والكتّاب والصحفيين، تتمثل فيها مختلف القوى الوطنية والتيارات السياسية والمشارب العقائدية هي المدخل الصحيح لعملية إعادة البناء وشرط نجاحها الأول.

رابعاً: إن حصر إعداد الوثائق والأوراق السياسية والنقابية المطلوبة أو تعديلها أو صياغتها باللجنة التحضيرية الوطنية المذكورة، بعيداً عن التدخل الفظ من جانب السلطة والفصائل، تشكل شرط النجاح الثاني.

خامساً: إن مراعاة المواصفات والشروط المهنية الصارمة في تثبيت أو تجديد العضوية، وضمان الحرية الكاملة للعضو دون إرهاب أو ابتزاز، وتأمين ممارسة العملية الانتخابية الديمقراطية في مختلف المستويات، يشكل شرط النجاح الثالث ●●

رسالة إلى «مناضل قديم»

خالد بركات

منذ فترة لم أكتب، ولم أحرث فوق أرض الورق، فهذا البياض الفذ لم يعد يغريني بأي شيء.. وما عدت أملك ما يفيض عن حاجتي من الكلام والأرق لأسكبه هنا، وهناك، دون أن ينفطر قلبي، وتلاحقني الكوابيس.

ولكني وعدتك أن أخبر القراء عن موقفك، بدون زيادة أو نقصان، وهذا حقك المشروع..

قبل ذلك دعني أصارحك القول:

أنا سعيد بك الآن، أيها المناضل القديم، وسعيد أكثر بنظارتك الثمينة التي تشبهه نظّارة تروتسكي، رغم أنك لم تعد تمارس القراءة والبحث وصار لك كرشاً تحمله أمامك مثل كنغر إسترالي.

ومنذ تعارفنا وانت تلعن اليسار وأبو اليسار وتسب تاريخك والسنوات التي قضيتها في السجن، وتندم، ثم تلوك الكلام والكلام المضاد، ولا تشتم الاشتراكية إلا لتبارك أمريكا لأنه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي سقطت أنت أيضاً. كنت في أحشاءك تصلي من أجل زلزال.. وجاء. فماذا تريد أكثر من ذلك؟

آ.. نعم، تذكرت القصة:

دعوتك للمظاهرة ولم تأت، قلت لي: «مشغول جداً وحياتك، وكنت تكذب..

لقد التقينا في مساء ذلك اليوم عند روزا، تلك الصحافية الطيبة، وكعادتي الوسخة، صارحتك بحقيقتك ولم تنكر.. لكنك أردت أن تأخذ الأشياء أبعد من ذلك فقلت:

(طبعاً بعد أن عدّلت جلستك ورفعت نظارتك للاعلى)

ـ «إسمع، جبهتكم هاذي، فَلسَت»

وحين لم ترد مني أية إشارة، أردفت تقول: «بربك، هل ترجع مظاهرتكم هذه، ملايين اللاجئين»؟

قررت الصمت، ليس لأنني عاجز عن الجواب، ولكنني تذكرت صديقنا محمود النجار، هل تذكره؟ لقد جاء من أرض المعركة للعلاج بعد ان كسر الاحتلال خاصرتيه، و«النجار» لا يفوّت أي مظاهره. إتصل محمود ليلة أمس وكان كمن مسه تيارٌ صاعق:

ـ «مظاهرة في البلد ولا أعرف عنها.. تفو عليك»

لقد ضحكت كما لم أفعل من قبل، وكان هو جاداً وحزيناً، ثم أخبرته القصة، من أولها.. إلى آخرها..

ومازال يضحك حتى الآن.

للقدس قرابين أيضاً

حسن شتيوي

إلى روح الشهيد. شاكر حسونة ابن فلسطين

ضيق جداً حيز الحياة.

حيث ضاقت أنفاسنا عن رؤياك مضرجاً بشهادتك في لحظات الموت الصادق قبضت أنفاسنا لهثات الخوف ودمك يقطر ملء الشارع كنت هناك حيث المكان الأوسع، وهم يشرخون جسدك، حين ارتجفت مقلات العيون وجفت حلوقنا لرؤياك، وروحك تصرخ بالقتلة، لقد اختزلت فينا حب الوطن وأسكنت أوجاعنا وهم يشحذون أسلحتهم كلها، وبنادقهم والقنابل المسيلة للدموع، لقطع جسدك.

أيها الموت..

لماذا انت مختلف عنده، علمتنا أنك لست طبيعياً. يومها ذبحتنا وارحت ضمائرنا، عندك الموت يا شاكر يختصر الكلام ويختزل كل الأشياء لكنه لا يلغي شيئاً واحداً، الوطن. حيث أبقى هذا الجدار قائماً.

حين أويتنا من العراء..

على ثمرات دمك، حيث كان حلمك الواقعي يتسع، رسمت بجسدك، خارطة للوطن ليتسع معك حلم العودة..

شهروا كل أسلحتهم وأدواتهم لاغتيال أحلامك وبقيت (الجرح شاهداً في) شهاداتك وساماً في أعين كل البشر.. بجسدك جسدت جوهر كل الأشياء وعلمتنا أن الوطن لا يأتي بغير الدماء، لتجز رقاب المساومين على دمك. حين قُتلت ألغيت فيهم حلم المساومة، كنت تذهب إلى الموت لتجعل قضيتنا حقيقة واقعية، ورسمت صورة الواقع في أذهان العالم، إنك أكبر من القتلة عندما أخذوا يسحبوا جسدك معهم ليزيدوا من آلام الوطن.

تجاوزت بالألم عالم الحواس وأثبت طبيعة الواقع بعد خمسين عاماً أو أكثر من عمر القتل إنهم لن يستطيعوا أن يحتفظوا بالمكان أكثر، علمتنا ونحن نحتاج أن نتعلم من طباعك، وجسدت القوة المفترضة، ولم تسلم لهم بسهولة وبقيت في ساحة الانتفاضة بطل القدس.

كان قدرك حقيقة الموت في الوقت الذي كان بإمكانك تجنب تلك الحقيقة. لقد خانهم إحساسهم بأن التقطيع والتمثيل بجسدك يخيفك ولم يكن بإدراكهم أن الحياة عند الفلسطيني أقل من الوطن. كنت بحاجة للحرية والاستقلال والتزمت بهذا الفهم، إن الاختيار الذي قام به الله في نفسك بأنه أوصلك إلى الحتمية في كيف تكون الحرية.

إن حقيقة الموت كانت ضرورية ونقيضها أنك استعجلت الموت بحقائق الواقع التي كانت محتملة هذه الشهادة أمام جدار الانتفاضة.

رغم هذه الحتمية نعرف أنك لم تسلم لهم جسدك، استعجلت القدر الذي استعجلت عليه لنستمر في وجودنا.

أيها.. القدر

لماذا كنت في عجلة من أمرك، وأنذرت نفسك وطهارة جسدك ليلمسك القتلة؟

إنك بهذا أهديتنا السبيل وكنت شاكراً.. ومشكوراً ما رسم دمك حين كنت تعد للغافلين أغلالاً وسعيراً وتبشرهم بالوطن يخافون هذا اليوم من القصاص العسير..

أيها المارد..

أصبر لحكم الوطن، أفرغ عقول من هم بالسلام قانعون، بأنك لا تقبل أقل من الوطن، أحرقت اتفاقهم وما زالوا غير قانعين.

أخبرهم أن يوم الفصل لقريب.. إياك.. إياك.. من الذين قتلوك حين كان يخيل إليهم أنهم منك هازئون.

إياك.. أن تتخم أحلامهم بالبقاء اقهر بانتفاضتك حلم السيادة، حين أتى على قلبك الوطن، وحين رسمت بدمك حلم أطفال فلسطين، ونثرت دمك رعبوناً لسيادة الحلم، قلت لهم إن القدس سرة الأرض، إياك أن تسلم بجسدك للخوف بل زد إصراراً على الوفاء.

إنك لم تمت.. الوقت مبكر

إنك لم تر الحلم يتحقق بعد

لماذا العجلة من أمرك؟

مازال المسير.. والقوافل المسرجة تنتظر.. تنتظر.. العودة لتلقاك.

ارهاب الليمون

عصام فضة

ماذا أقول فيكَ يا بطلَ الإرهاب
ماذا أقول فيكَ يا بطل الأرض
يا بطل البحر
يا بطل الحجارة..!
وأنت تكسر قلم التوقيع
وأنت تكسر قلم التأريخ
وأنت تُحرق خارطة التطبيع
وأنت تذيب الكذب المثلج فينا..
بكل ما فيك من حرارة

* * *

يقتلوك يا بني.. كما قتلوا يوسف
ويقولون: الذئب
فلتأخذوا بثأره
يغتصبون مئذنتك
ويسرقون أرضك.. زيتونكَ.. تينك.. بيتكَ
أخوك.. ثيابك.. مقبرتك.. مدفأتك.. ضوءك..
ويقصفونك من السماء ومن الأرض ومن الماء..
يقتلعونك

* * *

وأنتَ...
أنت.. كما الزيتون.. كما الزمان.. كما الياسمين..
كما الليمون..
تنمو مضيئاً.. مشرقاً.. مثمراً.. مقاتلاً..
كالخضر تأتي.. من الخراب الإلهي النضارة

* * *

باسم الله
ارمي حجرك
تتغير الخارطة
يستنفر الحق.. ويعود صوت الناموس إلينا
باسم الله
ارمي حجرك
تغلق آخر سفارة للعدو فينا
نعم.. أنت.. أنت من يغلق آخر سفارة للعدو فينا

* * *

إن لم يكن حجراً
فخذ عيني..
إني آراك بأشلاء ابنك تقاتل
وهذا يزن الفلسطيني ابن الأعوام الستة.
من الشام يقسم بأنه سيقاتل
بعد قليل يا بطل الأرض
يشب يزنٌ..
بعد قليل ترتفع غراس الليمون
وستمشي إليك عندما تصبح ثمار الليمون

صليل الأرجوان

أحمد موسى الخطيب

كيف جئتما معاً..؟
حلميَ الورديّ
وحبيَ العذريّ
حبيبتانِ.. غاليتانْ
إحداكما جريحةٌ
مطعونةٌ في الظهر
يشدّني جحيمها..
من الخليل
لغزةٍ.. للناصرة
والثانيةُ: برُّ الأمانْ
«حوريةٌ» من ربى الجولان
من منكما أولى بشعري؟
من منكما أولى بعشقي؟
وحدّكما بقلبي..
صليلُ الأرجوانْ
أحسستُ أني ماردٌ
أحلّق فوق المنافي
في قبضتي بركان
فجعلت من عُرسي.. صهيلاً للمخيم
ومن قوافي القهر.. مهرجانْ
وجعلتُ من طرحَة عروسي.. بيرقاً
ومن أريج الزهرِ.. عنفوانْ.



«أوجاع»

كمال كامل سحيم

وصرتم كما لا يشتهون..
تلالاً من الشوق عمق العيون
وفيضاً من الوجد طال الجنون
صبرتم على كل داء عضال
رفضتم موات الهوى والجمال
وصرتم بحجم الذي لا يطال
أساطير غار.. بساح النزال

* * *

طلعتم إلينا شموساً شموس
صرختم بوجه الردي العبوس
مشيتم ومازلت أهوى الجلوس
نطقتم وإني الخروس.. الخروس
رأيتم، سمعتم، فعلتم، وقلتم:
أما قد أتاكم بلاغ مبين؟..!!
بلا قد أتانا البلاغ المبين
فقمنا إليكم كمن لا يقوم
صغرنا أمام الذي تصنعون
ورحنا على كل قول نقول..

* * *

فنحن الذين حدرنا السفينة
ونحن الذين امتهنا الجريمة
ونحن الذين أسرنا المدينة
ونحن الذين..
بهذا الزمان اللعين ابتلينا
ففي كل يوم نشد الحنين
لنأتي بفعل كما تفعلون
ونأتي بنطق كما تنطقون
ونأتي بصبر كما تصبرون
ولكن..
أحبائنا يرفضون..
وصوب الجريمة..
هم سائرون..

* * *

أنا لست غير الجماد بروح
ولست بغير المكان أروح
فصبراً على نازلات الزمان
سنأتي بفعل يهز المكان
فنحن ابتلينا بما تعرفون
ففينا الخصام ومنا الخصام
وفينا الكلام ومنا الكلام
وفينا الذي قدسته الجدود
أمانات عهدٍ.. وقول وعود
فأهلاً بعيد يكنى لعيد
وأهلاً بعرس الشهيد الشهيد
وأهلاً بكم يا عيون الحديد
فوالله ما أشرقت في السماء
وتا الله ما أرعدت في المساء
وروحي التي في هواكم تفيض
وحبر الحروف وهذا النشيد
سوى بعض أوجاع طفل شريد
....
فصبراً على ما به تصبرون
فمنكم خلاصي.. ومنكم أكون

عزف منفرد

طوبى لمارسيل خليفة

ليس غريباً أن يتخذ الفنان مارسيل خليفة هذا الموقف القومي والإنساني النبيل، في عدم المشاركة في مهرجان الفن والأغنية العالمي الذي سيقام في استراليا، بسبب المشاركة الإسرائيلية في هذا المهرجان، لأن المسألة بالنسبة له ليست مجرد مشاركة حيادية في مهرجان عالمي، تسلط عليه الأضواء، مع ما يوافق ذلك من شهرة وأموال وجوائز يحصدها المشاركون فيه، وذلك بغض النظر عن الخلفيات، أو الأبعاد، أو الحسابات الذاتية والموضوعية التي تضع الفنان في موقف صعب تدفعه إلى التفكير في مجموعة خيارات متناقضة، وعليه أن يحسم خياره باتجاه واحدة منها، وبهذه الحالة إذا انطلق الفنان من مصالحه الذاتية الضيقة فسوف يبحث عن المبررات للمشاركة بهكذا مهرجانات، كي لا يخسر المال والشهرة والنجومية، لكنه سوف يخسر بالتأكيد مصداقيته كإنسان وكفنان ملتزم يربط الموقف بالممارسة، والفن برسالته الإنسانية والوطنية.

من المؤكد أن الفنان مارسيل لم يفكر بكل هذه التفصيلات، ولم يتعامل مع بورصة التفصيلات، لأنه حسم خياره منذ اللحظة الأولى بعدم المشاركة في هذا المهرجان، لأن فناناً مثله غنى بصدقٍ جارح لفلسطين، وجنوب لبنان.. وغنى للشهيد والأمهات.. وأطفال الحجارة.. وغنى للحرية والوطن والإنسان.. لن يقوى بأي حال من الأحوال على المساومة، أو القبول بأي ممارسة من شأنها أن تساوي بين الضحية والجلاد.. فكيف بإمكانه القبول بأن يصدح صوته الصادق والحر والجميل بحضور القتلة والسفاحين الذين جعلوا من أوطاننا الجميلة أرضاً مستباحة للحرائق والقتل الجماعي والدمار.

طوبى لمارسيل خليفة، الفنان والإنسان الذي جعل من الأغنية الملتزمة موقفاً مشرفاً، لا يقبل المساومة.

علي الكردي

رسالة جامعية حول تطور الكيان السياسي الفلسطيني

الكيان السياسي الفلسطيني وتطوره في تاريخ فلسطين المعاصر كان موضوع رسالة الماجستير التي حصل عليها الباحث الفلسطيني محمد رجب قدورة جرادة من قسم التاريخ بجامعة عدن باليمن، وذلك بإشراف الدكتور الباحث صالح علي ناصره، رئيس جامعة عدن، وبعرض وتعليق الأستاذ الدكتور مصطفى عبد القادر النجار، أستاذ التاريخ العربي المعاصر، بغداد. وقد احتوت الرسالة على ثلاثة فصول غطت حقبة عصيبة في تاريخ فلسطين، وقد تميزت بالدقة العلمية والبحث الذي استند إلى وثائق مؤيدة ومعادية على حدٍ سواء، ثم قام الباحث بقراءة مقارنة مدققة لها للخروج بمجموعة من الاستنتاجات التي لم تكن منحازة إلا للحقيقة التاريخية.

النظرية السياسية بين اليونان والإسلام

كيف تمثّل المسلمون في الفلسفة السياسية اليونانية، وما هو دور الفارابي مؤسس الدراسات السياسية العربية الإسلامية في الوصول إلى صيغة متوازية عقلانياً، ومتطورة بالنسبة للفكر العربي الإسلامي؟!

هذه المسألة إضافة إلى مسائل أخرى إشكالية يقاربها كتاب: «النظرية السياسية بين اليونان والإسلام» الصادر حديثاً عن دار قدمس للدراسات والنشر في دمشق للكاتب عبد الوهاب مروان. تلكم الصيغة تستلهم عبقرية الإسلام في ثوابته الفكرانية، ودولته الأممية، وتستقي من عبقريي اليونان الحرية والعقلانية، وطبيعي فهذه الصيغة السياسية الابتكارية لم يكتب لها النمو والاستمرار. ولكن مع ذلك إذا اعترفنا لليونان بعبقرية نظريتهم السياسية، فإننا نعترف بعبقرية النظرية العربية الإسلامية. فقد حقق الإغريق نموذج دولة مدينتهم التي شكلت نموا لفكرهم السياسي، وكذلك فقد حقق العرب المسلمون نموذج دولة المدينة والدولة القومية والدولة الأممية في عهد سريع رغم بعض الانتكاسات.

لقد حقق الفكر العربي الإسلامي ممثلاً في الفارابي إسهاماً كبيراً في تأسيس العلم السياسي واستقلاليته جنباً إلى جنب مع أفلاطون وأرسطو.

الهوس القيامي الألفي في النهايات

بالنسبة إلى كثيرين في العالم بأسره، تحول زمننا إلى عصر رؤيوي، كنا نحن محض نظارة فيه، وإن لم نبق بمنأى عن المشاركة فيه. من المنطقي إذاً أن يدور الحديث بالنتيجة عن (عصر الخوف) و(عصر الحروب العالمية) و(نهاية كل أمان) وأخيراً عن (نهاية العصر الحديث).

هذه هي موضوعات الكتاب الصادر حديثاً عن دار قدمس بدمشق بعنوان النهايات / الهوس القيامي الألفي وهو من تأليف: دينوتسمرلنغ، ترجمة: ميشيل كيلو، ومراجعة زياد مني.

يتحدث الكتاب عن النزعة الإبادية كانت قد توطنت الخواطر، وهي تتلقى كل يوم غذاء جديداً، وتمدها كل نظرة نلقيها على الجريدة أو شاشة التلفاز بزاد وفير.. لقد بدأ الإنسان رحلة إلى الجحيم لا أحد غيره مسؤول عنها..

ومع ذلك، يبقى الفعل، المتفق مع العقل، الأمل الوحيد الذي يستطيع امتلاكه.

جماليات القصيدة الفلسطينية



صدر للكاتب الفلسطيني (المقيم في دمشق) ماهر اليوسفي كتاب جديد بعنوان: «جماليات القصيدة الفلسطينية»، وهو عبارة عن دراسة نقدية لأعمال شعراء فلسطينيين رحلوا هم على التوالي: معين بسيسو، إبراهيم طوقان، توفيق زيّاد، عبد الرحيم محمود، راشد حسين، علي فودة، عبد الكريم الكرمي، فواز عيد، حسن البحيري، توفيق صايغ، كمال ناصر، جبرا إبراهيم جبرا، والكتاب هو من منشورات دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة.

يركزّ الكاتب على المفهوم الجمالي في قصيدة هؤلاء الشعراء، ويبحث في تعدد وتنوع المذاهب الجمالية لديهم، على امتداد جغرافيا الحواس، في معظم ما كُتب من شعر وطني فلسطيني على مدار ثمانية عقود، سواء أكان شعراً كلاسيكياً أو شعراً معاصراً. هذا الرصد الجمعي يشي بوجود مفاهيم جمالية متعددة لا تقف عند جمالية البحث عن عدالة.. جمالية الحرية.. وجمالية الهدف الإنساني النبيل، على هذه الأرض، جمالية الحب والعشق والبوح.. والخيال تحت ضوء القمر والنجوم.. جماليات تحقق في مدار التراجيديا الفلسطينية.. جمالية الشهادة والشهيد، وجمالية الدفاع عن إنسانية مهدورة.

شعراء رحلوا.. وفي استعادتهم قراءة لطور من الشعر العربي، وتأمل في مصائر فردية وشعرية مختلفة، فقد ولدوا جميعاً في فلسطين وعلوا على قبورهم في أراض مختلفة.. وفي هذه الاستعادة أيضاً دفاع عن الذاكرة الثقافية الفلسطينية، التي احتل الشعراء فيها، دائماً موقع الشاهد والدليل حيث الشاهد يرى الخطر قبل أن يصل، وإذ الدليل يرى سبل مجابهة الخطر قبل أن يتسع.

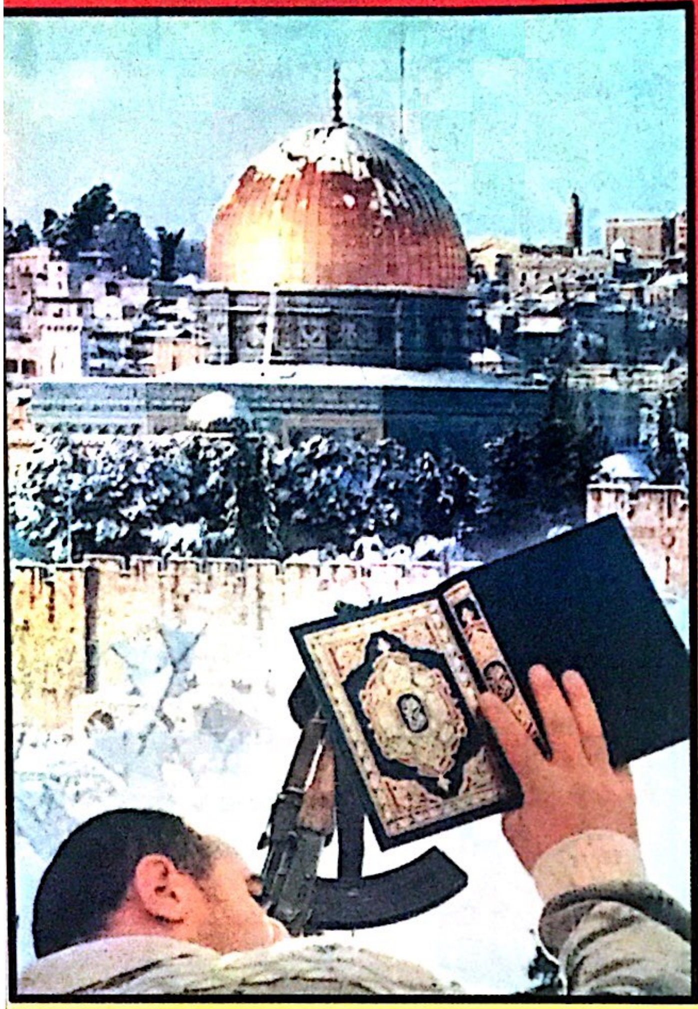
الرقصة الأخيرة.. مرة أخرى

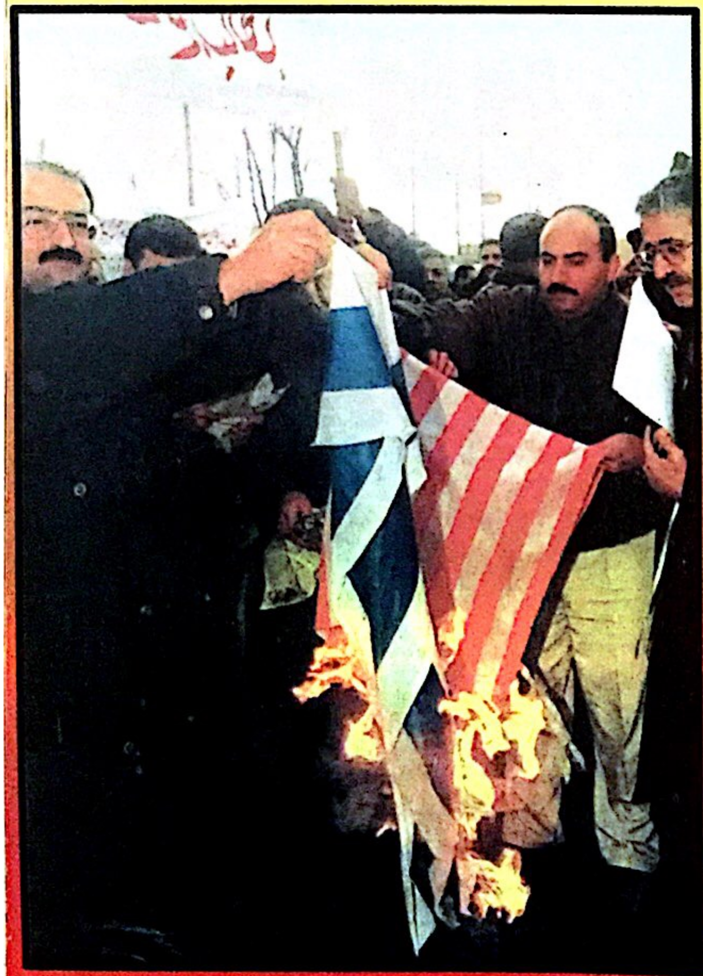
مسرحية «الرقصة الأخيرة» التي سبق وأن عُرضت العام الماضي على خشبة المسرح الدائري في المعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق يُعاد عرضها حالياً على خشبة القباني بعد أن أدخل عليها مخرجها الفنان ماهر صليبي بعض التعديلات، وقد لاقى هذا العرض نجاحاً جماهيرياً لافتاً أثار السؤال حول علاقة الجمهور المسرحي بالعروض الجدية التي تحترم ذوق المشاهد وعقله.. فهذا الجمهور حاضر دائماً ليملأ المسرح بوجوده شرط توفر مثل هذه العروض الجديّة التي تقدم المتعة والجمال.

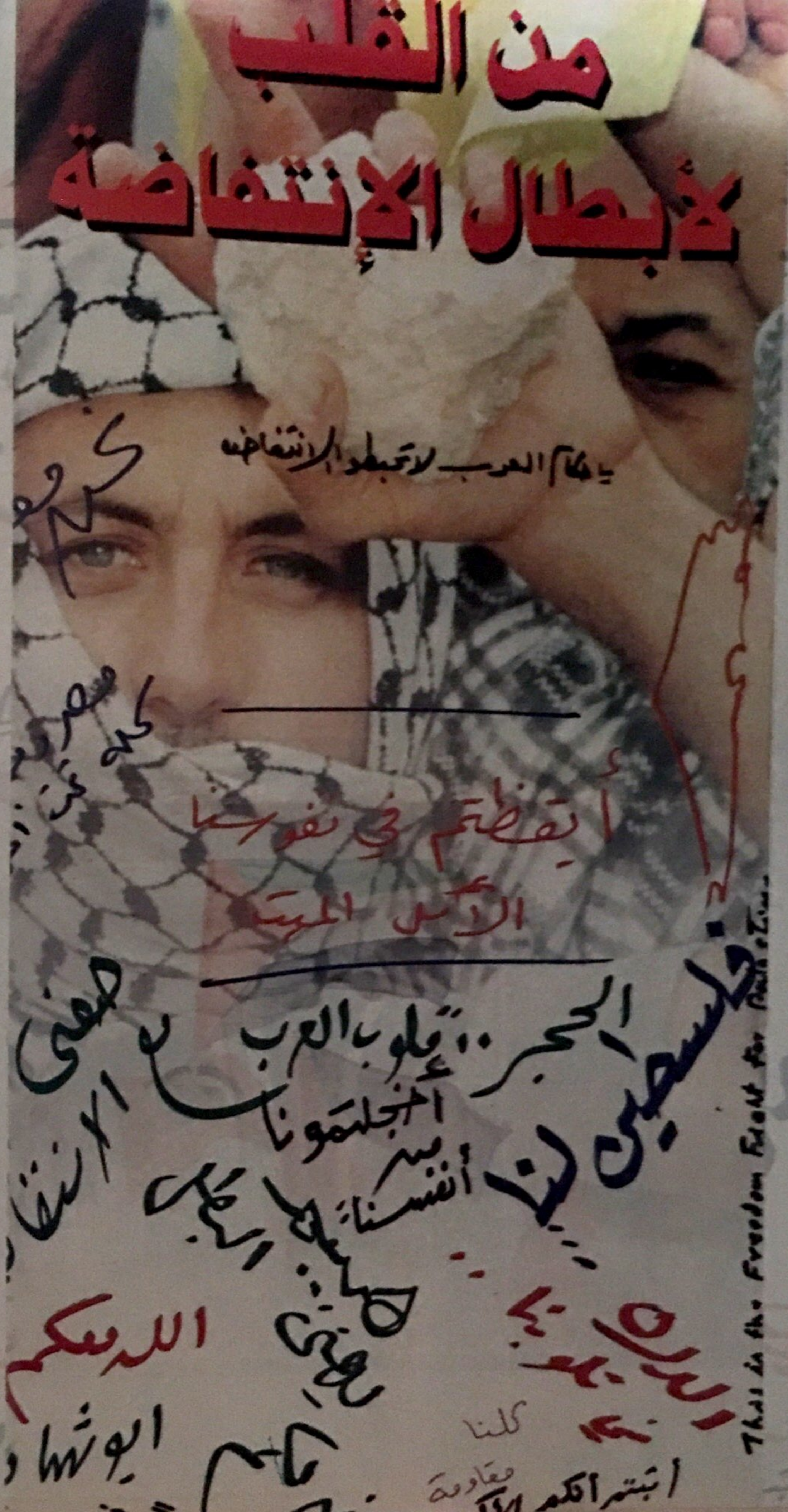
الرقصة الأخيرة هي من تأليف الزميل جمال آدم، وتمثيل الفنان المخضرم سليم صبري، والفنان الشاب رامي وهبي، وهي تتحدث عن سيرة الزمن في حياة فنان يعشق المسرح والحياة ويحنّ إلى امرأة يتذكرها دائماً وهو في خريف العمر.. ما قبل رقصته الأخيرة.

البيوت.. والبحر في تكوينات غسان جديد

بشفافية لونية متفردة.. وخطوط لينة تنساب بحيوية تعكس الحس الداخلي الطفولي الصادق، يتابع الفنان غسان جديد تجربته التشكيلية المتميزة في رصد عوالم مدينته الساحلية طرطوس.. في بيوتها وخضرتها وعناقها للبحر وذلك ضمن تقنيته التي باتت معروفة بحبها ووجدانيتها العالية التي تظهر على شكل مئات الانطباعات اللونية غير المتناهية.. وفي هذا الإطار استضافت غاليري «عشتار» للفنون بدمشق مجموعة جديدة من لوحات الفنان جديد تضم خمساً وأربعين لوحة بقياسات مختلفة من نتاجه الأخير.







من القلب
لأبطال الإنتفاضة
يا حكام العرب لاتحبطوا الانتفاضة
أيقظتم في نفوسنا
فلسطين لنا
الحجر.. قلوب العرب
أخجلتمونا
من أنفسنا
الله معكم
كلنا
مقاومة